كتاب الموازنة بين الطائيين
للآمدي (ت370 هـ)
دراسة لغوية ـ نحوية ـ صرفية

رسالة تقدم بها الطالب

صفاء غازي كامل شاهين

إلى مجلس كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في آداب اللغة العربية / اللغة

بإشراف

الدكتور نعمة رحيم العزاوي

1423 هـ بغداد 2002 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾

الأنبياء

صدق الله العظيم

المحتويات

صفحة	العنوان
5 . 1	المقدمة
48 . 6	الفصل الأول : التعريف بالآمدي ، والحركة النقدية التي نشأت حول الشاعرين وطابعها اللغوي .
29 . 7	**المبحث الأول : التعريف بالآمدي**
7	اسمه وكنيته ونسبته
8	نشأته
9	وفاته
9	ثقافته
18	شيوخه
22	تلاميذه
23	آثاره
37 .29	**المبحث الثاني : الحركة النقدية حول الشاعرين وجذورها وطابعها اللغويّ**
48 .37	**المبحث الثالث : موارد الآمدي في كتاب الموازنة**
37	القسم الأول . الأعلام
43	القسم الثاني . الكتب
109 .48	الفصل الثاني : المسائل النحوية والصرفية في كتاب الموازنة
67 .49	**المبحث الأول : الحذف**
50	حذف الفعل
56	حذف المضاف
58	حذف المضاف إليه

60	حذف الجار والمجرور
61	حذف جملة الشرط
65	حذف حرف الجر
70 . 67	**المبحث الثاني : الصفة**
67	مطابقة الصفة للموصوف
67	الوصف بالمصادر
84 .70	**المبحث الثالث : حروف المعاني**
70	حروف الجر
74	حروف العطف
78	معاني (هل)
82	معاني (نعم)
87 . 84	**المبحث الرابع : الضمير**
95 . 87	**المبحث الخامس : الممنوع من الصرف**
89	صرف ما لا ينصرف
93	ترك صرف ما ينصرف
109 . 95	المبحث السادس : التصريف
96	صيغ الأفعال
98	جموع التكسير
103	المصادر
105	اسم الفاعل
108	القلب
109 .	الفصل الثالث : المسائل الدلالية في كتاب الموازنة
122 . 111	**المبحث الأول : الشروح**
111	شروح المفردات
114	شروح الأبيات الشعرية

122 . 136	**المبحث الثاني : الظواهر اللغوية**
122	الترادف
126	المشترك اللفظي
128	الأضداد
136 .141	**المبحث الثالث : التطور الدلالي**
138	توسيع الدلالة وتضييقها
140	انتقال مجرى الدلالة
141 . 150	**المبحث الرابع : مسائل دلالية أخرى**
141	ملاءمة اللفظ للمعنى
144	دقة اللفظ
145	الإفادة والحشو
147	العامية
148	المجاز
150 .	الفصل الرابع : منهج الآمدي وشخصيته
151 . 174	**المبحث الأول : موقف الآمِديّ من الأصول النحوية**
152	موقفه من السماع
171	موفقه من القياس
174 . 186	**المبحث الثاني : موقف الآمِديّ من الخلاف في المصطلح النحوي والمسائل النحوية**
174	موقفه من المصطلح النحوي
179	موقفه من الخلاف النحوي
186 .	**المبحث الثالث : تأثر الآمِديّ وتأثيره**
186	تأثره بسابقيه
186	تأثيره في لاحقيه
199	الخاتمة

202	المصادر
	ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(كتاب الموازنة بين الطائيين ، دراسة لغوية نحوية صرفية) المقدمة من الطالب صفاء غازي كامل شاهين جرى تحت إشرافي في قسم اللغة العربية . كلية التربية . (ابن رشد) . جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في آداب اللغة العربية / لغة .

أ . د . نعمة رحيم العزاوي

التوقيع :

التاريخ :

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الدكتور ناهي إِبْرَاهِيمُ العبيدي

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ :

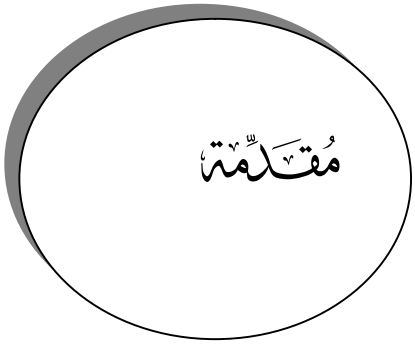

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين مُحَمَّد . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وعلى آله وأصحابه ، ومن تبع هديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن النقد اللغويّ عند العرب كان وليد الحاجة لفهم النصوص الأدبيّة ، فكانت بداية ظهوره مع ظهور تلك النصوص ، ومثلما يحتاج الأديب إلى اللغة ليصل إلى الإبداع في الكشف عن أفكاره وأحاسيسه ، فإنّ الناقد يحتاج إلى ضعف ما يحتاج إليه الأديب من إحاطته باللغة وأساليب التعبير ، فهي الأساس الذي يبني عليه الناقد حكمه بالجودة والرداءة لهذا النصّ أو ذاك .

وقد فطن النقّاد العرب إلى هذه المسألة ، فأوْلوا هذا الجانب عنايتهم وكان الحكم في بداية ظهور النقد للغويين . ومع ظهور طبقة من الأدباء والكتّاب في القرن الثالث والرابع الهجريين ، أصبح الحكم لهذه الفئة من المشتغلين بالأدب لأنهم أحاطوا علماً باللغة ، والخصائص الفنية للنصوص الأدبية ، فظهرت طبقة من النقاد واللغويين اعتنت بدراسة الشعر العربي قديمه وحديثه ، ومنهم الآمِديّ ، الذي يعدُّ في طليعة النقاد والبلاغيين العرب في القرن الرابع الهجري ، وهذه حقيقة لا يرقى إليها الشكّ .

وكتابه (*الموازنة بين أبي تمام والبحتري*) ، الذي تميز من بقية كتب النقد قبله وبعده بطريقة تأليفه ومادته ، فأصبح للاحقين أصلاً يبنون عليه تفاريق كتبهم .

وهذا ما جعل أستاذي الدكتور نعمة رحيم العزاوي يلفت نظري .
وأنا ابحث عن موضوع أجعله مدار رسالتي للماجستير . إلى أن لهذا الناقد في مُؤلفه (الموازنة) مباحث لغوية ونحوية تستحق أن يقف عندها الدارس ، ويجلّوها .

وبعد قراءتي المستفيضة للكتاب قمت بعرضه على أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية في كلية التربية ، وقد حظيت فكرة الموضوع بقبولهم واستحسانهم ، فتوكلت على الله لأبدأ إعداد موضوع رسالتي ، وهو (*كتاب الموازنة بين الطائيين . دراسة لغوية نحوية وصرفية*) .

وقد اقتضت طبيعة البحث بعد استكمال مادته أن يقسَّم على أربعة فصول تتلوها خاتمة ، وقد سبق هذا كلّه مقدمة ، وهي التي بين أيدينا ، أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، ووصف منهج البحث ، وعملي فيه .

أَما الفصل الأول ، فقد وسمته بـ(التعريف بالآمديّ وطبيعة الحركة النقدية التي دارت حول الشاعرين) ، وقسمته على ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل . تناولت فيه التعريف بالآمديّ ، وثقافته ، وشيوخه وتلاميذه ، وكتبه .

والمبحث الثاني . أشرت فيه إلى الطابع اللغوي في الحركة النقدية التي نشأت حول مذهب أبي تمام ، والبحتري ، وجذورها .

والمبحث الثالث . خصصته للتعريف بأهم موارد الآمِديّ في كتابه (الموازنة) من الكتب والأعلام .

أَما الفصل الثاني ، فقد وسمته بـ(المسائل النحوية والصرفية) ، وإنما جمعت بين النحو والصرف في فصل واحد لسببين :

أحدهما . نزرة المباحث الصرفية في كتاب (الموازنة) ، فهي لا تشكل فصلاً قائماً بنفسه .

الآخر . الترابط الوثيق بين علمي النحو والصرف .

وقد قسمت هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأوَّل . خُصّص للحذف في كتاب (الموازنة) ، وتناولت فيه حذف الفعل ، وحذف المضاف ، وحذف المضاف إليه ، وحذف الجار والمجرور ، وحذف جملة الشرط ، وحذف حروف الجر .

والمبحث الثاني . ضمّ مسائل تتعلق بالصفة ، وهي مطابقة الصفة للموصوف ، ومسألة الوصف بالمصدر .

أما المبحث الثالث . فقد خصصته لدراسة حروف المعاني ، فشمل حروف الجر ، وحروف العطف ، ومعاني (هل) ومعاني (نعم)

والمبحث الرابع . وهو (الضمير) تناولت فيه مسألة عودة الضمير .

أما المبحث الخامس . فهو (الممنوع من الصرف) ، تناولت فيه مسألتين ذكرهما الآمِديّ هما : صرف ما لا ينصرف ، وترك صرف ما ينصرف

أما المبحث السادس . فقد ضمّ المسائل الصرفية ، فشمل التفريق بين صيغتي الفعلين (فعلت وأفعلت) ، وجموع التكسر ، والمصادر ، واستعمالات اسم الفاعل والمفعول ، والقلب .

أما الفصل الثالث . فقد وسمته بـ(المسائل الدلالية) وقد ضمّ أربعة مباحث :

تناولت في المبحث الأوَّل . عناية الآمِديّ بالشروح اللغوية مثل شروح المفردات ، والأبيات الشعرية ، والتراكيب.

أَما المبحث الثاني . فقد ضم موقف الآمِديّ من الظواهر الدلالية كالترادف ، والمشترك ، والأضداد .

أما المبحث الثالث . فقد عرضت فيه التطور الدلالي الذي شمل توسيع وتضييق دلالة المفردات وانتقال مجرى الدلالة .

أَما المبحث الرابع . فقد ضمّ مسائل دلالية أخرى .

أَمـا الفصـل الرابـع ، فقـد وسـمته بـ(منهج الآمِـديّ وشخصـيته) واقتضـت طبيعة هذا الفصل تقسيمه على ثلاثة مباحث .

المبحـث الأول . تناولـت فيـه موقـف الآمِـديّ مـن الأصـول النحويـة (السماع والقياس) .

أَمـا المبحـث الثـاني . فقـد تطرقـت فيـه إلـى موقفـه مـن المصـطلح النحـوي ، وموقفه من الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين .

والمبحـث الثالـث . أشـرت فيـه إلـى تـأثر الآمِـديّ بسـابقيه ، وتـأثيره فـي لاحقيه .

وأنهيـت البحـث بخاتمـة ضـمّت أهـم مـا توصـل إليـه البحـث مـن نتـائج تتعلـق بتوثيـق نشـأة الآمِـديّ ، وأسـماء شـيوخه ، وعنوانـات مؤلفاتـه ، وتبيـين آرائه ، التي تابع فيها شيوخه على المذهب النحوي الذي ارتضاه .

وقـد تلـت الخاتمـة قائمـة مصـادر البحـث ومراجعـه التـي أفـدت منهـا فـي دراسـتي ، وفـي مقـدمتها كتابـا (الموازنـة) ، و (المُؤْتَلِـف والمُخْتَلِـف) ، ثـم الكتـب التـي تـأثرت بأسـلوب الآمِـديّ ، ونقلـت منهـا ككتـب (الوسـاطة بـين المتنبـي وخصـومه) للجرجـاني ، و(كتـاب الصـناعتين) للعسـكري ، و (سـر الفصـاحة) لابـن سـنان ، ثـم كتـب النحـو قـديمها وحـديثها ، ثـم الكتـب التي تتصل بالنقد اللغوي عند القدماء والمحدثين .

وفـي الختـام أتوجـه بالشـكر والتقـدير إلـى الأسـتاذ الـدكتور **نعمـة رحـيم العـزاوي** الـذي اقتـرح علـيّ موضـوع البحـث ، وأشـكره مـرة أخـرى علـى مـا بذلـه معـي مـن عمـل دؤوب فـي تقـويم الرسـالة ، فـأولاني مـن العنايـة والرعايـة والتوجيـه مـا ارتقيـت بـه إلـى هـذا الحـال ، ويسـر لـي كـل مـا احتجـت إليـه مـن مصـادر سـاعة السـؤال عنهـا . فإليـه تحيـة التلميـذ البـار ، وجـزاه الله عنـي خيـر الجزاء .

واسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله أحسن القبول ، وإن كان هناك من هفوات فأرجو أن يتفضل علي من يقرؤها بتصويبها لتقويم هذا البحث وتقديمه بأفضل صورة.

ومن الله التوفيق ، وأخر دعوانا أَنِ الحمد لله رب العالمين .

الباحث

والخامسة بالطمأنينة ..... اللتان تؤهلاهما للتكامل ، والسادسة تدخل في نور ، وفي السابعة التأمل ، وهي التي سيسميها أوغسطين المقام أو الدرجة السابعة .

ثم جاء القديس باسيلبوس وذكر ثلاث مقامات هي : الخوف ، الرجاء ، المحبة ، ثم في القرن السابع الميلادي يورد انطيوخوس أربع عشر درجة تتفق معظمها مع المقامات الإسلامية التسع[1] .

وعاب البعض على المتصوفة تقليد النصارى في هذا الشأن ، أو عدوه معلم معالم تأثر الصوفية بالأديان السماوية ، ويؤكد هذا إن المقامات ظهرت كمصطلح في القرن التاسع الميلادي ، في حين عرفت المقامات عند متصوفي النصارى قبل هذا بقرون . ويعزز هذا إن ذا النون المصري ، الذي كان يعيش في مصر ، أو في الإسكندرية تحديداً ، كان بحكم الموقع الجغرافي لمصر ، ولوجود الأقباط فيها على اتصال بالنصارى ، وكذلك الحال بالنسبة لمحي الدين بن العربي المولود في الأندلس ، المتاخمة للدول النصرانية ، ولوجود النصارى في الأندلس بحكم كونهم سكانها الأَوَل .

ولا يمكن إغفال دور النقل والاقتباس ، أو وجود التأثر والتأثير ، فهذا أمر وارد ، ، وكله في الوقت نفسه لا يعني اتفاق النصرانية والإسلام على أمرٍ مما يدل على النقل ، فالخوف من الله ، حالة عامة لكافة العباد ، كما أن هناك ممارسات دينية مشتركة بين الأديان السماوية ، ناهيك عن وجود مقامات أساسية ، أو أولية في الإسلام لا تجد لها نظيراً في النصرانية .

وبغض النظر عن هذا كله ، فالأمر لا يعدو الاستفادة من أسلوب تنظيم مراحل العبادة وتهذيب النفس وتحليها بالخصال الحميدة ، وأي وسيلة تأخذ قيمتها من محتواها ، فالوعاء الذي يحوي الرز ، يعرف بالرز ، والذي يفه الماء يعرف بالماء ، وما دام محتوى هذه المقامات إسلامي بحت مبني

---

(1)

على أصول الكتاب والسنة فلا خير في ذلك . أما التأثر بالأفكار المسيحية ، أو اليهودية وتقمصها في المعرفة الصوفية بما لا ينسجم مع روح الإسلام ، فهذا هو المرفوض قطعاً . فليس كل تقليد مرفوض ، فقد صام رسول الله . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . عاشوراء محاكاة اليهود ، والاستعانة بالأنظمة الجامعية المعاصرة ، هو نقل تقليد نصراني ، وكله الإجماع متحقق على أن لا خير في ذلك ، فالأمر المهم أن لا تُمس عقائد الإسلام وشعائره وثوابته وملامحه المميزة .

المقامات في الطريقة الفاضلية :

إن المقامات في الطريقة الفاضلية تمتاز بما يلي :

التيسير على السالكين ، لا من حيث طرح مضمون كل مقام حسب ، بل في أعدادها ، بما يسهم في تجزئة بعض المقامات المركبة إلى مقامات بسيطة يمكن للمريد استيعاب شروطها والعمل بذلك .

تغليب آراء الغالبية من علماء التصوف على آراء القلة ، وتعزيز ذلك بالتجربة الشخصية ، في تثبيت منازل المقامات وتسلسلها .

تشذيب محتوى المقامات من المفاهيم ذات الطابع الكلامي ، أو الفلسفي ، أو التي يغلب عليها الشطح ، والتعامل معها من منظور إسلامي بحت يتطابق مع المبادئ والوصايا الإسلامية .

التأكيد على الجانب العملي والوضعي ، وتغلبيه على الجوانب المعرفية ، أو الفلسفية ، أو النظرية المجردة .

واستناداً إلى هذا كله ، فالمقامات في الطرقة الفاضلية ، ثلاثون مقاماً بحسب تسلسلها :

التوبة ، الإنابة ، الورع ، الزهد ، القناعة ، الصبر ، الشكر ، التوكل ، التسليم ، الرضا ، المحاسبة ، الخوف ، الرجاء ، الفقر ، الصدق ،

المراقبة ، الإحسان ، القرب ، الإخلاص ، الفناء ، البقاء ، التوحيد ، التجريد ، التفريد ، التنزيه ، المحبة ، التقوى ، اليقين ، التواضع ، العبودية .

هناك مقامات لم ترد في الطرق الصوفية الأخرى ، أو في تجارب المتصوفة ، إذ إن لكل طريقة تجاربها ومعارفها ومناهلها الخاصة بها ، كما إن هذه المقامات المستحدثة ، تشكل أساساً مهماً في تهذيب النفس الإنسانية في مدرج الارتقاء ، وهي غالباً ما يتم عرضها ، أو الإشارة إليها متداخلة مع المقامات الأخرى ، على الرغم من أهميتها كاليقين ، والتقوى .

إن المقامات بناء حي مترابط ، ويخطئ من يظن أن المقامات أجزاء منفصلة متصلة بعضها ببعض ، أي : أن ينظر إليها نظرية مادية مجردة . إن الطريقة الفاضلية ترى في المقامات كل مترابط برباط واحد ، من ميزاته ، الحيوية ، والديمومة ، والتأثير ، فالجهد الذي يبذله المريد في مقام التوبة ، لو قدرنا أنه (س) ، فهذا يعني أن ذات الجهد قد تحقق في المقامات الثلاثين أجمعين . ومثال ذلك ما يعرف بالأواني المستطرقة ، فلو سكبت مقداراً محدداً من سائل ما في إناءٍ ما ، ارتفع الماء في كل الأواني المتصلة بمستوى واحد ، ودليل ذلك لو حسبنا الأمر بميزان الحسنات والسيئات ، لو استطاع المريد أن يحوز على ألف حسنة في مقام التوبة ، وحاز آخر على ألف حسنة في مقام الزهد لكان حاصلهما واحداً ، ولكن بمراعاة خصوصية كل مقام وملامحه .

إن كل مقام يتوصل صاحبه إذا ما حقق شروطه كاملة وبالدرجة النموذجية قادر على الارتقاء بصاحبه إلى الوصول إلى الله تعالى . وقد لا يشترط له الانتقال إلى مقام آخر ، وهو ما يعرف بالفتح .

إن تعدد المقامات قد كان لينسجم مع طباع البشر ، وتنوع استعدادهم الفطري ، ولنا في الصحابة . رضي الله تعالى عنهم . أصدق مشاهد ، فمنهم من كان متميزاً في ورعه ، ومنهم من تميز بالإحسان ، ومنهم من تميز بالمحبة ، وهكذا هو الأمر في عمومه .

إن المقامات أسلوب تنظيمي وليست بحتم ، وتعتمد على جهد السالك ، ودرجة جده واجتهاده ، فما يصلح لمريد ما ، قد لا يصلح لغيره ، ومن تحقق عنده التوكل فلا يعني لزاماً أنه انتقل إلى المقام الذي يليه ، فالمقامات مثلها مثل المنهج الذي يعتمده الرياضي في بلوغ مستوى البطولة .

فقد يحقق هذا المنهاج فائدة جليلة لشخص لا تتحقق لغيره ، وقد يركز رياضي ما على تمارين تقوية الساقين ، في حين يركز آخر على تمارين تقوية الذراعين ،والمحصلة واحدة .

وما نعنيه هنا إن المقامات ليست بالتشريع الإلهي ، ولا بالتخطيط النبوي ، وإنما هو منهج وضعه القوم (المتصوفة) على طريق مدارج السالكين إلى الحق سبحانه وتعالى .

يتوهم البعض إن المقام مجموعة أنشطة فلو تحققت ، اعتبر أن مكوثه في هذا المقام قد تم ، وسينتقل إلى مقام آخر وهكذا ، أي : كمن يبني داراً حتَّى إذا أنجزه انتقل إلى دار أخرى بناها ، وهكذا .

وهذا الأمر خاطئ تماماً ، فالمقام هو تربية ،وتأديب ، وتهذيب حتَّى إذا استكمل السالك نصيبه وحظه منه وتخلق به ، انتقل إلى المقام الآخر وهو مصحوباً به حتَّى آخر المقامات ، فلو قدرنا أن شخصاً تمرن على رمي القوس ، ثم انتقل إلى تعلم السباحة ، ثم انتقل إلى ركوب الخيل ، وهكذا حتَّى يبلغ تعلم الرياضة الثلاثين ، فإنه سوف يكون متقناً لكل ما تعلمه ، وهكذا هو شأن المقامات ، فالمتوكل عندما يبلغ المقام الذي يليه ، فالخوف مثلاً لا يعني أنه خرج عن توكله ، بل صار متوكل .

هوامش الفصل ومستدركاته

المقام في القرآن الكريم والسنة الشريفة

وردت كلمة المقام في القرآن الكريم والسنة الشريفة بما ينسجم مع المعنى اللغوي الدال على اسم الموضوع ، أو المنزلة والمكانة :

فما جاء فيه للدلالة على اسم موضع قوله تعالى :

﴿ مقام إبراهيم ﴾[2] ، الحجر الذي قام عليه بناء البيت

﴿ مقام معلوم ﴾[3] ، منزلة الملائكة في السماوات التي لا يتجاوزونها .

﴿ قبل أن تقوم من مقامك ﴾[4] ، مجلس حكمك .

﴿ ساءت مستقرا ومقاما ﴾[5] ، موضع إقامة .

﴿ حسنت مستقراً ومقاما ﴾[6] ، موضع إقامة .

وقد تفيد اللبث والسكن ، كقوله تعالى :

﴿ كبر عليكم مقامي ﴾[7] ، لبثي فيكم .

﴿ لا مقام لكم ﴾[8] ، لا لبث لكم .

وقد تفيد المنزلة ، لقوله تعالى :

﴿ مقام كريم ﴾[9] ، مجلس أن منزلة كريمة .

﴿ مقام أمين ﴾[10] ، منزلة يأمن فيها .

---

(2)
(3)
(4)
(5)
(6)
(7)
(8)
(9)
(10)

﴿ مقامـــا محمـــودا ﴾[11] ، وهـــو منزلـــة الشـــفاعة الخاصـــة بالرســـول مُحَمَّد . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ، والذي جاءت به الأحاديث النبوية الشريفة .

وقد تفيد الوظيفة أو العمل ، لقوله تعالى :

﴿ يقومان مقامهما ﴾[12] ، أي : يؤديان الشهادة عوضاً عنهما .

مستدرك على ص 22

إن المقامـــات شـــأنها شـــأن أمـــور عـــدة تحـــدث عنهـــا المتصـــوفة ، كالوســواس ، والخــواطر ، والأحــوال ، والــنفس ، لــم تكــن خلقــاً مــن فــراغ ، فقــد وردت فــي الكتــاب والســنة النبويــة ، فالمقامــات بمــا تتضــمنه مــن توبــة ، وصــبر ، وورع ، وتوكــل أشــار إليهــا الكتــاب والســنة ، ويغلــط مــن يقــول إنهــا مــن البــدع حتَّــى بــالفهم اللغــوي . فالفقهــاء قــالوا : بالأحكــام والمعــاملات والعلــل ، والحكــم التكليفـــي ، والحكـــم الوضـــعي ، والمحكـــوم فيـــه ، والمحكـــوم عليـــه ، وعلمـــاء الحـــديث قـــالوا : بالعـــام ، والخـــاص ، والتعـــارض ، والتـــرجيح ، لا بـــل إن مـــن وصـــفوا مصـــطلحات الصـــوفية بالبـــدع هـــم أنفســـهم ابتكـــروا مصـــطلحات لا تخــالف المــألوف حســب ، بــل أدخلــت ..... مغــايراً لمــا هــو شــائع فــي افســلام كقــولهم بتوحيــد الإلوهيــة ، وتوحيــد الربوبيــة . فهــذه كلهــا لــم تتطــرق إليهــا الســنة ولا الكتــاب ، كــأقوال ، أو تســميات ، أو مفــاهيم ، فهــل نقــول إنهــا بــدع ؟ كــلا . مــا دامــت تتضــمن شــرح أصــول الــدين فهــي مــن مقوماتــه ، وكــذلك علــوم الصــوفية . إلا أن الفــرق بــين علــوم الصــوفية ، وعلــوم الفقــه إن الأخيــر يعتبــر مــدخلاً لــلأول ، وهــذا هــو مســلك العلــم أخــر ، هــو بــواطن الحقــائق تمامــاً . كمــا يعتبــر علــم الحــديث ، وعلــم التفســير مــدخلاً للعلــوم الفقهيــة ، وعلــى هــذا نســتطيع أن نبين مسار هذه العلوم كالآتي :

علم التفسير ، علم الحديث ، علم الفقه ، علم التصوف .

---

(11)

(12)

المبحث الأول
التعريف بالآمديّ

اسمه وكُنيته ونسبته : .

هو الحسن بن بشر بن يحيى الآمديّ ، كُنيته أبو القاسم[1] ، ونسبته إلى آمد ، وآمد . بمدِّ الألف وكسر الميم . هي بلدة قال فيها ياقوت (ت 626 هـ) : " هي أعظم مُدن ديار بكر وأجلُّها قدراً وأشهرها ذكراً)[2] ، ثُمَّ قال : ينسب إلى آمد خلق من أهل العلم ذكر منهم أبا القاسم الحسن بن بشر الآمدي الأديب[3] .

وقدْ اتفَّقت كُتُب التراجم على تسميته ونسبته وكُنيته ، ولا تذكر لنا هذه الكتب شيئاً عن أسرته ، ولا عن نشأته ، فهذه المرحلة من حياته يكتنفها الغموض .

---

(1) ينظر ترجمته في : .

- الفهرست (ابن النديم) : 172 . مطبعة دنشكاه ، طهران 1971 م .
- معجم الأدباء (ياقوت الحموي) : 8 / 75 . الطبعة الأخيرة ، مطبوعات دار المأمون ، 1938م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة (القفطي) : 1 / 285 . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب القاهرة ، (1365 هـ . 1950 م)
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (السيوطي) : 1 / 500 . تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، 1964 م .

(2) معجم البلدان (ياقوت) : 1 / 57 ، دار بيروت للطباعة والنشر 1955 م ، الأنساب (السمعاني) : 1 / 82 ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند (1382 هـ . 1962 م) .

(3) معجم البلدان : 1 / 57 .

نشأته :.

ولد الآمِديّ في البصرة[1] ، ونشأ فيها[2] ، ولمْ تُذكر سنة ولادته ولكي يَتَأتّى لنا معرفة ذلك علينا الرجوع إلى سني وفيات الشيوخ الذين أخذ عنهم ، فأبو موسى الحامض المتوفى (305 هـ) في خلافة المقتدر بالله تعالى[3] يعدُّ أسبقهم في زمن الوفاة ، ومن هنا نستطيع أن نفترض أَنَّ ولادته تقع بين (285 . 290 هـ) ، أما نشأته في البصرة بعد ولادته ، لم تقف كتب التراجم عندها ، فبقيت غامضة لا نعلم شيئاً عنها .

وصل الآمِديّ بغداد لطلب العلم والعمل سنة (305 هـ) ، فقد عمل كاتباً عند أبي جعفر هارون بن مُحَمَّد الضَّبِّيّ[4] الذي قال فيه ابن الجوزي (ت 597 هـ) : " سادَ بعُمان في حداثة سنّه ، ثُمَّ خرج منها فلقي العلماء بمكّة والكوفة والبصرة ، ودخل مدينة السلام سنة خمس وثلاثمئة ، فعلت منزلته عند السلطان ، وارتفع قدره ، وانتشرت مكارمه وعطاياه "[5] .

وهذا يدلّ على وصول الآمِديّ إلى بغداد قبيل وفاة أبي موسى الحامض بقليل ، وبداية وصول أبي جعفر هارون ، أمّا عن طلبه العلم فقد ذكر ياقوت أنّه قدم بغداد فأخذ عن الحامض ، والزَّجَّاج (ت 311 هـ) ، والأخفش الصغير (ت 315 هـ) ، وابن السَّرَّاج (ت 316 هـ) ، وابن دريد (321 هـ) ، وغيرهم[6] . وربما قصد بغيرهم نفطويه (ت 323 هـ) الذي ذكره في بداية ترجمته للآمديّ فقال : " رأيت سماعه على

---

(1) معجم الأدباء : 8 / 86 .

(2) إنباه الرواة : 1 / 285 .

(3) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (أبو البركات الأنباري) : 146 . تحقيق : عطية عامر الطبعة الثانية ، استوكهولم ، 1962 م .

(4) ينظر معجم الأدباء : 8 / 86 .

(5) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ابن الجوزي) : 6 / 356 . الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة حيدر آباد الدكن ، 1358 هـ .

(6) معجم الأدباء : 8 / 86 .

كتاب القوافي لأبي العباس المبرِّد (ت285 هـ) ، وقد سمعه على نفطويه سنة ثلاث عشر وثلاثمئة "[1] .

ويذكر القفطيّ (646 هـ)[2] ، والسيوطي (ت 911 هـ)[3] أنّ نفطويه من شيوخ الآمِديّ أيضاً ، وبقي يعمل في الكتابة حتَّى رجوعه إلى البصرة ، ومنها تولَّى الوظيفة نفسها لعدد ممَّن تتطلَّبها أعمالهم ، مثل جعفر بن عبد الواحد الهاشميّ ، الذي كان على قضاء البصرة ، وغيرهم[4] .

وبقي الآمِديّ في البصرة حتَّى وفاته .

وفاته :

وقد أُختلف في سنة وفاة الآمِديّ ، فذهب قوم إلى أنها كانت سنة (370 هـ)[5] وهي الأرجح وقال آخرون : إنّها سنة (371 هـ)[6] .

ثقافته :

عاش الآمِديّ مدة طويلة تزيد على الثمانين سنة ، تتلمذ فيها لأئمة اللّغة والأخبار ، وهم الذين انتهت إليهم الرِّياسة في علوم اللّغة العربية . جلس في حلقات العلماء وأخذ عنهم ، وتنقَّل قاصداً إياهم لطلب العلم والمعرفة ، كان الآمِديّ حسن الفهم ، جيِّد الدِّراية والرواية ، سريع الإدراك[7] .

---

(1) معجم الأدباء : 8 / 76 .

(2) ينظر إنباه الرواة : 1 / 288 .

(3) ينظر بغية الوعاة : 1 / 500 .

(4) ينظر معجم الأدباء : 8 / 68 .

(5) ينظر معجم الأدباء : 8 / 87 ، معجم البلدان : 1 / 57 ، إنباه الرواة : 1 / 288 .

(6) ينظر بغية الوعاة : 1 / 500 ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (حاجي خليفة) : 2 / 1637 . نشر وكالة المعارف استنبول ، 1941 م .

(7) معجم الأدباء : 8 / 75 .

اتسع في الآداب وبرز فيها ، انتهت إليه في البصرة رواية الشعر القديم والأخبار في آخر عمره[1] . فما وصل إلينا من كتب الآمِديّ يدلّ على سعة علمه وثقافته ، فكتاب (المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف) في أسماء الشعراء يتضمن ذكر ستمئة وخمسة وأربعين شاعراً ، اختارهم الآمِديّ من الشعراء الذين يكثر الغلط في أسمائهم ، وهذا باب صعب ، قال فيه أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت 382 هـ) : وهذا باب صعب " لا يكاد يضبطه إلاّ كثير الرواية غزير الدِّراية "[2] .

وكتاب الموازنة موضوع هذه الرسالة شاهد على سعة ثقافة الآمِديّ اللغويّة . بما ضمَّ من مباحث وآراء في اللّغة ، والصرف ، والنحو ، سنعرض لها في مواضعها من فصول البحث .

1 . ثقافته اللغويّة والنحويّة :

يتمتع الآمِديّ بثقافة لغويّة ونحويّة واسعة ، تكشف عنها ردوده في كتاب الموازنة التي سوَّغت له تأليف الكتاب بعلمية دقيقة ، وعرض لغويّ مختصر ، توخّى فيه إقامة البراهين والحُجَج على صحّة المادة المعروضة التي تناولها ، فضلاً عن تمسكه بالمبادئ النحويّة العامة ، وذكر الشواهد المعروفة الواضحة من آيات ، وشعر ، وأمثال ، وأقوال الشيوخ من أهل العلم . ولم يبالغ بعض الدارسين المحدثين عندما رأوا أنَّ استطرادات الآمِديّ النحويّة المبثوثة في كتاب (الموازنة) تكاد تؤلف كتاباً مستقلاً إذا ما جمع بعضها إلى بعض[3] .

---

(1) إنباه الرواة : 1 / 288 .

(2) المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف (الآمِديّ) : المقدمة صحيفة (أ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، 1381 هـ ، 1961 . 1965 م .

(3) أبو القاسم الآمِديّ وكتاب الموازنة (مُحَمَّد أبو حمدة) : 14 ، الدار العربية ، بيروت ، لبنان ، 1969 م .

وسأذكر في هذا المقام أمثلة يسيرة سيُفصَّل القول فيها فيما بعد . فمن الأمثلة على سعة إحاطته بالمعاني اللغويّة ما أنكره على أبي تمام من قوله :

مِنَ الهِيفِ لَوْ أَنَّ الخَلاخِلَ صُيرَتْ لهَا وُشُحاً جَالَتْ عليها الخَلاخِلُ (1)

فأنكر عليه جعله الخلاخل وشحاً فقال : " هذا الذي وصفه أبو تمام ضد ما نطقت به العرب ، وهو أقبح ما وُصِفَ به النِّساء ، لأنَّ من شأن الخلاخل والبُرين أنْ تُوصف بأنَّها تَعَضُّ في الأعضاد والسواعد ، وتَضِيْقُ في الأسوُق . فإذا جعل خلاخلها وُشحاً تجول عليها ، فقد أخطأ لأنَّه لا يجوز أنْ يكون الخلخال الذي من شأنه أنْ يَعَضَّ بالسَّاق وِشَاحاً جَائِلاً على جسدها "(2) .

أمّا عن معرفة الآمِديّ بدلالة الألفاظ ، وما وُضعت للتعبير عنه في أصل الاستعمال إنكاره على أبي تمام استعمال كلمة (الصَّلَف) على غير ما جاءت عليه في أصل وضعها اللغويّ في قوله : .

ما مُقْرَبٌ يَخْتَالُ في أشْطَانِه مَلآنُ مِنْ صَلَفٍ بهِ وتَلَهْوقِ (3)

فقال : " (*مَلآنُ مِنْ صَلَفٍ بهِ*) يريد التَّيه والكِبْر ، وهذا مذهب العامة في هذه اللفظة ، فأمّا العرب فأنَّها لا تستعملها على هذا المعنى وأنّما تقول : قد صَلِفَت المرأة عند زوجها إذا لم تَحْظَ عنده ، والصَلِف الذي لا خير عنده ، فهذا معنى الصَلِف في كلامهم . وعلى هذا ذمَّ أبو تمام الفرس حيثُ أراد أنْ يمدحه "(4) .

---

(1) ينظر ديوان أبي تمام : 53 قدم له : عبد الحميد يونس ، وعبد الفتاح مصطفى ، مطبعة حجازي ، مصر ، 1361 هـ – 1942 م ، وفي الديوان بلفظ :

مِنَ الهِيفِ لَوْ أَنَّ الخَلاخِلَ صُيرَتْ لهَا وُشُماً جَالَتْ عليها الخَلاخِلُ

(2) الموازنة بين أبي تمام والبحتري (الآمِديّ) : 1 /147 – 148 ، الطبعة الرابعة تحقيق : أحمد صقر ، دار المعارف بمصر ، 1982م .

(3) ينظر ديوانه : 138 .

(4) الموازنة : 1 /246 .

أمـا عـن معرفتـه بـأحوال أبنيـة الكَلِـم ، فتكشـف عنهـا ردوده علـى الشـاعرين فـي اسـتعمالهما لـبعض صـيغ الأسـماء والأفعـال . ومـن ذلـك مـا أخـذه على أبي تمام في قوله : .

شَامَتْ بُرْوقَكَ آمالي بمِصْرَ وَلُو

أضحَتْ على الطُّوسِ لم تَستبعِدِ الطُّوسَا (1)

فقـال : " فأدخـل فـي (طـوس) الألـف واللام ، وهـي أسـم بلـدة معرفة "(2) .

وأخذ على البحتري استعماله (قسط) بمعنى (أقسط) في قوله :

شَرْطِيَ الانْصَافُ إنْ قِيلَ اشترِطْ وَصَدِيقِي مَنْ إذا قَال قَسَطْ(3)

فقـال : " وكـان يجـب أنْ يقـول (أقسـط) ، أي : عـدل ، و(قسـط) بغير ألف إنّما معناه جَار "(4) .

أما استطرادات الآمِديّ النحويّة فتؤلف كتاباً مستقلاً كما تقدّم . فهو يذهب إلى الرأي المشهور ويلتزمه ، مع ذكره عدداً من الشواهد التي تعززه وتزيده قوة . وسأكتفي بعرض أمثلة قليلة لحين مناقشة هذه القضايا في الفصل المخصص بالمسائل النحويّة ، من ذلك مناقشته لمعاني (هل) في بيت أبي تمام : .

---

(1) ينظر ديوانه : 113 برواية :

أضْحَتْ بِطُوْس لمّا قَصرَتُ عَنْ طُوْسَا

وروي بلفظ :

أصْبَحْتَ بالطُّوسِ لم تَستبعِدِ الطُّوسَا

وروي بلفظ (استبعد) بدل (تستبعد) .

(2) الموازنة : 1 /31 .

(3) ينظـر ديـوان البحتـري : 2 /1227 ، تحقيـق : حسـن كامـل الصـيرفي دار المعـارف بمصر ، 1964 م .

وروي بلفظ :

شَرْطِيَ الانْصَافُ لوْ قِيلَ اشترِطْ وَخَلِيلٌ مَنْ إذا صَافَى قَسَطْ

(4) الموازنة : 1 /377 .

رَضِيْتُ وهَلْ أرضَى إذا كانَ مُسْخِطِي

مِنَ الأمرِ ما فيهِ رِضا مَنْ له الأَمْرُ (1)

إذ يرى الآمِديّ أنّ معنى هل في هذا البيت " التقرير ، والتقريرُ على ضَربين ، تقرير للمخاطب على فعلٍ قد مضى ووقع ، أو على فعل هو في الحال ليوجب المقرِّر بذلك ويحقِّقه ، ويقتضي من المخاطب في الجواب الاعتراف به نحو قوله : هل أكرمتك ؟ هل أحسنتُ إليك ؟ هل أَودُّكَ وأوثُرك ، وهل أقضي حاجتك ؟ . وتقرير على فعل يدفعه المقرَّر وينفي أنْ يكون قد وقع ، نحو قوله : هل كان مني إليك قط شيء كرهته "(2) .

ثُمَّ يستمر الآمِديّ في عرض معاني (هل) ويذكر الأمثلة عليها ، ولا يقف عند ذلك بل يتعدَّاه إلى تلخيص هذه المعاني في كتاب يصرِّح به فيقول : " وقد استقصيت القول في هذا الباب . أي معاني هل . وما ذكره النحويون ، وسيبويه ، وغيره في معنى (قد) و (هل) ، ولخصته في جزء مفرد "(3) .

ويعلق الدكتور مُحَمَّد مندور على مناقشة الآمِديّ لهذا البيت قائلاً : " وهذا مثل يدلّ على فهم عميق لوسائل الأداء في اللّغة ، بل وأوجه المعاني المختلفة ، وأمر الاستفهام وخروجه إلى غير مقصوده من أرهف المشاكل في كل اللغات "(4) .

كذلك أنكر على أبي تمام . أيضاً . قوله :

---

(1) ينظر ديوانه : 475 .

(2) الموازنة : 1 /211 –212 .

(3) الموازنة : 1 /215 .

(4) النقد المنهجي عند العرب (مُحَمَّد مندور) : 122 ، مطبعة نهضة مصر ، 1948 م .

وَمَشْهَدٍ بَيْنَ حُكم الذُّلِّ منْقطِعُ صَالِيْهِ أو بِحبَالِ المَوْتِ مُتَّصلُ [1]

لاستعماله الظرف (بين) بصورة مخطؤة وذلك لعدم أضافته لمتعدد لفظاً أو معنىً فقال : " فقوله . أي أبي تمام . (بَيْنَ حُكم الذُّلِّ) لو كان حكم الذلّ أَشياءَ متفرقة لصلحت فيها (بين) غير أَنّ حكمَ الذُّلِ والذلَّ بمنزلة واحدة ، وكذلك حكمُ العزِّ والعزُّ ، فكما لا يقال : بين العزِّ ، فكذلك لا يقال : بين حكم العزِّ ، لأَنّ (بين) إنَّما هي وسط بين شيئين "[2] .

ويشير الآمِديّ في هذين المثالين إلى ضرورة ربط علم المعاني بعلم النحو ، والتنبيه على مُراعاة العلاقة بينهما .

2. الثقافة الفلسفيَّة :

لم يكن الآمِديّ بمعزل عن الثقافات المترجمة في عصره ، وهذا ليس بغريب على لغوي وأديب تأثر بمذهب الجاحظ (ت 255 هـ) ، الذي كان له مكانة عظيمة في نفس الآمِديّ .

قال ابن النديم (ت 385 هـ) : " كان يَتَعَاطى مذهب الجاحظ فيما يعمله من الكتب "[3] ، ولا شك في أنّ الجاحظ متأثر بمذهب أرسطو ، فقد استعان به في كثير من القضايا المبثوثة في كتبه . أما الآمِديّ فقد عرض لنا في كتاب (الموازنة) ما يؤكد معرفته بفلسفة أرسطو إذ قال : " ذكرت الأوائل أنّ كلَّ مُحْدَثٍ مصنوع يحتاج إلى أربعة أشياء : علَّة هِيُولاَنِيَّة وهي الأصل ، وعلَّة صوريَّة ، وعلّة فاعليَّة ، وعلَّة تَمَامِيَّة "[4] .

---

(1) ينظر ديوانه : 149 . وفي الموازنة : 1 /238 بلفظ (حُكَيْم) بدل من (حُكْم) والصواب ما أثبتناه .

(2) الموازنة : 1/ 238 .

(3) الفهرست : 172 .

(4) الموازنة : 1 /426 .

وأخذ الآمِديّ يبيّن معاني هذه الأقسام بأقوال تدلّ على اطّلاعه على عِلمَي الفلسفة والمنطق . ويبقى سؤال هو : هل تأثرَّ الآمِديّ بِعلمي المنطق والفلسفة في عرض آرائه ؟

الحقّ أنّ الآمِديّ لم يكن من أنصار التَّشريك بين الثَّقافة العربيّة ، والثقافات الأجنبية الأخرى ، كالفارسية ، واليونانيّة ، والهندية ، وذلك لأسباب منها :

1. موقفه من أبي تمام الذي قال فيه : " إنهُ شديد التكلّف وصاحب صنعة ، يستكره الألفاظ والمعاني ، كما أنّ شعره لا يشبه أشعار الأوائل ، ويميل إلى التدقيق وفلسفيّ الكلام "[1] . ووَصْفُه هذا لشعر أبي تمام دليل على أنّ الآمِديّ أنّما اطّلع على هذه الثقافات ليردَّ على من تأثر بها ، وليْثبت أنّ الثقافة العربيَّة لون قائم بنفسه ، ومستقلٌ عن غيره . وما رأيه هذا إلاَّ ردٌ على أبي تمام ، الذي خرج في شعره عن سنن العرب في الألفاظ والمعاني .

2. ما ذكره الآمِديّ في مقدّمة الموازنة التفصيلية بين الشاعرين ، إذ قال : " قد جئت بحكمة وفلسفة ، ومعانٍ لطيفةَ ، فإنْ شئت دعوناك حكيماً ، أو سمّيناك فيلسوفاً ، ولكن لا نسمِّيك شاعراً ، ولا ندعوك بليغاً ، لأنَّ طريقتك ليست على طريقة العرب ، ولا على مذاهبهم "[2] . وحَسْبُنا أنْ نتأمَّل هذا النصّ لنعرف موقف الآمِديّ من إقحام المنطق والفلسفة على النقد الأدبي خاصَّة ، وعلوم اللّغة العربيَّة عامَّة .

3. موقفه من قدامة بن جعفر (ت 338 هـ) . الذي قيَّد في كتابه (نقد الشعر) الشعر العربي بتقسيمات منطقيّة تخالف نظرة الآمِديّ العميقة

---

(1) الموازنة : 1 /4 .

(2) الموازنة : 1 /425 .

فـي لغـة العـرب ، وطبيعـة شـعرهم . ممـا جعـل الآمِـديّ يؤلـف كتابـاً فـي تبيين غلط قدامة بن جعفر في كتابه (نقد الشعر)[1] .

ولـم يكـن الآمِـديّ وحيـداً فـي ميلـه إلـى الثقافـة العربيـة ونَعْيِـه علـى مـن يجـنح إلـى التـأثُّر بثقافـة اليونـان . بـل شـاركه فـي ذلـك نقّـاد قبلـه وبعـده ، ومـنهم ابـن قتيبـةَ الـدينوري (ت 276 هـ) ، الـذي عـاب فـي كتابـه (أدب الكاتـب) الأدبـاء الـذين ينصـرفون إلـى دراسـة المنطـق والفلسـفة ، ورأى أنّ العلـوم العربيّـة مستغنية عمّا سواها ، وأنّها الجوهر ، والجوهر قائم بنفسه [2] .

3 . ثقافته النقدية :

أمـا ثقافـة الآمِـديّ النقديّـة ، فقـد تـأثّر فيهـا بكثيـر مـن النّقّـاد الـذين سـبقوه والـذين عاصـروه ، وكثيـراً مـا كـان ينقـل عـن كتـبهم ويـناقش أراءهـم ، ومـن هـؤلاء ابـن سـلاَّم الجُمحـي (ت 232 هـ) ، وابـن المعتـز (ت 291 هـ) ، وابـن طباطبـا العلـوي (ت 321 هـ) ، وقدامـة بـن جعفـر (ت 338 هـ) . وقـد ألَّـف فـي الـرَّد علـى هـذين الأخيـرين ، وبـيَّن غلطهمـا فـي بعـض مـا ذهبـا إليـه مـن آراء[3] .

4. الثقافات الأخرى :

بـرزت فـي كتـاب (الموازنـة) الكثيـر مـن الموضـوعات التـي عكسـت ثقافـة الآمِـديّ فـي مجـالات كثيـرة ، فقـد يُسِّـر لـه الإطـلاع علـى أقـوال الفقهـاء والمفسـرين والاستشـهاد بـآي الـذكر الحكـيم ، التـي دلَّـت علـى معرفتـه بـالعلوم الدينيّـة والأحكـام الفقهيـة ، إذ نلمـس ذلـك مـن خـلال اسـتقراء كتـاب الموازنـة الـذي عـرض فيـه الكثيـر مـن هـذه الأمثلـة ، ومنهـا مناقشـته قضـيَّة (القلـب فـي القـرآن الكـريم) : فقـال : " فقـد جـاء القلـب فـي القـرآن ولا يجـوز أن يُقـال : إنَّ

---

(1) ينظر معجم الأدباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /288 .

(2) أدب الكاتـب ، (ابـن قتيبـة) : 4 ، تحقيـق : مُحَمَّـد محيـي الـدين عبـد الحميـد ، مطبعـة السعادة ، مصر ، 1958 م .

(3) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 / 86 .

ذلك على سبيل السهو ولا الضرورة ، لأنَّه كلام الله عزَّ وجلّ يتعالى عن ذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ **مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ** ﴾[1] ، وإنما العصبة تنوء بالمفاتح ، أي : تنهض بِثِقَلِها . وقال عزَ وجل : ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدلّى** ﴾[2] ، وإنّما هو تدلّى فَدَنا ، وقال : ﴿ **وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ** ﴾[3] ، أي : وإنَّ حُبّهُ للخير شديد والشدة : البُخْل . يقال : (رجل شديد ، ومتشدِّد) ، أي : بخيل "[4] .

أمّا إطلاعه على أقوال الفقهاء ، فمنه ما جاء في باب أخطاء أبي تمام في المعاني والألفاظ ، فقال الآمِديّ : " غلط في الأيِّم بعض كبار الفقهاء فجعلها مكان الثَّيِّب ، وذلك لحديث روي عن النبَّيّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فإنّه لحقه السهو في تأويله فحمله على غير معناه "[5] .

والفقيه هو الإمام الشافعي . رضي الله عنه . (ت 204 هـ) ، ذكره القاضي الجرجاني (ت 392 هـ) في كتاب (الوساطة)[6] . أما الحديث فهو قوله . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . : « الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا »[7] .

ومن اطّلاعه على أقوال المفسرين ، تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ** ﴾[8] . قال الآمِديّ : " وقد قيل في تفسيرها ، أي : السكينةُ : إنّها حيوان له مثل وجه الإنسان . وقيل : لها

---

(1) القصص : 76 .

(2) النجم : 8 .

(3) العاديات : 8 .

(4) الموازنة : 1 /217 – 218 .

(5) الموازنة : 1 /169 .

(6) الوساطة بين المتنبي وخصومه (الجرجاني) : 52 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ورفيقه ، الطبعة الرابعة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، 1386 هـ . 1966 م .

(7) صحيح مُسلم ، : 2 /1037 رقم (1421) ، تحقيق : مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بَيْرُوت ، (د . ت) .

(8) البقرة : 248 .

رأس مثل رأس الهرَّة وله جناحان . وقيل : بل هي ريح هَفَّافة . وقيل : هي شيء من أمر الله عزّ وجلّ "[1] .

وتفسير الآمِديّ لهذه الآية ، جاء مطابقاً لتفسير الطبري (ت 310 هـ) للآية نفسها[2] ، ممّا يدلّ على أنّ الآمِديّ كان مطلعاً على كتب التفسير في وقته .

شيوخه :

إنَّ عُمُر الآمِديّ الطَّويل مكنَّه من التتلمذ لكبار علماء العربيّة في اللّغة والنحو والأخبار ، وأبرزهم :

1 . الحامض (ت 305 هـ) :

هو أبو موسى سليمان بن مُحَمَّد بن أحمد الحامض النحوي البغدادي كان نحوياً بارعاً مذكوراً . أخذ عن أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) ، وهو من أكابر أصحابه ، وخلفه بعد موته ، له مؤلفات منها : (غريب الحديث) ، و(خلق الإنسان) ، و (الوحش)[3] ، ولم يرد ذكره في كتاب الموازنة إلاَّ أنَّ كتب التراجم تُجمع على أنَّه من شيوخ الآمِديّ[4] .

2. الزَّجَّاج (ت 311 هـ) :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد السِّرّي الزَّجَّاج ، أقدم أصحاب المبرِّد . كان من أكابر أهل العربية ، وكان حسن العقيدة . له مؤلفات كثيرة منها (

---

(1) الموازنة : 2 /346 .

(2) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن (الطبري) : 2 /11 و 615 ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1408 هـ . 1988 م .

(3) ينظر الفِهْرِسْت : 86 –87 . نزهة الألباء : 146. بُغْيَة الوُعَاة : 1 /456.

(4) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 .

معـاني القـرآن وإعرابـه) ، وكتـاب (الفـرق بـين المـذكر والمؤنـث) ، و (الـردّ علـى ثعلـب فـي الفصـيح)[1] وغيرهـا ، ولقـد صـرح الآمِـديّ بـذكره فـي كتـاب الموازنة ، واستعان به في مواضع مختلفة[2]

3 . الأخفش الصغير (ت 315 هـ) :

هـو أبـو الحسـن علـي بـن سـليمان النحـويّ ، أخـذ عـن ثعلـب والمبـرِّد ، كـان راويـة للأخبـار فـي زمنـه[3] ، وكـان للآمـدي علاقـة وثيقـة بـالأخفش فقـد ذكـر فـي كتـاب الموازنـة أنّـه قـرأ علـى أسـتاذه الأخفـش كتـاب (الكامـل) للمبـرد[4] . وكـان كثيـراً مـا ينقـل مـن أراء شـيخه الأخفـش فيقـول : " أخبرنـا وحـدثنا وأنشـدنا "[5] وذكـر الآمِـديّ الكثيـر مـن رواياتـه فـي كتـاب " المُؤْتَلِـف والمُخْتَلِـف "[6] وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بينه وبين الأخفش الصغير .

4 . ابن السَّرَّاج (ت 316 هـ) :

هـو أبـو بكـر مُحَمَّـد بـن السـرّي بـن سـهل البغـدادي النحـوي ، أخـذ الأدب عـن أبـي العبـاس المبـرّد ، وإليـه انتهـت الرياسـة فـي النحـو بعـد المبـرّد وأخـذ عنـه الزَّجَّـاجيّ (ت 337 هــ) ، والسِّـيرَافي (ت 368 هــ) ، والرمَّـاني (ت 388 هــ) لـه مصـنّفات حسـنة ، وأحسـنها كتـاب (الأصـول)[7] ، وتشير كتب التراجم إلى أنَّه من شيوخ الآمِديّ أيضاً[8]

5 . ابن دريد (ت 321 هـ) : .

---

(1) ينظر الفِهْرِسْت : 66. نزهة الألباء : 147 – 148 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /182 و 214 .

(3) ينظر الفِهْرِسْت : 91 . نزهة الألباء : 149 .

(4) ينظر الموازنة : 1 / 553 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /24 و 34 .

(6) ينظـــــــر المُؤْتَلِـــــــف والمُخْتَلِـــــــف : 32 و 34 و 69 و 124 و 155 و 175 و 205 و 206 و 222 و 256 و 284 .

(7) ينظر الفِهْرِسْت : 67. مُعْجَمُ الأُدَباء : 1 /130 – 151. نزهة الألباء : 150 .

(8) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /500 .

أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دُريد الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بعُمان . أخذ عن أبي حاتم السجستاني (ت 255) . كان شاعراً كثير الشعر ، وله الكثير من المصنفات منها : كتاب (جمهرة اللّغة) و (الاشتقاق) ، و (الأنواء)[1] . قال فيه أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ) : " انتهى إليه علم لغة البصريين "[2] ، وهو من شيوخ الآمِديّ ، ذكره في كتاب المُؤْتَلِف والمُخْتِلف في ترجمة المرار الجرشي ، فقال : " شاعرٌ أنشدنا له أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد "[3] . وذكره أيضاً في كتاب الموازنة[4] .

6 . نفطويه (ت 323 هـ) :

هو أبو عبد الله إبراهيم بن مُحَمَّد بن عَرَفة العَتْكِيّ الأزدي الواسطي المعروف بنفطويه ، كان عالماً بالحديث والعربية ، أخذ عن ثعلب والمبرد[5] ، قال فيه الزبيدي (ت 379 هـ) : " كان متفنناً في الأدب ، حافظاً لنقائض جرير والفرزدق ، وشعر ذي الرمة ، وغيرهم من الشعراء "[6] . وقد ذكر ياقوت أنّ الآمِديّ سَمِع كتاب (القوافي) للمبرّد على نفطويه سنة (313 هـ)[7] ، وذكره الآمِديّ في كتابه (المُؤْتَلِف والمُخْتِلف) في أثناء ترجمته للأعشى بن قيس فقال : " كان أبو عبد الله بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن

---

(1) ينظر الفِهْرِسْت : 67. نزهة الألباء : 154 .

(2) مراتب النحويين (أبو الطيب اللغوي) : 84 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم مصر ، 1955م .

(3) المُؤْتَلِف والمُخْتِلف : 269 .

(4) ينظر الموازنة : 1 /103.

(5) ينظر الفِهْرِسْت : 90. مُعْجَمُ الأُدَباء : 245/1 –272 . نزهة الألباء : 156 –157 .

(6) طبقات النحويين واللغويين (أبو بكر الزَّبِيْدي) : 172 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1954 م .

(7) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8/ 76 .

عرفة الأزدي النحوي المعروف بنفطويه أملى علينا أسماء الأعاشي ، فذكر ثمانية منهم : أعشى بن قيس بن ثعلبة "[1]

7 . أبو علي السجستاني :

هو مُحَمَّد بن العلاء ، من الرواة الذين ذكرهم الآمِديّ في كتاب الموازنة بكثرة ، ولا تذكر كتب التراجم شيئاً عنه ، سوى ما ذكره الآمِديّ من أنَّه كان يروي عن أبي سعيد السكري [2] (ت 275 هـ) .

ومن المواضع التي مرّ فيها ذكره ، حديث الآمِديّ عن تفضيل البحتري لنفسه على أبي تمام فقال : " والذي أَرويه عن أبي علي مُحَمَّد بن العلاء السجستاني . وكان صديق البحتري . أنّه قال : سُئِل البحتريُّ عن نفسه وعن أبي تمام ، فقال : كان أغوص على المعاني منّي ، وأنا أَقْوَمُ بعَمُود الشعر منه .... وسمعت أبا علي مُحَمَّد بن العلاء أيضاً يقول : كان البحتريّ عند نفسه أشعر من أبي تمام ومن سائر الشعراء المحدثين " [3] .

8 . أبو الحسن موسى بن سليمان الهمداني :

ذكره الآمِديّ في كتاب (الموازنة) ، وذكره في كتاب (المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف)[4] أيضاً ، ولم تذكر كتب التراجم أيضاً شيئاً عنه سوى ما ذكره الآمِديّ في (الموازنة) من أنّه يروي عن أبي دلف هاشم بن مُحَمَّد نقلاً عن ابن الإعرابي[5] (ت 231 هـ) .

---

(1) المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 10

(2) هو أبو سعيد الحسن بن عبيد الله بن عبد الرحمن السُّكريّ النحوي اللغوي ، ولد سنة (212 هـ) ، وله مصنفات كثيرة منها : أشعار الهذليين ، وكتاب النقائض ، وغيرها ، ينظر الفِهْرِسْت : 86. مُعْجَمُ الأُدباء : 94 –99 .

(3) الموازنة : 1 /12 .

(4) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 27 .

(5) الموازنة : 2 /46 –47 .

تلاميذه :

1 . أبو علي بن عبد الكريم بن الحسن السكري النحوي اللغوي :

أشار الخطيب التبريزي (ت 502 هـ) إلى أنّه يروي عن الآمِديّ فقد ذكر في شرح ديوان أبي تمام أَنَّه كان قد قرأ شعر أبي تمام على الشيخ أبي القاسم القصباني النحوي البصري ، الذي روى له ديوان أبي تمام ، عن أبي القاسم الحسن بن بشر الآمِديّ ، عن أبي علي مُحَمَّد بن العلاء السجستاني[1] .

2 . أبو الحسن علي بن دينار (ت 409 هـ) :

هو علي بن مُحَمَّد بن عبد الرحيم بن دينار ، الكاتب البصري الأصل الواسطي المولد والنشأة ، كان شاعراً شارك المتنبي في أكثر ممدوحيه . مثل سيف الدولة الحمداني ، وابن العميد ، وغيرهم[2] ، ورد اسمه على صدر كتاب (المُؤْتَلِف والمُخْتِلف)[3] .

3 . عبد الصمد بن حُنَيش :

هو عبد الصمد بن حنيش بن القاسم الخولاني الحمصي . حكى عن المتنبي ، وذكر ياقوت في أثناء ترجمته للآمدي أنّ حُنَيشاً هذا قرأ كتاب (القوافي) للمبرّد على أبي القاسم الآمِديّ [4] .

آثاره :

1 . كتاب (الموازنة بين أبي تمام والبحتري)[1] ، وهو مطبوع[2] . وازن فيه الآمِديّ بين شاعرين من القرن الثالث الهجري ، هما أبو تمام

---

(1) ينظر ديوان أبي تمام (شرح الخطيب التبريزي) : 1 /3 ، تحقيق : محمّد عبدة عزام ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1951 – 1957 م .

(2) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 5 /210 .

(3) المُؤْتَلِف والمُخْتِلف : صحيفة (ك) .

(4) مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /77 .

والبحتري ، وهو كتاب في النقد اللغوي ، عرض فيه لأخطاء الشاعرين في الألفاظ والمعاني ، وما ينسب إليهما من السُّرَقِ ، ومحاولة الموازنة بينهما في بعض الأغراض الشعرية ، وقد ضم هذا الكتاب الكثير من المباحث اللغويّة .

2 . كتاب (المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف)[3] ، وهو مطبوع [4] أيضاً ، بيَّن الآمِديّ الغرض من تأليف الكتاب فقال :

" ومن أجل ما يقع من الغَلَط في مثل هذه الأسماء المتَّفقة ، ألَّفْتُ هذا الكتاب " [5] .

ولقد ذكر الآمِديّ في هذا الكتاب أكثر من خمسة وعشرين مصدراً من كتب اللّغة والأدب ، رجع فيها إلى شيوخ اللّغة ، منهم ثعلب ، والمبرِّد والجاحظ ، وأبو عمرو الشيباني (ت 206 هـ) ، وابن الإعرابي ، وغيرهم من شيوخ الرواية والنحو . زِدْ على ذلك ذكره لكثير من دواوين الشعراء[6] .

---

(1) ينظر الفِهْرِسْت : 172 . مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /85. معجم البلدان : 1 / 57 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /287.

(2) طبع الكتاب طبعتين :

الأوَّلى . بتحقيق مُحَمَّد مُحي الدين عبد الحميد (د . ت) ، وهي طبعة غير معتمدة ، وغير كاملة التحقيق .

الثانية . بتحقيق الدكتور أحمد صقر في القاهرة أيضاً ، مطبعة دار المعارف ، 1961 – 1965 م ، وهي طبعة معتمدة وكاملة .

ثُمَّ توالى طبعه عدة مرات . أخرها الطبعة الرابعة في دار المعارف 1982 ، وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في عملنا .

(3) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /85. معجم البلدان : 1 /57. إنْباه الرُّوَاة : 1 /278.

(4) طبع كتاب المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف طبعتين :

الأوَّلى . بتحقيق د . فريتش كرنكو ، مع معجم الشعراء للمرزباني في القاهرة سنة 1354 هـ .

الثانية . بتحقيق د . عبد الستار أحمد فرّاج ، في القاهرة سنة 1381 هـ .

(5) المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 2 .

(6) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : (ب . ج) .

ويعـدّ هـذا الكتـاب معجمـاً لا غنـى لـدارس الأدب عـن الرجـوع إليـه ، لكثـرة تشابه أسماء الشعراء ، وصعوبة التفريق بينهم .

3 .كتـاب (الـردَّ علـى ابـن عمّـار[1] فيمـا خطـأ فيـه أبـا تمـام) ، وهـو مفقـود[2] . ولقـد ذكـر الآمِـديّ فـي كتابـه (الموازنـة) آراء مختلفـة مـن هـذا الكتـاب ، فقـال : " ثُمَّ مـا علمتـه . أي ابـن عمّـار . وضـع يـده مـن غلطـه وخطـأه إلاّ علـى أبيـاتٍ يسـيرة ، ولـم يُقِمْ علـى ذلـك الحُجَّـة ، ولـم يهتـدِ لشـرح العلّـة ، ولـم يتجـاوز فيمـا نعـاه بعـدها عليـه مـن الأبيـات التـي تتضـمن بعيـد الاسـتعارة وهجـين اللفـظ ، وقـد بَيَّنْـتُ غلطـه فيمـا أنكـر عليـه مـن الصـواب فـي جـزءٍ مفـرد إنْ أحـبَّ القـارئ لـه أنْ يجعلـه مـن جملـةٍ بهـذا الكتـاب ، ويصـله بأجزائـه فَعَـلَ ذلك إنْ شاءَ الله تعالى "[3] .

4 .كتاب " الفرق بين الخاص والمشترك " ، وهو مفقود .

تكلـم فيـه علـى الفـرق بـين الألفـاظ والمعـاني التـي تشـترك العـرب فيهـا ولا ينسب مستعملها إلى السرق ، وإن كان قد سُبِق إليها[4] .

5 .كتـاب (تبيـين غلـط قدامـة بـن جعفـر فـي كتابـه نقـد الشـعر)[5] وهـو مفقـود . وذكـر الآمِـديّ بعـض هـذه الأغـاليط فـي كتابـه (الموازنـة) ، فقـال : " وقـد غلـط بعـض المتـأخرين فـي هـذا البـاب ممـن ألـف فـي (نقـد الشـعر) كتابـاً غلطـاً فاحشـاً ، فـذكر أنَّ المـدح بالحسـن والجمـال ، والـذمّ بـالقبح والدمامـة ، لـيس بمـدح علـى الحقيقـة ، ولا ذم علـى الصـحة ... فَعَـدَل بهـذا

---

(1) هـو أبـو العبـاس أحمـد بـن عبيـد الله الثقفـيّ المعـروف بـالعزيز ، لـه كتـب فـي أخبـار الشـعراء كثيـرة ، منهـا أخبـار أبـي نـواس ، وأبـي العتاهيـة ، تـوفي سـنة 319 هـ ، ينظـر الفِهْرِسْت : 166. مُعْجَمُ الأُدَباء : 3 /156 .

(2) ينظـر الفِهْرِسْـت : 172 . مُعْجَـمُ الأُدَبـاء : 8 /86 . إِنْبـاه الـرُّوَاة : 1 /288. بُغْيَـة الوُعَاة : 1 / 501 .

(3) الموازنة : 1 /140.

(4) ينظـر الفِهْرِسْـت : 172. مُعْجَـمُ الأُدَبـاء : 8 /85. إِنْبـاه الـرُّوَاة : 1 /288. بُغْيَـة الوُعَـاة : 1 /501 .

(5) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86. بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

المعنى عن مذاهب الأمم كلها ، عربيها وعجميّها ، وأسقط أكثر من مدح العرب وهجائها . وقد بيّنت قبح غلطه في هذا تبيناً شافياً مستقصى في كتاب مفرد "[1] .

6 . كتاب (فعلت وأفعلت) ، وهو مفقود . قال فيه ياقوت : " غاية لم يصنف مثلها "[2] .

7 . كتاب (معاني شعر البحتري)[3] ، وهو مفقود .

8 . كتاب (نثر المنظوم)[4] ، وهو مفقود .

9 . كتاب في (إنّ الشاعرين لا تتفق خواطرهما)[5] ، وهو مفقود .

10 . كتاب (ما في عيار الشعر لابن طباطبا من الخطأ)[6] ، وهو مفقود .

11 . كتاب (تفضيل شعر امرئ القيس على الجاهليين)[7] ، وهو مفقود .

12 . كتاب (في شدة حاجة الإنسان إلى أن يعرف نفسه)[8] ، وهو مفقود .

13 . كتاب (الحروف من الأصول في الأضداد) ، وهو مفقود . قال ياقوت : " رأيته بخطه في نحو مئة ورقة "[1] .

---

(1) الموازنة : 2 /369 .

(2) مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86. و ينظر بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(3) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 .

(4) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(5) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(6) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /85 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(7) ينظر الفِهْرِسْت : 172. مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(8) المصادر أنفسها ، الصفحات أنفسها .

14 . (ديوان شعره) في نحو مئة ورقة[2] ، وهو مفقود .

15 . كتاب (شرح حماسة أبي تمام) ، وهو مفقود ، أشار إليه البغدادي (ت 1339 هـ) في هدية العارفين[3] .

16 . كتاب (تفسير معاني شعر أبي تمام) ، وهو مفقود ، انفرد ابن المستوفي (ت 637 هـ) بذكر هذا الكتاب ، ونقل منه الكثير في كتابه (النظام)[4] .

17 . كتاب (الأبيات المفردة) ، وهو مفقود . وقد أشار إليه الخطيب التبريزي[5] ، ونقل منه ابن المستوفي في كتابه (النظام)[6] .

18 . كتاب (معجم الشعراء) ، وهو مفقود . أشار إليه بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)[7] .

19 . كتاب (شرح ديوان المسيّب بن عَلْس) ، وهو مفقود . ذكره السيوطي في شرح شواهد المغني[8] .

---

(1) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(2) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 . إنْباه الرُّوَاة : 1 /288 . بُغْيَة الوُعَاة : 1 /501 .

(3) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (البغدادي) : 1 /217 ، المطبعة البهية ، استنبول ، 1951م .

(4) النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام (ابن المستوفي) : 1 /245 ، تحقيق : خلف رشيد نعمان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1989 م .

(5) ينظر ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) : 1 /3 .

(6) ينظر النظام : 1 /142 .

(7) ينظر تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) : 2 /177 ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1961 م .

(8) ينظر شرح شواهد المغني (السيوطي) : 41 ، المطبعة البهّية المِصْرية ، 1322 هـ .

20 . كتاب (الأمالي) ، وهو مفقود . ذكره الحريري (ت 516 هـ) في كتابه (درة الغواص) ، فقال : " حكى أبو القاسم الآمِديّ في أماليه ، عن أبي عثمان المازني قال ... "[1] .

21 . كتاب (الرباب) ، وهو مفقود . ذكره الآمِديّ في كتاب (المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف) فقال : " وحُنَيْنَة . بالنون . ابن طُرَيف العُكْلِيّ ، شاعر راجز ليلى الأخيلية ، وفضحها في قصّة ذكرتها في كتاب (الرباب) "[2] .

22 . كتاب (الشعراء المشهورين) ، وهو مفقود ، أشار إليه في (المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف) في حديثه عن امرئ القيس فقال : " وله أخبار قد ذكرتها في شعراء كندة في كتاب (الشعراء المشهورين) "[3] .

23 . (كتاب بني ذهل بن معاوية) ، وهو مفقود[4] .

24 . (كتاب بني نصر بن معاوية)[5] ، وهو مفقود[6] .

26 . كتاب (منتحل القبائل) ، وهو مفقود[7] .

27 . كتاب (معاني هل وقد) ، وهو مفقود . أشار إلى القليل منه في كتاب (الموازنة)[8] .

---

(1) درة الغواص في أوهام الخواص (الحريري) : 6 ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجوائب ، 1299 هـ .

(2) المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 135 .

(3) المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 6 و 38 و 59 .

(4) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 126 .

(5) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 61 .

(6) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 42 .

(7) ينظر المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف : 79 .

(8) ينظر الموازنة : 1 / 215 .

المبحث الثاني
الحركة النقدية حول الشاعرين وجذورها وطابعها اللغوي

شهد القرن الثالث الهجري بروز شاعرين من كبار الشعراء ، هما أبو تمام (ت 231 هـ) ، والبحتري (ت 284 هـ) . فكلاهما من طيّئ ومن بيئة واحدة متقاربة ، فدارت حولهما حركة نقدية ، نرى أن نوجز الكلام على ما سبقها من نشاط نقدي .

لقد انصرفت العرب في القرن الأوَّل والثاني الهجريين لدراسة القرآن الكريم وما يتعلق به من شروح وتفسير ، فظهرت الحاجة لتصنيف علم النحو ليعصم ألسنة المتكلمين بالعربية عرباً وغير عرب من اللّحن .

فانصرف أئمة اللّغة إلى هذين الاتجاهين . وينبغي أن تكون هناك مصادر ينتقي منها علماء اللّغة مادتهم اللغويّة في تفسير الغامض من كتاب الله الكريم ، فكان الشعر الجاهلي مصدراً للاستشهاد ويعدّ ابن عباس

(ت 68 هـ) ، أوّل من دعا إلى تفسير القرآن بالشعر فقال : " إذا تعاجم شيء من القرآن ، فانظروا في الشعر ، فإن الشعر عربي "[1] .

وهذا الأمر أدّى إلى ظهور طبقة من اللغويين تعنى بالشعر القديم ، وتَجِدُّ في روايته لحفظ المادة اللغويّة . ويرى دارس مُحدث أنَّه لم يعدّ " تعلّق هذه الطبقة بالشعر القديم قائماً على أساس من الذّوق وحده ، وإنّما كان قائماً أيضاً على ما يقدّمه هذا الشعر من مادة ، تُبنى عليها العلوم اللغويّة التي جدت ، والتي أُريد لها أن تُبنى على القديم حَسْب لصفائه ، وبعد قائليه عن البيئات الجديدة "[2] .

ولم يلتفت اللغويون والنحويون بالمقابل إلى أن الشعر المُحدث لانصرافهم إلى الشعر القديم ، فوضع هؤلاء حداً زمنياً تنتهي عنده الفصاحة ، واجمعوا على أنّ ابن هرمة (ت 176 هـ) أخر منْ يُحتجّ بشعره[3] .

والشعراء الذين عاشوا بعد هذا الزمن " هم شعراء مولودون ، امتدت إلى لغتهم يد الحضارة ، فأفسدتها ونسخت فصاحتها ، فلم تعد تصلح لأن يحتج بها على صحة قاعدة ، أو فصاحة كلمة ... فكان قرار اللغويين هذا مثاراً لمعركة نقديّة عنيفة ، دارت رحاها بين المولدين والمحدثين وبين اللغويين "[4] .

فظهر التعصب للقديم الذي أدّى إلى ظهور الخصومة الأدبية ، فمن شايع القدماء استحسنوا شعرهم ، وأعرضوا عن شعر من خالفهم .

وكان الحُكم في هذه الخصومة للغويين والنحويين ، ، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) يقول لابن مناذر : " إنّما أنتم معشر الشعراء

---

(1) الإتقان في علوم القرآن (السيوطي) : 1 /191 ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1951 م .

(2) النقد اللغوي عند العرب حَتَّى نهاية القرن السابع الهجري (د . نعمة العزاوي) : 86 ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1398 هـ . 1978 م .

(3) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (ابن رشيق) : 1 /131 ، تحقيق : محمد مُحي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1955م .

(4) النقد اللغوي عند العرب : 87 .

تَبَـعٌ لـي ، وأنـا سـكان السـفينة إن قَـرَّظتكم ورَضِـيتُ قـولَكم نفقـتم وإلاّ كسـدتم "[1] .

ولـم يـرض الشـعراء المحـدثون بحكـم اللغـويين ، فبشـار بـن بـرد يـرى فـي اللغـويين أنّهـم نقلـة ، أو جـامعو شـعر وأخبـار ، فعنـدما سـئل عـن جريـر والفـرزدق أيهمـا أشـعر ، قـال : " جريـر أشـعرهما " . فقيـل لـه : بمـاذا ؟ فقـال : لأنّ جريـراً يشـتد إذا شـاء ، ولـيس كـذلك الفـرزدق ، لأنّـه يشـتد أبـداً . فقيـل لـه : فـإن يـونس ، وأبـا عبيـدة يفضـلان الفـرزدق علـى جريـر . فقـال : لـيس هـذا مـن عمـل أولئـك القـوم ، إنمـا يعـرف الشـعر مـن يضـطر إلـى أن يقـول مثلـه "[2] .

ولـم تكـن نظـرة اللغـويين للشـعر المحـدث نظـرة منصـفة ، ويتمثـل هـذا فـي أغلب مواقفهم .

ومـع مجـيء القـرن الثالـث ، وولادة شـاعرين مثـل أبـي تمـام والبحتـري ظهـرت حركـة نقديـة حـول الشـاعرين ، فـأبو تمـام يُتْعِـب نفسَـه ويكـدُّ طبعـه ، ويُطَـوِّل فكـره ، ويعمـل المعـاني ويسـتنبطها[3] . والبحتـري يأخـذ عفـو طبعـه ولا يتعب فكره[4] .

أمـا الحركـة النقديـة التـي دارت حـول شـعر أبـي تمـام ، فهـي أقـوى مـن تلـك التـي تناولـت شـعر البحتـري . ويـرى بعضـهم أنّـه يحـق لنـا أن نسـميها حركة لسببين .

---

(1) طبقـات فحـول الشـعراء (ابـن سـلاّم) : 118 ، تحقيـق : محمـود مُحَمَّـد شـاكر ، مطبعة دار المعارف بمصر ، (د . ت)

(2) إعجـاز القـرآن (البـاقلاني) : 117 ، تحقيـق : السـيد أحمـد صـقر ، مطبعـة دار المعارف بمصر ، 1963 م .

(3) أخبـار أبـي تمـام (الصـولي) : 118 ، تحقيـق : خليـل محمـود عسـاكر ورفيقيـه ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

(4) أخبـار البحتـري (الصـولي) : 91 ،تحقيـق : صـالح الأشـتر ، المجمـع العلمـي العربـي ، دمشق ، 1378 هـ . 1958 م .

أحدهما . أَنّها لم تقتصر على زمن محدود ، فقد استمرت حتَّى بعد وفاة أبي تمام .

والأخر . أنّها شملت فئات كثيرة من المشتغلين بالأدب من اللغويين وشعراء وكتاب[1] .

ونحن سنلم بها من بداية ظهورها في القرن الثالث الهجري ، حتَّى ظهور كتاب (الموازنة) .

لقد نشأت هذه الحركة في الأصل حول مذهب أبي تمام ، لكنَّ ظهور البحتري بمذهب مغاير لمذهب أبي تمام ، وقربه من عمود الشعر وسنن القدماء ، جعله في كفَّة الميزان الأخرى للموازنة بين ما في شعريهما من حسن وإبداع . أما عن علماء العربية في هذا القرن . القرن الثالث . ، فقد عرفوا بالتعصب على الحديث ، فمنهم من غالى في تعصّبه ، ومنهم من اعتدل ، ومنهم من مال إلى الحديث شريطة أن يوافق القديم .

وكان ابن الإعرابي مُحَمَّد بن زياد ، وأضرابه أشدهم تعصباً على شعر المحدثين عامّة ، وعلى شعر أبي تمام خاصة . فقد بلغ حد الإسراف في تعصبه للقديم ، ونبذه للمحدث إذ قال : " إنما أشعار هؤلاء المحدثين مثل الريحان . يُشَمُّ يوماً ويذوي فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازدادت طيباً "[2] .

أمّا موقفه من أبي تمام ، فكان موقف المتعصب المسرف . فقد روي أنّه أنشد شعراً لأبي تمام ، فقال : " إنّ كان هذا شعراً فما قالته العرب باطل "[3] . وورث تلميذه أبو سعيد المكفوف هذا التعصب وناصب أبا تمام

---

(1) الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام (الربداوي) : 5 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1968 م .

(2) الموشح (المرزباني) : 384 ، تحقيق : مُحَمَّد علي البجاوي ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1965 م

(3) أخبار أبي تمام : 244 . أخبار البحتري : 147 .

العداء . فعندما لقي أبا تمام قال له : " يا أبا تمام لم لا تقول من الشعر ما لا يفهم . قال له : وأنت يا أبا سعيد لم لا تفهم من الشعر ما يقال "[1] .

وذهب أبو الريَّاش القيسيّ (ت 339 هـ) إلى مثل هذا الموقف من شعر البحتري ، فقد أنشد أبياتاً للبحتري فقال : " أحسن والله : من هذا البدوي المطبوع ؟ فقيل : إنها للوليد بن عبيد ، فقال : أعد ، فأعيدت ، فرجع عن رأيه فيه "[2] .

أمّا من وقف موقفاً معتدلاً من شعر المحدثين فهو أبو حاتم السجستاني ، فقد روى الصولي (ت 335 هـ) أنّ أبا حاتم استحسن بعض شعر أبي تمام ، واستقبح بعضه الأخر[3] ، ومثله أبو العباس ثعلب على الرغم من تفضيله للشعر القديم ، استحسن للبحتري بعض شعره . فقال فيه : " لو سمع الأوائل هذا الشهر ما فضلّوا عليه شعراً "[4] .

وألّف كتابه (قواعد الشعر) تحدَّث فيه عن الشعر وأركانه وفنونه.

أما المبرِّد فأخذ موقفاً مال فيه لأشعار المحدثين ، فمن يطلّع على كتابه (الكامل) يجد أنّ المبرِّد عقد باباً لشعر المولدين ، قال : " هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين ، حكيمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثيل "[5] .

ولم يقتصر على ذلك ، بل تعداه للاستشهاد ببعض أشعار المولدين في كتبه ، وألّف كتاباً سمّاه (الروضة) تناول فيه أشعار المحدثين ، وأشار إليه ياقوت في معجم الأدباء في أثناء ترجمته للمبرد وذكره مع مصنّفاته[6] .

---

(1) الموشح : 500 .

(2) الوساطة بين المتنبي وخصومه : 52 .

(3) أخبار أبي تمام : 244 .

(4) أخبار البحتري : 170 .

(5) الكامل (المبرّد) : 3/2 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ، (د . ت)

(6) مُعْجَمُ الأُدَباء : 1 / 121 .

ويرى الصولي " أنّ ثعلباً والمبرِّد لم يدعيا التقدم في علم شعر المحدثين ، وتمييز نادره ووسطه وما كان دوناً منه إلاّ بردّ لحن ، أو خطأ في لغةٍ .

ولا ادَّعيا على غيرهما التقدّم في علم العروض والقوافي ، والنسب والرسائل ، والمكتبات والبلاغة ، ومعرفة استراقات الشعراء ، وأخذ بعضهم من بعض ، والمحسن منهم في ذلك والمسيء "[1] .

نلاحظ أنّ الصولي يرى في علماء العربية أنّهم بعيدون عن النقد الفني للشعر ، ويحدد عملهم بتعقبهم لسقطات الشعراء ، في خطأ نحوي ، أو لغوي . ويرى بعضهم أنّ علماء العربيّة في القرن الثالث قد تطورت عقليتهم ، فبعد أن كانوا مجمعين في القرن الثاني على أنّه لا فضل لمحدث أبداً ، أصبحوا يُقِرُّون في القرن الثالث بالفضل لبعض المحدثين ، ويستجيدون أشعارهم ، على الرغم من نزوعهم إلى المكابرة والتمسك بالقديم[2] . ولعل المبرِّد خير دليل على ذلك وما في مصنفاته من ذكر لأشعار المحدثين .

" ولئن كان موقف اللغويين من الشعر الحديث قد اتسم في جملته بالنفور منه ، والإعراض عنه ، لقد رُزق هذا الشعر نقاداً آخرين ، أقبلوا عليه ، ولم يمنعهم حبّهم للقديم ، من أن يُعجبوا بالجديد ، ويعترفوا بما له من سمات لم تتوافر في سواه "[3] .

ولقد مثل هذا الاتجاه ، كتّاب القرن الثالث الهجري ، الذين أقبلوا على شعر المحدثين ، وخصوه بالدراسة والتحليل حتَّى ظهر فضلهم على غيرهم

---

(1) ينظر أخبار أبي تمام : 9 .

(2) الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام : 111 .

(3) النقد اللغوي عند العرب : 93 .

مـن اللغـويين والنحـويين . فكـان تـأثيرهم أعمـق لأنّهـم ألصـق بالبلاغـة والنقـد[1] .

وهـذا مـا جعـل الجـاحظ يـرى فـيهم العلـم بالشـعر فقـال : " طلبـت علـم الشـعر عنـد الأصـمعي فوجدتـه لا يحسـن إلاّ غريبـه ، فرجعـت إلـى الأخفـش فوجدتـه لا يـتقن إلا إعرابـه ، فعطفـت علـى أبـي عبيـدة فوجدتـه لا ينقـل إلا مـا اتصـل بالأخبـار ، وتعلـق بالأيـام والأنسـاب ، فلـم أظفـر بمـا أردت إلا عنـد أدباء الكتاب "[2] .

أمّـا مـن كتـاب القـرن الثالـث الهجـري الـذين تنـاولوا شـعر الطـائيين ابـن أبـي طـاهر[3] (ت 280 هـ) ، الـذي ألّـف كتـاب (سـرقات أبـي تمـام) ، وقـد نقـل الآمِـديّ فـي كتـاب (الموازنـة) الكثيـر ممـا خرجـه ابـن أبـي طـاهر مـن سـرقات[4] . مـع أن الآمِـديّ . وهـو مـن نقـاد القـرن الرابـع الهجـري . يـرى أنّ السـرقات ليسـت مـن كبيـر عيـوب الشـاعر ، فهـذا البـاب لـم يسـلم منـه أحـد مـن الشعراء .

وتنـاول أبـو الضـياء بشـر بـن يحيـى الكاتـب[5] سـرقات البحتـري مـن أبـي تمـام ، وخـرَّج منهـا الآمِـديّ فـي كتـاب (الموازنـة) الكثيـر ، وذكـره فـي باب سرقات البحتري[6] .

---

(1) اتجاهـات النقـد الأدبـي فـي القـرن الرابـع الهجـري (أحمـد مطلـوب) : 24 ، الطبعـة الأولى ، بيروت ، 1973 م .

(2) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : 2 /105 .

(3) هـو أبـو الفضـل أحمـد بـن طـاهر بـن طيفـور ، أحـد البلغـاء الشـعراء الـرواة مـن أهـل الفهـم المـذكورين ، لـه مصـنفات كثيـرة منهـا : كتـاب المنثـور والمنظـوم ، وكتـاب سـرقات الشـعراء ، ولـد سـنة 204 هـ ، و تـوفي سـنة 280 هـ ، ينظـر الفِهْرِسْـت : 163. مُعْجَـمُ الأُدَباء : 3/87 – 97 .

(4) ينظر الموازنة : 1 /112 .

(5) هـو أبـو الضـياء بشـر بـن يحيـى الكاتـب ، شـاعر وأديـب ، ولـه مـن الكتـب : سـرقات البحتـري مـن أبـي تمـام ، وكتـاب الجـواهر ، وكتـاب السـرقات الكبيـر ، ولـم تـذكر كتـب التراجم سنة وفاته . ينظر الفِهْرِسْت : 166. مُعْجَمُ الأُدَباء : 7 /75 .

(6) ينظر الموازنة : 1 /324 .

أمّا في القرن الرابع الهجري ، فأصبح نقد علماء العربية لشعر المحدثين قليلاً ، ويرجع ذلك لتوقف الصراع في قضية القديم والحديث " فما كان محدثاً بالنسبة لنقاد القرنين الثاني والثالث ، أوشك أنْ يكون قديماً بالنسبة لنقاد القرن الرابع ، ومذهب أبي تمام الذي كان غريباً على شعراء القرن الثالث ونقاده ، أصبح مألوفاً عند شعراء القرن الرابع ونقاده "[1] .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الحركة ما يأتي :

1. أنّ جوهر الحركة حول الشاعرين هو لغوي ، اتصل بالصواب والخطأ ، والجيد والرديء . فالحركة إذن ذات طابع لغوي حتَّى مع ظهور طائفة من الكتّاب والأدباء ، فالظاهرة الأدبية ، ظاهرة لغويّة في جوهرها[2] .
2. استقرار النقاد على أنّ المنهج الذي يلائم الدرس النقدي ، ويرتبط أشدّ الارتباط بالفن الأدبي ، هو (المنهج اللغوي) ، الذي يقوم على النظر في لغة النص ، ويتجه إلى فقهها ، بوصفها أداة الأديب ، وموضع عنايته ، ومجلى نبوغه وأصالته[3] .
3. لم تكن أحكام اللغويين منصفة ، فجاء أغلب نقدهم منحازاً إلى الشعر القديم ، ومتعصباً على الحديث ، مع أنّ ما وقع فيه المحدثون من أخطاء لا يختلف عمّا وقع فيه القدماء ، وقد سجلت لنا كتب اللّغة الكثير منه ، وقد ذكر الآمدي في (كتابه لموازنة) عدداً من هذه الأخطاء لشعراء جاهليين وإسلاميين[4] .

---

(1) الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام : 129 .

(2) التركيب اللغوي للأدب (لطفي عبد البديع) : هـ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1970 م .

(3) النقد اللغوي عند العرب : 84 .

(4) ينظر : الموازنة : 1 /38 –51 .

المبحث الثالث
موارده في كتابه
الموازنة

تنوعت مصادر الآمِديّ في كتاب الموازنة تبعاً لتنوع القضايا التي تناولها ، فقد تناول الآمِديّ الكثير من القضايا اللغويّة والنحويّة ، ولا سيما النقد اللغوي ، وتقسم هذه الموارد على قسمين :

القسم الأول - الأعلام :

لم يُشِر الآمِديّ إلى أسماء المصادر اللغويّة أو النحويّة التي أخذ عنها ، ولكنّه صرّح بأسماء بعض شيوخه ، والشيوخ الذين أخذوا عنهم ، فقام بالنقل من فئتين من الأعلام .

1. **الفئة الأولى :**

هي من شيوخ اللّغة والنحو والأخبار الذين لم يعاصرهم الآمِديّ ونقل عنهم الكثير منهم :

أ . سيبويه (ت 180 هـ) :

مرّ ذكره في مواضع كثيرة من كتاب (الموازنة) ، في أثناء حديث الآمِديّ عن مسائل لغويّة أو نحويّة ، نحو حديثه عن الحذف في كلام العرب فقال :

" وفي الشعر مثل هذا موجود . أي الحذف . ذكر ذلك سيبويه ، وأنشد :

وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ[1]

يريد فمنهما تارة أموت "[2] ، والشاهد الذي ذكره الآمِديّ من شواهد الكتاب على الحذف[3] .

ومن المواضع الأخرى التي ذكره فيها ، في حديثه عن بيت بشار :

تُلاَعِبُ نِينَانَ الْبُحُورِ وَرُبَّمَا رَأَيْتَ نُفُوسَ الْقَوْمِ مِنْ جَرْيِهَا تَجْرِي[4]

قال : " فبلغ سيبويه قوله : (نِينَانَ الْبُحُورِ) ، فأنكر ذلك ، وزعم أنّ العرب لا تجمع النون . وهو الحوت . على نينان "[5] .

وقد ورد في (الكتاب) إجازة سيبويه جمع (فُعل) الأجوف الواوي على (فِعلان) ، وذكر منه حوت وحيتان ، وعود وعيدان ، وغول وغيلان[6] .

ب. النضر بن شميل (ت 202 هـ) :

ذكره الآمِديّ في بعض المواضع فقال : " وحكى بعضهم عن النضر بن شميل أنه قال : القبول ريح تلي الصَّبا ما بينها وبين الجنوب . وهذا

---

(1) البيت لابن مقبل ، ينظر ديوانه : 37 . تحقيق : د . عزة حسن ، دمشق ، 1963 م .

(2) الموازنة : 1 /191 .

(3) ينظر الكتاب (سيبويه) : 2 /346 . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، الناشر مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1988م .

(4) ينظر ديوانه : 507 . ، الناشر العلامة محمّد الطاهر بن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، تونس ، 1386 هـ – 1966 م

(5) الموازنة : 2 /309 .

(6) الكتاب : 2 /179 و 186 – 188 .

غيـر معـروف ولا معمـول عليـه "[1] . ثُـمَّ عـاد الآمِـديّ ليكـرر هـذا القـول فـي باب (مَحْو الرياح للديار)[2] .

ج. الفرَّاء (207 هـ) :

ورد ذكـره فـي أثنـاء حـديث الآمِـديّ عـن (القلـب) فـي كـلام العـرب عنـد استشـهاده بقولـه تعـالى : ﴿ **مَـا إِنَّ مَفَاتِحَـهُ لَتَنُـوءُ بِالْعُصْـبَةِ** ﴾[3] . فقـال ﴿ **مَـا إِنَّ مَفَاتِحَـهُ لَتَنُـوءُ بِالْعُصْـبَةِ** ﴾ ، أي : تميلهـا مـن ثقلهـا ، ذكـر ذلـك الفـرَّاء وغيره ، وقالوا : إنما المعنى لتنيء العصبة "[4] .

فقـد ورد تفسـير الآيـة المـذكورة فـي معـاني القـرآن علـى نحـو مـا ذكـر الآمِديّ وهذا يدل على أَنّه كان مطلعاً على ذلك الكتاب[5] .

د. أبو عبيدة (ت 210 هـ) :

ورد ذكـره فـي حـديث الآمِـديّ عـن الحـذف فـي القـرآن الكـريم فقـال : " ومـن بـاب الحـذف والاختصـار ... قـال أبـو عبيـدة : العـرب تختصـر الكـلام لعلـم المخاطـب بمـا أريـد ... ومنـه قولـه عـز وجـل : ﴿ **إِذًا لأَذَقْنَـاكَ ضِـعْفَ الْحَيَـاةِ وَضِـعْفَ الْمَمَـاتِ** ﴾[6] ، يفسـر ضـعف عـذاب الحيـاة وضـعف عـذاب الممات "[7] .

---

(1) الموازنـة : 1 / 164 . كـذا فـي الموازنـة (معمـول عليـه) فـي حاشـية المحقـق (معوَّل عليه) وهو أصوب .

(2) ينظر الموازنة : 1 /492 .

(3) القصص : 76 .

(4) الموازنة : 1 /218 .

(5) معـاني القـرآن (الفَـرَّاء) : 2 / 310 ، تحقيـق : أحمـد يوسـف نجـاتي ورفيقـه . مطبعـة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1374 هـ . 1955 م .

(6) الإسراء : 75 .

(7) الموازنة : 1 /191 .

وقد ورد قول أبي عبيدة عن الحذف وتفسيره للمحذوف في هذه الآية في كتاب (مجاز القرآن)[1] ، وهذا يدلّ على أنّه كان من ضمن المصادر التي استعان بها الآمِديّ في مؤلَّفِه .

هـ . الأصمعي (ت 216 هـ) :

نقل الآمِديّ الكثير من روايات الأصمعي في كتاب (الموازنة) ، وهي موزعة على أبواب الكتاب كافة . ومنها قوله : " وعاب الأصمعي ذا الرمة في قوله :

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الأَرضِ أَدْرَكَهُ كَبْرٌ وَلَو شَآءَ نَجَّى نَفسَهُ الْهَرَبُ [2]

فقال الأصمعي : الفصحاء لا يقولون " دّوم " في الأرض ، وإنما يقولون " دوّم في السماء " ، إذا حلق " دَوَّى في الأرض " ، إذا ذهب "[3] وأكثر الأخبار التي ذكرها الآمِديّ عن الأصمعيّ ، تتعلق بأخطاء لغويّة وقع فيها الشعراء المتقدمون ، ليحتجّ بها على نظائرها مما وقع في شعر الطائيين[4] .

و . ابن الأعرابي (ت 231 هـ) :

من شيوخ اللّغة الذين نقل عنهم الآمِديّ . ورد ذكره في مواضع كثيرة[5] .

---

(1) مجاز القرآن (أبو عبيدة) : 1 /386 ، تحقيق : مُحَمَّد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1390 هـ . 1970م .

(2) ينظر ديوان ذي الرّمة : 24 ، تصحيح كارل هنري جيمس ، نشر كلية كمبريج ، 1337 هـ . 1919 م . وروي بلفظ (راجعه) بدل (أدركه) .

(3) الموازنة : 1 /44 .

(4) ينظر الموازنة : 1 /24 و 25 و43 و44 و45 و84 و172 و303 و434 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /21 و23 و160 و163 و383 و318 و492 . و 135/2 .

منهـا مـا جـاء فـي حديثـه عـن بيـت لأبـي تمـام فـي بـاب أغاليطـه فـي المعاني .

قَسَمَ الزَّمَانُ رُبُوعَهَا بَيْنَ الصَّبَا وَقَبُولهَا ودَبورِهَا أَثْلاَثَا (1)

فقـال الآمِـديّ : " وحكـى ابـن الأعرابـي أنـه قـال : القبـول كـل ريـح طيبـة المسّ لينة ، لا أذى فيها ، سمّيت قبولاً لأن النفس تقبلها(2) .

ز. يعقوب ابن السكيت (ت 244 هـ) :

ذكره في تعليقه على بيت أبي تمام :

وليسَت بالعَوانِ العَنْس عندي ولا هي منكَ بالبِكْرِ الكَعَابِ(3)

فقـال الآمِـديّ : " المعـروف فـي مصـدر عَنَسـت المـرأة ، هـو العُنُـوس ، ولـم يسـمع العَـنْس ، وعلـى أنّ الأصـمعي قـد أنكـر عَنَسَـتْ مخففـاً ، وقـال : إنّمـا هـو عُنِّسَـت تُعَـنَّس تَعْنِيسًـا . بالتشـديد . حكـى ذلـك يعقـوب ابـن السـكيت "(4) . ومرّ ذكره في باب سرقات أبي تمام(5) .

ح . المبرِّد :

وذكـره فـي مواضـع كثيـرة مـن الكتـاب ، مـن ذلـك ذكـره فـي حجـج الفـريقين فـي تفضـيل البحتـري علـى أبـي تمـام قـال : " وهـذا أبـو العبـاس مُحَمَّـد بـن يزيـد المبـرِّد ، كـان معرضـاً عنـه . أي أبـي تمـام . ومـا علمنـاه دون لـه كبيـر شـيء ، وهذه كتبه وأماليه وإنشاداته تدلّ على ذلك "(6) .

---

(1) ينظر ديوانه : 51 .

(2) الموازنة : 1 /159 .

(3) ينظر ديوانه : 56 . ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) : 1 /290 .

(4) الموازنة : 1 /173 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /111 .

(6) الموازنة : 1 /21 – 22 .

وذكره في حديثه عن القلب فقال : " قال المبرِّد : إنّ العرب كانت تستعمل القلب لاختصار الكلام ، وإقامة الأوزان ، وإصلاح القوافي ، وأنشد للفرزدق يصف ذئباً :

وَأَطْلَسَ عَسّالٍ وَما كانَ صَاحباً رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي[1]

وقال : أراد رفعت له ناري فقلب "[2] .

وذكره في حديثه عن حذف (حرف الجر) ، وصرّح بذكر اسم كتابه (الكامل) فقال : " أنشدنا أبو الحسن الأخفش قراءة عليه في الكتاب (الكامل) عن المبرِّد لأعرابي ... "[3] .

ط . ثعلب :

استعان به الآمِديّ في ذكر الكثير من الشواهد الشعرية في باب السرقات ، وفي أبواب الموازنة التفصيلية بين معاني الشاعرين ، وغالباً ما كان الآمِديّ يردد قول " أنشده ثعلب ، وحكى ثعلب "[4] .

2. **الفئة الثانية :**

أما الفئة الثانية من العلماء الذين ذكرهم الآمِديّ ، فهم من شيوخه في اللّغة والنحو والأخبار وأبرزهم :

أ . الزَّجَّاج :

وهو من شيوخ الآمِديّ الذين مرّ ذكرهم في كتاب (الموازنة) ، ومن ذلك تعليق الآمِديّ على قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** ﴾[5] فقال الآمِديّ : " فما فوقها في الصغر ، وهذا

---

(1) ديوان الفرزدق : 2 /329 ، نشر دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 1386 هـ . 1966 م .

(2) الموازنة : 1 /552 – 553 .

(3) الموازنة : 1 /552 .

(4) ينظر الموازنة : 1 /82 و 315 و418 و2 /126 و 135 .

(5) البقرة : 26 .

قـول أبـي العبـاس المبـرّد ، وأبـي إسـحاق الزَّجَّـاج "[1] . وكـذلك فـي تعليقـه على قوله تعالى : ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ** ﴾[2] .

فقـال : " قـال أبـو إسـحاق الزَّجَّـاج ، وجماعتـه مـن أهـل العربيـة فـي قولـه عز وجل : ﴿ **هَلْ أَتَى** ﴾ بمعنى : ألم يأت على سبيل التقرير "[3] .

ب . الأخفش الصغير :

وللآمِـديّ صـلة وثيقـة بـالأخفش ، ولعلهـا أوثـق مـن صـلته بغيـره مـن شـيوخه . فقـد ذكـر أنّـه قـرأ علـى الأخفـش كتـاب (الكامـل) للمبـرد[4] ، ومعظـم الروايـات التـي عزاهـا إلـى المبـرّد كانـت روايـة عـن أسـتاذه الأخفش[5] .

ج . ابن دريد :

ذكـره الآمِـديّ فـي بـاب سـرقات أبـي تمـام فقـال : " وقـال آخـر : وهـو الشجاع الهاتف في خبر عن ابن الكلبي ، ورواه ابن دريد ... "[6] .

وقـد نقـل الآمِـديّ عـن شـيوخ لـم يصـرّح بأسـمائهم ، واكتفـى بـالقول وسـمعت " الشـيوخ تقـول ، وسـمعت أهـل العلـم "[7] ، وهـذا يـدلّ علـى سـعة ثقافة الآمِديّ اللغويّة التي لا تقل عن ثقافة شيوخه .

القسم الثاني - الكتب :

---

(1) الموازنة : 1 /182 .

(2) الإنسان : 1 .

(3) الموازنة : 1 /214 .

(4) الموازنة : 1 /553.

(5) الموازنة : 1 /93 .

(6) الموازنة : 1 /103.

(7) الموازنة : 2/ 40 ، 126 .

وقف الآمِديّ في موازنته بين الطائيين على الكثير من كتب الأدب في النقد والشعر ، وكتب سرقات الشعراء ، وشفعها بذكر أسماء مؤلفيها بأمانة علمية . ومن هذه الكتب : .

1 . (الكتاب) لسيبويه :

ذكره في باب أخطاء أبي تمام في الألفاظ والمعاني ، وفي حديثه عن الحذف[1] .

2 . (كتاب الخيل) لأبي عبيدة :

ذكره في باب حوشي الكلام ، وما يستكره من ألفاظ أبي تمام فقال : " ووجدت أبا عبيدة ذكر في (كتاب الخيل) في باب ما يستدل به على جودة الفرس ... "[2] .

3 . (كتاب النوادر) لأبي زيد الأنصاري (ت 215 هـ) ، ذكره في باب الموازنة التفصيلية بين الشاعرين[3] .

4 . كتاب (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم (ت 224 هـ)

مرّ ذكره في باب أخطاء أبي تمام في المعاني قال الآمِديّ : " وقد ذكر أبو عبيد القاسم في (الغريب المصنف) في أول نوادره الأسماء ، التَهُّوق ، وقال : وهو مثلُ التَمَلُّق "[4] .

5 . (كتاب النوادر) لابن الأعرابي :

ذكره الآمِديّ في موقعين من الكتاب ، أحدهما في باب أخطاء أبي تمام في المعاني قال : " قال ابن الأعرابي في نوادره : إنّ العرب تسمّي كلّ ريح طيبة لينة المسّ قبولاً "[1] . والآخر في باب ما عيب به البحتري[2] .

---

(1) الموازنة : 1 /191 .

(2) الموازنة : 1 /305 .

(3) الموازنة : 1 /409 .

(4) الموازنة : 1 /247 .

6 . كتاب (الاختيار القبائلي الأكبر) لأبي تمام :

ذكره في مقدمة باب سرقات أبي تمام قال : " وله كتب اختيارات مؤلفة مشهورة معروفة ... ومنها الاختيار القبائلي الأكبر "[3] .

7 . كتاب (اختيار المقطعات) لأبي تمام :

ذكر الآمِديّ أنّه مبوب على ترتيب الحماسة ، ذكر فيه أشعار المشهورين وغيرهم من القدماء والمتأخرين[4] .

8 . كتاب (طبقات فحول الشعراء) لابن سلاّم الجمحيّ :

ذكره الآمِديّ في حجج الخصمين قال : " وهذا ابن سلاّم الجمحيّ ذكره . أي كُثَيّر . في كتاب (الطبقات) الطبقة الثانية من شعراء الإسلام "[5] .

9 . كتاب (الشعراء) لدعبل الخزاعي (ت 246 هـ) :

ذكره الآمِديّ في حجج الخصمين أيضاً ، فقال : " وحكى أيضاً دعبل أنه قال : ما جعله الله من الشعراء . أي أبي تمام . بل شعره بالخطب وبالكلام المنثور أشبه منه بالشعر ، ولم يدخله في كتابه المؤلف في الشعراء "[6] .

---

(1) الموازنة : 1 /163 .

(2) الموازنة : 1 /383 .

(3) الموازنة : 1 /58 .

(4) الموازنة : 1 /58 .

(5) الموازنة : 1 /9 و 413 .

(6) المصدر نفسه .

10 . كتاب (الشعراء) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن داود الجرّاح[1] :

ذكره الآمِديّ فقال : " وقد حكى أبو عبد الله مُحَمَّد بن داود الجرّاح في كتاب (الشعراء) " أن أبا عُبادة ، هي كنية البحتري القديمة "[2] .

11 . كتاب (الورقة في أخبار الشعراء) لأبي عبد الله بن داود الجرّاح :

ذكره في نهاية باب سرقات أبي تمام فقال : " وتأملت الأسباب التي أدته إلى ذلك ، فإذا هي ما رواه أبو عبد الله بن داود بن الجرّاح في كتابه (الورقة) "[3] .

12 . كتاب (سرقات أبي تمام) لابن أبي الطاهر :

ذكره في باب سرقات أبي تمام فقال : " ووجدت ابن أبي طاهر قد خرج سرقات أبي تمام ، فأصاب في بعضها ، وأخطأ في بعض "[4] .

13 . كتاب (سرقات البحتري من أبي تمام) لأبي الضياء بشر بن يحيى الكاتب :

ذكره في باب سرقات البحتري من معاني أبي تمام[5] .

14 . كتاب (الأنواء) لأبي حنيفة الدينوري (282 هـ) :

وقد مرّ ذكره في موضعين : أحدهما في باب أخطاء أبي تمام في المعاني[6] ، والآخر في باب وصف أطلال الديار وأثارها[1] .

---

(1) هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن داود الجرّاح ، كان عالماً باللغة ولشعر ، أخذ عن العلماء والفصحاء والشعراء ، له كتاب (الشعر والشعراء) وكتاب (الورقة في أخبار الشعراء) ، ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته ، أو وفاته ، ينظر الفِهْرِسْت : 142 .

(2) الموازنة : 1 /27 .

(3) الموازنة : 1 /138 و 311 .

(4) الموازنة : 1 /112 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /324 -325 .

(6) ينظر الموازنة : 1 /163.

15 . كتاب (الكامل) للمبرد :

مرّ ذكره في باب الموازنة التفصيلية بين الشاعرين[2] .

16 . كتاب (الأمالي) لثعلب :

ذكره الآمِديّ في باب أخطاء البحتري في المعاني[3] .

17 . كتاب (البديع) لعبد الله بن المعتز (ت 291 هـ) :

ذكره في حجج الخصمين فقال : " حكى عبد الله بن المعتز في هذا الكتاب الذي لقبه بكتاب (البديع) "[4] .

18 . كتاب (سرقات الشعراء) لابن المعتز .

مرّ ذكره في مواضع كثيرة من كتاب (الموازنة)[5] .

19 . كتاب (معاني الشعر) للأشناندانى :

ذكره في باب سرقات أبي تمام فقال : " وأنشدنا الأشناندانى في كتاب المعاني يذكر الإبل ... "[6] .

20 . كتاب (التعليقات) ليعليّ الطائي :

ذكره في باب أطلال الديار وأثارها فقال : " ووجدت في التعليقات ليعليّ الطائي "[7] .

21 . كتاب (أخطاء أبي تمام) لابن عمار القطربلي :

---

(1) ينظر الموازنة : 1 /383 .

(2) الموازنة : 552/1.

(3) ينظر الموازنة : 1 / 382 .

(4) الموازنة :18/1 و 139 و286 و304 .

(5) ينظر الموازنة : 28/1 و 177 و 273 و373 .

(6) الموازنة :1 /106 .

(7) الموازنة : 490/1 .

ذكـره فـي جـزء الكتـاب الخـاص بأخطـاء أبـي تمـام فـي المعـاني والألفـاظ[1] .

22 . كتاب (نقد الشعر) لقدامة بن جعفر :

ذكـره فـي بـاب مـا يسـتكره لأبـي تمـام مـن المطـابق فقـال : " وهـذا بـاب . أعنـي المطـابق . لقبّـه أبـو الفـرج قدامـة بـن جعفـر الكاتـب فـي كتابـه المؤلـف فـي (نقد الشعر) المتكافئ "[2] .

(1) ينظر الموازنة :1 /140.

(2) الموازنة : 1 /291 و 294 .

المبحث الأول
الحَذْفُ

يعدّ الحذفُ من الموضوعات النحوية المهمة ، وقد فطن إليه النحويون منذ زمن الخليل بن أحمد ، فقد روى سيبويه عن الخليل أنّ العرب تميل إلى حذف ما كثر استعمالهم إيّاه في الكلام[1] ، وقال إنَّ : " ما حُذف في الكلام لِكَثرة استعمالهم كثير "[2] . واهتمَّ أبو عبيدة بالموضوع فذهب إلى أَنَّ العرب تختصر الكلام لِعِلم المخاطب بما أُريد[3] . ومثّل له بقوله تعالى : ﴿ **إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ** ﴾[4] ، فقال : إنَّ الله أراد ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات[5] . وقد عرض ابن جنّي (ت 392 هـ) في خصائصه لموضوع الحذف ، وأشار إلى أَنَّ العرب إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، لأَنَّهم قوم عُرفوا " بقوة إيجازهم وحذف فضول كلامهم "[6] .

وذكر ابن هشام (ت 761 هـ) أَنَّ باب الحذف من المهمّات ، وفصّل القول فيه[7] . وكان للبلاغيين نصيب في الكلام على هذا الموضوع ، فعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) عبرَّ عن الحذف بأَنَّه " عجيبُ الأمرِ شبيه بالسّحرِ ، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذّكر والصّمت

---

(1) الكتاب : 2 /129 .

(2) الكتاب : 2 /130 .

(3) مجاز القرآن : 1 /101 .

(4) الإسراء : 75 .

(5) ينظر مجاز القرآن : 1 /386. الموازنة : 1 /191 .

(6) الخصائص ، ابن جنّي : 1 /83 ، تحقيق : مُحَمَّد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الرابعة ، مصورة عن الهيئة المصرية للكتب العامة ، 1990 م .

(7) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام : 876 ، تحقيق : مازن المبارك ورفيقه ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ، 1979 م .

عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمُّ ما تكون بياناً إذا لم تُبَيِّن "[1] .

وعرض ابن الأثير (ت 637 هـ) للحذف في كلام العرب ، فقال : " والأصل في المحذوفات جميعاً على اختلاف ضُروبِها أنْ يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف ، فإنْ لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنَّه لغوٌ من الحديث لا يجوز بوجهٍ ولا سببٍ "[2] .

أما الآمِديّ فقد عني بموضوع الحذف في كلام العرب ، وأشار إليه في مواضع كثيرة من كتاب الموازنة ، فقال : " والحذف لعمري كثير في كلام العرب ، إذا كان المحذوف ممَّا تدل عليه جملة الكلام "[3] . وعدَّ الحذف ضرباً من الاختصار والإيجاز في كلام العرب[4] .

والأصل في المحذوفات عند الآمِديّ جميعها وعلى اختلاف أنواعها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف ، فوافق في رأيه هذا كلام النحاة الذين سبقوه .

ومن موضوعات الحذف التي وقف عندها الآمِديّ :

حذف الفعل :

حذف الفعل أسلوب شائع في كلام العرب ، فقد أشار إليه النحاة في مواضع كثيرة من كلامهم ، وله ضربان :

---

(1) دلائل الإعجاز ، الجرجاني : 146 ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1989 م .

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ،(ابن الأثير) : 2/ 268 ، ت 637 هـ تحقيق : بدوي طبانة ورفيقه ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1959 م .

(3) الموازنة : 1 /190.

(4) ينظر الموازنة : 1 /553 .

أحدهما . يظهر بدلالة المفعول عليه[1] ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**﴾[2] ، إذ حذف الفعل بدلالة المفعول ، فنَصْبُ ((**نَاقَةَ اللَّهِ**)) ونصب ((**سُقْيَاهَا**)) يدلان على محذوف ناصبي المفعول ، وهما فعلا التحذير والإغراء وتقديرهما : " احذروا ناقة الله وألزموا سقياها "[3] ، ومثله قولهم : " أهلَك واللّيلَ "[4] فقد ذكر ابن جنّي في خصائصه تقدير الفعل المحذوف ، فقال : " إنَّمَا تقديره إلْحقْ أهلك وسَابِقِ اللّيلَ "[5] .

وإلى مثل هذا ذهب الرضيّ (ت 686 هـ) بقوله : " انتصبَ اللّيلُ بفعلٍ أخر غير ناصب أهلك ، أي : إلحق أهلك وأسبق اللّيلَ "[6] .

ومن هذا الضّرب ذكر الآمِديّ إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما إذ يحذف الفعل إذا دلَّ عليه معنى فعل ظاهر يستدل به لشيئين ، إلاَّ أَنَّ النحاة يقدرون فعلاً أخر ليصح العطف بينهما على اعتبار أَنَّ المذكور يناسب أحدهما ، ومثّل الآمِديّ لهذا الضرب بقول الشاعر :

---

(1) ينظر المثل السائر : 2 /285 . البرهان في علوم القرآن ،(الزَّرْكَشي) : 3/ 199. ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفَضْل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391 هـ .

(2) الشمس : 13 .

(3) تأويل مشكل القرآن ،(ابن قتيبة) : 193 ، الطبعة الثالثة ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، 1981 م .

(4) مجمع الأمثال ،(الميداني) : 1 /52 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1987 م .

(5) الخصائص : 1 /280 .

(6) شرح الرضي على الكافية ،(الاستراباذي) : 1 /130 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(د . ت .) .

* *وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيونا* (1) *

فقد ذهب إلى أَنَّ الشاعر أراد " وزَجَّجْنَ الحواجبَ وَكَحَّلْنَ العيونا " وعلل صلاح العطف ، والتقدير الذي نصّ عليه هنا بأَنَّ " الفعلين زَجَّجْنَ وَكَحَّلْنَ هما جميعاً زينة فَحَسُنَ عطف أحدهما على الآخر "(2) .

وظاهر كلام الآمِديّ يدلّ على وجوب وجود مناسبة في المعنى وقرينة يصلح بها التقدير كي لا يكون العطف فاسداً ، وعلى ما تقدم لم يرضَ الآمِديّ لمن صحح قول أبي تمام :

وثَنَوْا على وَشْيِ الْخُدُودِ صِيَانَةً وَشْيَ البُرُودِ بِمُسجَفٍ ومُمَهَّدِ (3)

على معنى البيت المذكور سابقاً ، لأنّ " الممهّد لا يُشْرِك الستر في شيء من تغطية الوجه ، ولا صيانته ، ولا بنيت ألفاظ البيت إلا على ستر الخدود بالستور ولا يتعلّق الممهّد بالمعنى بإضمار لفظ ولا غيره "(4) . والصحيح عنده قول الشاعر :

ورأيتِ زوجَكِ في الوغى مُتقلداً سيفاً ورمحاً (5)

---

(1) البيت للراعي النميري وصدره :

إذا ما الغانيات برزن يوماً

وهو في شعر الراعي النميري : 227 ، تحقيق : د. ناصر الحاني ، دمشق ، 1964 . بلفظ :

وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ وَتُزَجِّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيونا

(2) الموازنة : 1 /249 .

(3) ينظر ديوانه : 111 . ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 2 /46.

(4) الموازنة : 1 /249 .

(5) البيت لعبد الله بن الزبعري ، كما في الكامل : 1 /289. وروي بلفظ :

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قد غَدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحَا

وإنَّمَا أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً لأَنَّ " متقلّد السيف هو حامله أيضاً ، فَحَسَن أَنْ يعطف الرمح على السيف ، لأنهما جميعاً محمولان "[1] .

وقد عرض النحاة لهذا الضرب من الحذف ، وذكروا له الكثير من الشواهد في كلام العرب ، نحو قول الشاعر :

عَلَفْتُها تِبناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْناها[2]

أي : علفتها تبناً ، وسقيتها ماءً[3] .

ويرى بعض النحاة ومنهم : أبو عبيدة ، والأصمعي ، والمبرد ، أنه لا حذف للفعل في مثل هذه الشواهد المذكورة ، وإن ما بعد الواو معطوف وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح وقوعه عليهما فيؤول (زججن) بحسنّ ، و (علفتها) بأنلتها[4] .

والآخر . لا يظهر فيه الفعل لأَنَّه لا يكون هناك منصوب يدلّ عليه وإنَّمَا يظهر بالنَّظر إلى ملاءمة الكلام[5] . ولأَنَّ الآمِديّ ناقد لغويّ عَنِيَ بهذا الضّرب من حذف الفعل القائم على أساس الترابط بين عناصر الجملة الواحدة لتبيين المعنى والدلالة على المحذوف .

---

(1) الموازنة : 249/1.

(2) صدر البيت قد ورد عجز بيت لذي الرمة في قوله :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَآءً بَارِدَا

ينظر ديوانه : 256 . وهو من غير نسبة في المقتضب ،(المبرد) : 4 /223 تحقيق : مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1963 م.

(3) ينظر الخصائص : 2 /433. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،(السيوطي) ، ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1975 م : 2 /130.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،(ابن هشام) : 2 / 249 ، تحقيق : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر، بيروت ، 1394 هـ . 1974 م .

(5) المثل السائر : 2/ 287 . البرهان في علوم القرآن : 3 /199.

ومن الشواهد التي ذكرها الآمِديّ على هذا الضَّرب

1. حذف الفعل الواقع في جواب الاستفهام :

ذكره الآمِديّ في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى** ﴾[1] ففي هذه الآية لم يظهر الفعل ، ولم يكن هناك منصوب يدلّ عليه وإنَّمَا عُرف بالنظر إلى السياق ، وهذا ما جعل الآمِديّ يقدر فعلاً محذوفاً دلَّ عليه معنى الكلام فقال : " أراد تبارك اسمه أوَ لم يتفكروا فيعلموا أَنَّه ما خُلِقَ ذلك إلاَّ بالحقّ . أو . أوَ لمْ يتفكّروا فيقولوا "[2] .

وتقدير الآمِديّ هذا قائم في الأساس على تقدير النحاة من أَنَّ حذف الفعل يكثر في جواب الاستفهام[3] ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّا يُؤْفَكُونَ** ﴾[4] ، أي : لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُم اللهَ[5] .

2. حذف فعل القول :

أشار الآمِديّ أيضاً إلى حذف (القول) في قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾[6] ، فقال الآمِديّ : " كأنّه أراد . تبارك اسمه . فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم "[7] .

وأشار الفرّاء (ت 207 هـ) إلى أن القول مضمر في الآية المذكورة ، ومثلها " الكثير" في كتاب الله تعالى ، فقال : " والقول قد يضمر ومنه في

---

(1) الروم : 8 .
(2) الموازنة : 1 /191 .
(3) ينظر مغني اللبيب : 827 .
(4) العنكبوت : 61 .
(5) مغني اللبيب : 827 .
(6) آل عمران : 106 .
(7) الموازنة : 1 /191 .

كتاب الله شيء كثير "[1] . ووافقه أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) فرأى أَنَّ " القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً "[2] في أثناء تعليقه على الآية التي ذكرها الآمِديّ نفسها .

أَمَّا ابن هشام فقد عدّ هذا الضّرب من أكثر أنواع حذف الفعل[3] .

3. حذف تكاد :

عرض الآمِديّ لحذف (تكاد) من الكلام ، ووجد أَنَّ حذفها مطّرد في الشعر ، فذهب إلى أَنَّ الشعراء تُسقِطها في الشعر وهي تريدها ، ومثّل لها بقول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتَّى إنَّه لتَخَافُكَ النُّطفُ التي لَمْ تُخْلَقِ[4]

يريد لتكاد تخافك[5] ، ونظير ذلك ممّا ذكره الآمِديّ قول الشاعر :

يَتقارَضُون إذا التَقَوْا في مَوْطِنٍ نَظَراً يُزِيلُ مَواطِىءَ الأَقْدامِ[6]

فقال : " نظراً يكاد يزيلَ فأَضمر يكاد "[7] ، وزعم الآمِديّ أَنَّ (اللام) إذا جاءت كانت أدلّ على حذفها .

---

(1) معاني القرآن ،(الفرّاء) : 1 /229 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباريّ : 113/1 ، تحقيق : محمد مُحي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 1961 م .

(3) ينظر مغني اللبيب : 827 .

(4) ينظر ديوانه : 2 /329 ، تحقيق : إيفالد فاغنر ، القاهرة ، 1378 هـ . 1958

(5) الموازنة : 2 /40.

(6) البيت من غير نسبة في البيان والتبيين ،(الجاحظ) : 1 /11. تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، ط1 ، 1968م . معجم مقاييس اللّغة : 21/3.(ابن فارس) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية . لسان العرب ،(ابن منظور) : 83/9 ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، لبنان 1968 م 0

(7) الموازنة : 41/1.

ومثَّل لها بقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ** ﴾[1] ، أي : تكاد تزول منه الجبال[2] .

ويبدو أَنَّ الآمِديّ اختار قراءة من رفع الفعل (تَزُوْلُ) ليستقيم له تقدير المحذوف ، وهو الفعل (تكاد) ولم يذكر النحاة مثل هذا النوع من حذف الفعل .

حذف المضاف :

عرض الآمِديّ لحذف المضاف ، وأكد أَنَّه باب في العربيّة واسع ، فهو عادة من عادات العرب المترددة في كلامهم[3] ، ومثّل له بقوله تعالى :﴿ **فَلْيَدْعُ نَادِيَه** ﴾[4] ، أي : أهل ناديه فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه[5] ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[6] ، أي : أهل القرية ، واستشهد الآمِديّ بقول المهلهل :

نُبِّئْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُلَيْبُ المَجْلِسُ[7]

أي : أهل المجلس ، وذكر أيضاً قوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ** ﴾[8] إذ أَنَّ المضاف محذوف تقديره : " برُّ من آمن بالله " ، ويجوز أَنْ نقدّره أيضاً : " ولكنَّ ذا البرِّ من آمن بالله " . ولَكِنَّ الآمِديّ رجّح الوجه الأوّل[9] ، وهو ما عليه جمهور النحاة[10] .

---

(1) إبراهيم : 46 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /40. لتفصيل أكثر في الآية الكريمة . ينظر : ص 157 من هذا البحث .

(3) ينظر الموازنة : 1 /555 .

(4) العلق : 17 .

(5) الموازنة : 1 /555 .

(6) يوسف : 82.

(7) ينظر ديوانه : 44 ، دار الأندلس ،(د . ت) .

(8) البقرة : 177 .

(9) ينظر الموازنة : 1 /555 .

(10) ينظر الكتاب : 1 /212. المقتضب : 231/3.

قال ابن هشام : " إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أوّل الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى ، نحو : ﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ** ﴾[1] ، ونحو : ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ** ﴾[2] ، فيكون التقدير : الحجُّ حجّ أشهر ، وذا البرّ من آمن ، لأَنَّك في الأوَّل قدَّرت عند الحاجة إلى التقدير ، ولأَنَّ الحذف من أخر الجملة أولى "[3] .

وأوضح ابن جنّي أَنَّ حذف الخبر أولى في هذه المسألة ؟ لأنَّ حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ لأَنَّ الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور "[4]. وذكر الآمِديّ أَنَّ حذف المضاف جارٍ في كلام العرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْعِجْلَ** ﴾[5] ، أي : حبّ العجل[6] .

وقد حظيَ حذف المضاف باهتمام النحاة والبيانيين لما يحمله من معانٍ كثيرة بأقل ما يمكن من اللفظ ممّا لا يمكن تحققه لو كان المضاف مذكوراً[7] ، وهو في كتب النحو كثير جداً ، ذكره سيبويه في كتابه ، فقال : " إنك إذا حذفت المضاف تخفيفاً كما قال عزَّ وجلّ : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[8] ويطؤهم الطريق ، وإنما يريدون أهل القرية ، وأهل الطريق وهذا في كلام العرب كثير "[9] .

---

(1) البقرة : 197 .

(2) البقرة : 177 .

(3) مغني اللبيب : 813 و 814.

(4) الخصائص : 2 /364 .

(5) البقرة : 93.

(6) الموازنة : 1 /555 .

(7) ينظر أمالي الشريف المرتضى : 2 /73 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، 1373 هـ . 1954 م . سرّ الفصاحة ،(ابن سنان) : 197 ، شرح وتصحيح : عبد المتعال الصعيدي ، مصر ، 1389 هـ . 1969 م .

(8) يوسف : 82.

(9) الكتاب : 3 /247 .

وتناول ابن جنّي في خصائصه حذف المضاف ، وذكر عدم إجازة أبي الحسن الأخفش القياس في هذا الموضوع ، وقد ردّ ابن جنّي على الأخفش وذهب إلى أَنَّ في القرآن الكريم الذي هو آية الفصاحة والبلاغة ثلاثمئة موضع حذف فيها المضاف ، ولذا يجوز حذف المضاف إذا وَضَحَ الدليل على المحذوف[1] .

وقال فيه الزجاج : " وليس من الأبواب في التنزيل أكثر من هذا "[2] .

وأُطْلِقَ على حذف المضاف تسميات منها " الاكتفاء "[3] ، و " الاختزال "[4] .

حذف المضاف إليه :

أَمَّا حذف المضاف إليه فقد أشار إليه الآمِديّ عند وقوفه عند بيت أبي تمام :

لَوْ كَانَ في عَاجِلٍ مِنْ آجِلٍ بَدَلٌ لَكانَ في وَعْدِهِ مِنْ رِفْدِهِ بَدَلُ[5]

فذهب الآمِديّ إلى أَنَّ أبا تمام قد أخطأ في معنى البيت لحذفه المضاف إليه ، فهو يرى أَنَّ وجه الكلام الذي يصحّ به المعنى ، ويستقيم أَنْ يقول : " لو كان في عاجل قولٍ بدلٌ من أجل فعلٍ لكان في وعده من رفده بدل "[6] ، فأنكر حذف المضاف إليه لعدم وجود قرينة تدل عليه ، ونظرة

---

(1) ينظر الخصائص : 2/ 354 – 454 .

(2) إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) : 1 /41 ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، نشر : دار الكتب اللبنانية ، الطبعة الثالثة ، 1406 هـ . 1986 م .

(3) ينظر العمدة في محاسن الشعر : 1 /251 .

(4) ينظر معترك الأقران في إعجاز القرآن ،(السيوطي) : 1 /323 ، تحقيق : علي مُحَمَّد البجاوي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1970 م.

(5) ينظر ديوانه : 227. الموازنة : 1 /193 .

(6) الموازنة : 1 /194 .

الآمِـديّ إلـى الحـذف قائمـة علـى أنْ يكـون المحـذوف ممَّـا تـدل عليـه جملـة الكـلام .كمـا تقـدم . ، وعلّـل الآمِـديّ رفضـه لهـذا البيـت فقـال : " وبعـد ، فلـو أراد مـا ظننتـه وذهـب إليـه . وذلـك لـيس بمعلـوم ، ولا فـي البيـت عليـه دليـل . لـم يُلْتَفَـتْ إلـى إرادتـه ، لأَنَّـك إذا فككـت الإضـافة مـن عاجـل قـولٍ أو آجـلِ فعـلٍ ففرّقـت بـين المضـاف والمضـاف إليـه لـم يـدلّ أحـدهما علـى الآخـر لأَنَّ لفظـة " عاجـل " لا تـدل غيـر مضـافة علـى مـا تـدل عليـه لفظـة " عاجـل قـولٍ " كمـا أنَّ لفظـة " آجـل " لا تـدل علـى " آجـل فعـلٍ " ولا يَـدُلاَّنِ . أيضـاً . علـى شـيءٍ معـيّن "[1] .

إذ يـرى الآمِـديّ فـي قولنـا : " زيـد أوَّل نـاطق وأخـر سـاكتٍ " ، أننـا إذا أفردنـا " أوّل وآخـر " فـي المثـال المـذكور لـم يَـدُلاَّ مُفْـرَدَينِ علـى شـيء ممَّـا أضـيفا إليـه[2] لانعـدام دليـل علـى المحـذوف ، وهـذا الـذي جعـل الآمِـديّ يوافـق الأصمعيّ في إنكاره على ذي الرّمة قوله يصف الوتر :

* *كَأَنَّهُ فِي نِياطِ الْقَوْسِ حُلْقُومُ* *[3]

فقـال الأصـمعيّ : " حلقـوم مـاذا ؟ " ، والصـحيح عنـد الآمِـديّ لـو قال : حلقوم طائر ، أو قطاة ، ونحوهما ممَّا يشبه الوتر في الدِّقَّة[4] .

وحـذف المضـاف إليـه أقـلُّ مـن حـذف المضـاف ، وهـو مطّـرد فـي بعـض المواضع على سبيل الاختصار والتخفيف ، ومن هذه المواضع :

1. حـذف يـاء المـتكلم فـي مواضـع النـداء[5] ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿ **رَبِّ اغْفِرْ لِي** ﴾[1] .

---

(1) الموازنة : 1 /195 .

(2) ينظر المصدر نفسه : 1 /195 .

(3) عجز بيت صدره :

يَؤُودُ مِنْ مَتْنِهَا مَتْنٌ وَيَجْذِبُهُ

ينظر ديوانه : 471 .

(4) الموازنة : 195/1 .

(5) مغني اللبيب : 814 .

2. يحذف المضاف إليه بعد ألفاظ الغايات ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾[2] ، أي : " من قبل ذلك ومن بعده "[3] .

3. يحذف بعد ألفاظ (كل) ، و(غير) ، و (بعض) كما في قوله تعالى : ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾[4] ، أي : كلّ ذلك[5] .

وزعم ابن هشام أَنَّه ربّما جاء في غير ما تقدم ، نحو " سلامُ عليكم " ، أي : سلامُ اللهِ عليكم[6] .

حذف الجار والمجرور :

لقد ذهب النحاة إلى أَنَّ الجار والمجرور والظرف لا بدّ أَنْ يتعلقا بفعل أو ما يشبه الفعل ، أو ما يُشير إلى معناه[7] ، ومعنى التعلّق الارتباط بما يصحّ فيه المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ **فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً** ﴾[8] ، فأموالهم متعلّق بالمجاهدين ، وشبه الجملة من الجار والمجرور (**عَلَى الْقَاعِدِينَ**) متعلّقة بالفعل (**فَضَّلَ**)[9] ، وعلى هذا يتَّضح المعنى المقصود ، وحذف المتعلّق من الكلام يؤدي إلى غموض المعنى وفساده ، وهذا ما جعل الآمِديّ يأخذ على أبي تمام قوله :

---

(1) الأعراف : 151 .

(2) الروم : 4 .

(3) الخصائص : 2 /356. وينظر مغني اللبيب : 814 .

(4) الأنبياء : 33 .

(5) إعراب القرآن(المنسوب للزجاج) : 2 /654 .

(6) مغني اللبيب : 814 .

(7) مغني اللبيب : 567 .

(8) التوبة : 95 .

(9) معاني النحو ، د . فاضل السامرائي : 3 /109 –110 ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ج 3 –4 دار الحكمة 1991 م

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وصَواحِبُهْ فَعَزْماً فَقِدْماً أَدْرَكَ النَّأْيّ طَالِبُهْ (1)

لأَنَّ كلمة (عوادي) لفظة ليست قائمة بنفسها فهي تحتاج إلى متعلّق يوضّح معناها، فعوادي " معناه صَوَارِف ، يقال : عداني عنك كذا أي : صرفني ، أراد هُنَّ صوارف يوسف وصواحبه ، وصوارف ههنا لفظة ليست قائمة بنفسها ، لأَنَّها تحتاج أَنْ يعلم صوارفه عن ماذا ، أو اللفظة القائمة بنفسها أَنْ لو قال : " وأُتُن يوسف " أو " شواغف يوسف " أو نحو ذلك "(2) .

وقدَّر الآمِديّ لهذه اللفظة شبه جملة من جار ومجرور متعلّقة بها يستقيم بها المعنى الذي قصده أبو تمام ، فقال : " وكأنّه أراد صوارف يوسف عن تقاه ، أو عن هداه ، أو عن صحيح عزمه حَتَّى همَّ بالمعصية وأنما يتمّ معنى الكلمة بمثل هذه الألفاظ لو وصلها بها "(3) .

وذهب أبو العلاء المعريّ (ت 449 هـ) إلى أنَّ أبا تمام ربّما أراد بـ(عوادي) مقلوب " عوايد " من عاده يعوده إذا طرقه وزاره . وردّ ابن المستوفي قول أبي العلاء ، وذهب إلى قريب ممَّا ذهب إليه الآمِديّ ، فقال : " وقوله عوادي مقلوب عوائد تكلّف ظاهر ، واراد أبو تمام بـ(عوادي يوسف) صوارفه عن ترك ما همَّ به ، ولا معنى للعيادة هنا "(4)

أمّا التبريزيّ فيرى أن لفظ أبي تمام يدلّ على ما قدرّه الآمِديّ ولا حاجة إلى تقدير الجار والمجرور(5) .

---

(1) ينظر ديوانه : 38 ، وقد روي أيضاً بلفظ (السُؤْل) بدل(النأي) . وروي بلفظ (لثأر) بدل (النأي) أيضاً .

(2) الموازنة : 2 /17 .

(3) الموازنة : 17/2 – 18 .

(4) النظام : 3 /38 .

(5) ينظر ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 1 /217 .

حذف جملة الشرط :

إنْ حرف الشرط يقتضي جزم فعلين أو ما هو في حكمهما ، ويسمّى الأوّل فعل الشرط . والثاني جواب الشرط ، أو الجزاء ، ويفيد تعلّق الفعل الأوّل بالثاني ، والفعل الثاني بالأوّل .

قال ابن يعيش (ت 643هـ) في تعليق الجواب بفعل الشرط : " معنى تعليق الشيء على شرط إِنَّمَا هو وقوف دخوله في الوجود لدخول غيره في الوجود "[1] .

والأصل في (إنْ) ألاَّ يكون الشرط مقطوعاً بوقوعه ، فهي تصلح في المعاني التي يُشكّ في وقوعها عند النحاة والبلاغيّين[2] . وقد يخرج الشرط عند ذلك فلا يكون الثاني مسبّباً عن الأوّل ، ولا متوقّفاً عليه نحو قوله تعالى : ﴿ **فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ** ﴾[3] ، فجواب الشرط ليس متوقفاً على الشرط ، فالكلب يلهث على كلّ حال[4] ، وتأسيساً على ما تقدّم فأَنَّ الشرط لا يتم دون أداة تحقق معناه ، أي : أن يقع الشيء لوقوع غيرهِ[5] ، فحذفها يُسْقِط معنى الشرط وقد عرض الآمِديّ لهذا الضرب من الحذف في أثناء مناقشته لبيت أبي تمام :

يَدِي لِمَنْ شاءَ رَهْنٌ لَمْ يُنَقْ جُرَعاً مِنْ راحَتَيْكَ دَرَى ماالصَّابُ والعَسَلُ[6]

إذ وجد أَنَّ لفظ هذا البيت مبنيٌّ على فساد ، لكثرة ما فيه من الحذف ، فقد أراد أبو تمام بقوله : " *يَدِي لِمَنْ شاءَ رَهْنٌ* " ، أي : أصافحه وأبايعه

---

(1) شرح المفصل ،(ابن يعيش) : 8/ 155 ، إدارة المطبعة المنيرية ، مصر ، (د . ت) .

(2) ينظر شرح المفصل : 6 /4 . الإيضاح في علوم البلاغة ،(القزويني) : 2 /163 تحقيق : مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي ، بيروت ، 1983 م .

(3) الأعراف : 176 .

(4) معاني النحو : 4 /432 .

(5) ينظر المقتضب : 2 /46 .

(6) ينظر ديوانه : 328. والوساطة : 79 .

معاقدة أو مراهنة إنْ كان لم يَذُقْ جُرَعاً من راحتيك درى بالصاب والعسل "[1] .

ولم يرض الآمِديّ عن حذف أداة الشرط في هذا البيت ، فقال : " مثل هذا لا يسوّغ لأَنَّه حذف (إنْ) التي هي للشرط ، ولا يجوز حذفها لأَنَّها إذا حُذفت سقط معنى الشرط "[2] .

وكان القاضي الجرجاني قد ذهب إلى مثل قول الآمِديّ في تعليقه على هذا البيت ، ورأى أَنَّ أبا تمام بحذفه لأداة الشرط قد حذف عمدة الكلام ، وأخلَّ بالنُّظم " فأفسد الترتيب ، وأحال الكلام عن وجهه "[3] .

والآمِديّ على حق في عدم قبول حذف (إنْ) الشرطيّة من البيت المذكور ، لأَنَّها أصل الشرط ، والرابط بين الفعلين ، فقد أشار النحاة إلى أصالة (إنْ) في الشرط وأَنَّها أمُّ الباب وعزوا ذلك لأسباب كثيرة . منها ما ذكره سيبويه نقلاً عن الخليل من أَنَّ (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء[4] " وإنما قلنا : إنَّ (إنْ) أصل الجزاء ، لأَنَّك تُجازي بها في كلّ ضرْبٍ منه ، تقول : إنْ تَأتِني آتِك ، وإنْ تركبْ حماراً أرْكَبْهُ ثُمَّ تَصْرِفُها في كلِّ شيء ، وليس هكذا سائرها "[5] . فكيف جاز لأبي تمام حذفها وهو يريد معنى الشّرط ؟

على أنه يجوز حذف (إنْ) الشرطية مع فعل الشرط ، وذلك إذا تقدّم على الجواب طلبٌ[6] ، والطلب يشملُ الأمر والنهي ، والدعاء

---

(1) الموازنة : 1 /190 .

(2) المصدر نفسه : 1 /190 .

(3) الوساطة : 79 .

(4) الكتاب : 3 /63 .

(5) المقتضب : 2 /50.

(6) ينظر المفصل في علم العربية ،(الزمخشري) : 2 /146 ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، مصر ،(د . ت) . مغني اللبيب : 847 .

والاستفهام ، والتمني والعرض[1] ، نحو : " ائْتِنِي أُكْرِمْكَ " تقديره : " ائْتِنِي فإِنْ تأتِنِي أُكْرِمْكَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ** ﴾[2] ، أي : فإن تتبّعوني يحببكم الله[3] .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ، فذهب جمهور النحاة إلى أَنَّ الفعل المجزوم بعد الطّلب ، مجزوم بأداة شرط حُذِفت مع فعل الشرط[4] .

وذهب آخرون إلى أَنَّ الفعل المجزوم بعد الطلب مجزوم بالطلب المقدّم عليه نفسه[5] . أَمَّا بيت أبي تمام فلا يجري عليه هذا الحكم إذ لم يتقدّم على جواب الشرط أسلوب طلب يسوّغ حذف أداة الشرط مع فعلها .

وذهب بعض النحاة ، ومنهم ابن هشام إلى أَنَّه ورد حذف أداة الشرط مع قعلها دون أن يقدّم على الجواب طلب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ** ﴾[6] ، أي : " فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدوني في غيرها "[7] .

---

(1) لا فرق عند النحاة بين كون الطلب بالفعل ، وكونه باسم الفعل ، كقول الشاعر :

وقولي كلَّما جَشِأْتُ وجَاشَتْ مكانَكِ تُهْمَدِي أو تستريحي

فجزم(تهمدي) بعد قوله(مكانك) وهو اسم فعل بمعنى اثبتي . ينظر شرح شذور الذهب ،(ابن هشام) : 345 – 347 . تحقيق : محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ، مصر .1957 م

(2) آل عمران : 31 .

(3) مغني اللبيب : 847 .

(4) ينظر المفصل في علم العربية : 2 /146. شرح المفصل : 7/ 48. شرح شذور الذهب : 344 .

(5) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد : 345 مطبعة السعادة ، مصر ، 1957 م

(6) العنكبوت : 56 .

(7) مغني اللبيب : 848 .

وعلى هذا القول يكون بيت أبي تمام خالياً من العيب ، وله نظير في القُرْآن الكَرِيم ، لكن الذي يبدو للباحث أَنَّ هذه الآية ونظائرها من الشواهد على حذف أداة الشرط وفعل الشرط ، دون أن يتقدّم الطلب على جواب الشرط ، أنّما صلح فيهنّ تقدير المحذوف لاقتران جواب الشرط بالفاء ، أمّا جواب الشرط في البيت المذكور ، وهو (دَرَى ما الصَّاب) فهو خالٍ من الفاء التي توضح المعنى ، وتومئ إلى جواب الشرط .

حذف حرف الجر :

تناول الآمِديّ حذف حرف الجر في مناقشته بيت البحتري :

لا تَلُمْني على البُكَاءِ فإنّي نِضْوُ شَجوٍ ما لُمْتُ فيهِ البُكاء [1]

وعدّه ضرباً من الإيجاز والاختصار .

فقال : " أراد : لا تلمني على البكاء فإنَّي ذو حزن ما لُمْتُ فيه على البكاء ، فأسقط (على) كعادة العرب في حذف حروف الصفات للإيجاز والاختصار ، فوصل الفعل إلى البكاء فنصبه "[2] .

ويرى الآمِديّ أَنَّ الوجه الذي خرّج عليه بيت البحتري ، وجه قوي يحتمله المعنى ، فهو عنده من أفصح اللغّات وأبلغها ، وهو مسطور في كتب العرب ، ودائر في كلام البدو والحضر ، فهم يقولون (بكيت فلاناً) بمعنى بكيت عليه و (جزيتك إحسانك) ، أي : على إحسانك[3] .

ونصّ الآمِديّ أَنَّ أبا زيد الأنصاريّ حكى (شغبتك) بمعنى شغبت عليك، وأنّ شيخه الأخفش أنشده قراءةً عليه في كتاب الكامل للمبرَّد لإعرابي :

تَحِنُّ فَتُبْدي ما بها من صَبابةٍ

---

(1) ينظر ديوانه : 1 /13 .

(2) الموازنة : 1 /553 .

(3) المصدر نفسه : 1 /553 .

وأُخْفِي الذي لوْلا الأُسى لقَضَاني[1]

أراد لقضى عليَّ[2] ، فحذف حرف الجر ، فوصل الفعل إلى ياء المتكلم . وعزز الآمِديّ سعة هذا الموضوع في كلام العرب بشواهد ذكر منها قول عنترة :

ولقد أَبِيتُ على الطَّوى وأظَلُّهُ حتى أنال به كريمَ المأْكلِ[3]

أي : أظلُّ عليه[4] ، أمّا من شواهد القرآن التي ذكرها ، فقوله تعالى : ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً** ﴾[5] ، أي : من قومه[6] فوافق الآمِديّ مذهب بعض البصريين[7] في حذف حرف الجر وإعمال الفعل في هذه الآية ، فقد ذهب المبرَّد إلى مثل هذا الرأي في حديثه عن هذه الآية ، فقال : " إنمّا هو . والله أعلم . من قومه ، فلمَّا حُذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل "[8] .

وقال الفرَّاء : " إنَّمَا استجيز وقوع الفعل عليهم إذا طرحت (من) لأَنَّه مأخوذ من قولك : هؤلاء خير القوم . وخير من القوم ، فلمَّا جازت

---

(1) البيت دون نسبة في الكامل : 1 /31. وفي غريب الحديث(الخطابي) : 1 /201 ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 1402 هـ . نسب البيت إلى أعرابي من بني كلاّب وفي لسان العرب ☹ غرض) 7 /195 نسبه ابن منظور إلى الكلاّبيّ ، وفي (قضي) 15 /187 نسبه إلى ابن الأعرابيّ .

(2) الموازنة : 1 /554 .

(3) ينظر ديوانه : 98 ، تحقيق : محمّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، (د . ت .)

(4) الموازنة : 1 /554 .

(5) الأعراف : 155 .

(6) الموازنة : 1 /554 .

(7) ينظر جامع البيان : 9 /74 .

(8) المقتضب : 4 /330 – 331 .

الإضافة مكان (من) ولم يتغيّر المعنى ، استجازوا أَنْ يقولوا : اخترتكم رجلاً ، واخترت منكم رجلاً "[1] .

وقد أجاز أكثر النحويين قياسية حذف حرف الجر بشرط تعيين الحروف ، وتعيين مكانه[2] .

المبحث الثاني

الصفة

مطابقة الصفة للموصوف :

ومن المسائل التي تناولها الآمِديّ ذات العلاقة بالصفة ، مطابقة الصفة للموصوف ، وذلك عند تعليقه على قول أبي تمام :

يَوْمٌ أَفاضَ جَوًى أَغاضَ تَعَزياً خَاضَ الهَوَى بَحْرَي حِجَاهُ المُزْبِدِ[3]

فقد أخذ عليه قوله : (*بَحْرَي حِجَاهُ المُزْبِدِ*) لأَنَّه جاء بالصفة غير مطابقة للموصوف ، فقال : " فوحَّد "*المُزْبِد*" وخفضه ، وكان وجهه أن يقول : (المزبدين) صفة (البحرين) "[4] . فالأصل في الصفة أن تتبع الموصوف في جميع أحواله ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك .

قال ابن يعيش : " الصفة تابع للموصوف في أحواله ، وجملتها عشرة أشياء : رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وإفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتنكيره ، وتعريفه ، وتذكيره ، وتأنيثه "[5] .

---

(1) معاني القرآن للفراء : 1 /395 . وينظر جامع البيان : 9 /75 .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 2 /91 ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ،(د . ت) .

(3) ينظر ديوانه : 111 . ديوان أبي تمام(شرح التبريزيّ) : 2 /46 .

(4) الموازنة : 1/ 296 .

(5) شرح المفصل : 3 / 55 .

الوصف بالمصادر :

ومن مسائل الصفة التي أثارها الآمِديّ (الوصف بالمصادر) ، وهذا الضرب من الوصف أسلوب دائر في كلام العرب ، فهم يقولون : هو رجلٌ عدل ورجل زَوْر ، أي : عادل وزائر[1] ، وإذا نعت بالمصدر وجب التزام الإفراد والتذكير أيّاً كان المنعوت ، وهو المراد بقول ابن مالك (ت 762 هـ) :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَذْكِيرَا[2]

فنقول : (رجلٌ عدلٌ) و(رجلان عدلٌ) ، و(رجالٌ عدلٌ)[3] وكان حقّ المصدر ألاّ ينعت به لجموده ، " ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً "[4] ، وحاصل ما ذكره النحاة أَنَّ الوصف بالمصدر يتم بثلاثة تأويلات :

التأويل الأول . أَنْ يكون المصدر على تقدير مضاف ، فنقول في (رجلٌ عدلٌ) ، أي : ذو عدل ، فنقيم المضاف إليه مقام المضاف ، وهو رأي أكثر البصريين[5] .

التأويل الثاني . أن يكون المصدر على التأويل بمشتق فنقول : رجلٌ عدلٌ وزَوْرٌ ، أي : عادل وزائر ، وهو رأي الكوفيين ، وقد رجّحه ابن الحاجب (646 هـ)[1] .

---

(1) ينظر شرح المفصل : 3 /51. شَرْحُ الأَشْمُونِي : 4 /309 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر . القاهرة ، 1939 م .

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 /200 ، تحقيق : محمد مُحيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،(د . ت) .

(3) شرح الكافية : 1 /334 .

(4) شَرْحُ الأَشْمُونِي : 4 /309 .

(5) ينظر الأصول في النحو ،(ابن السراج) : 2 /31 تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت ، 1987 م .

التأويل الثالث . أن يكون الوصف بالمصدر قصداً للمبالغة بجعل الموصوف متناهياً في الوصف ، وهذا التأويل الأخير هو الأولى عند النحاة[2] . وقد تكلم الآمِديّ على الوصف بالمصدر ، وأشار إلى أَنَّه ليس يسوّغ في كلّ موضع أن تكون المصادر أوصافاً " وأنّما تكون على وجه من الوجوه وطريقة من اللّفظ ، وهي قولهم : إنَّما زيدٌ دَهره أكلٌ ونومٌ ، وإنما عمرو أبداً قيامٌ وقعودٌ ، فإن شئت كان المعنى إنما زيد ذو أكل ونوم وإنما عمرو ذو قيام وقعود ، فتقيم المضاف إليه مقام المضاف لأَنَّه يدل عليه ، أو تجعل زيداً نفسه الأكل والنوم ، وعمراً القيام والقعود على المبالغة لأَنَّ ذلك كثير منهما "[3] .

ونلاحظ أَنَّ الآمِديّ أخذ برأي البصريين في هذه المسألة ، فأقرَّ بصيغتين وهما إقامة المضاف إليه مقام المضاف والوصف قصداً للمبالغة ومع إقراره بهاتين الصيغتين إلاَّ أَنَّه رجّح الصيغة الثانية وهي الوصف بالمصدر قصداً للمبالغة ، ومثّل لهذا الضرب بقول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرَتْ فإنّما هيَ إقْبالٌ وإدْبارُ[4]

فقال : " جعلت الناقة هي الإقبال والإدبار لأَنَّ ذلك كُثُر منها "[5] وإلى مثل هذا القول ذهب ابن جنّي ، ورفض زيادة أن يوجه البيت على حذف المضاف فقال : " وأقوى التأويلين في قولها (*فإنّما هيَ إقْبالٌ وإدْبارُ*) أن يكون من هذا ، أي : كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على

---

(1) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب : 1 /443 ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1982 م . شَرْحُ الأَشْمُونِي : 4 /309 .

(2) ينظر الخصائص : 2 /259 – 260. شرح المفصل : 3 /50.

(3) الموازنة : 1 /173 .

(4) ينظر ديوانها : 78 ، مطبعة التقدم التجارية بدرب العنبة ، شارع محمّد علي ، مصر ، 1348 هـ . المقتضب : 2 /340 و 4/ 305. أمالي المرتضى : 1 /465 .

(5) الموازنة : 1 /173 .

أن يكـون مـن بـاب حـذف المضـاف ، أي : ذات إقبـال وذات إدبـار "[1] .

وهـذا الـرأي الـذي أشـار إليـه الآمِـديّ هـو الأولـى عنـد النحـاة . قـال ابـن جِنّـي : " إذا وُصِـفَ صـار الموصـوف كأَنَّـه فـي الحقيقـة مخلـوق مـن ذلـك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيعه له واعتياده إيّاه "[2] .

وأشـار ابـن يعـيش إلـى قصـد المبالغـة فقـال : " فهـذه المصـادر كلهـا مـا وُصِـف بهـا للمبالغـة كـأَنَّهم جعلـوا الموصـوف ذلـك المعنـى لكثـرة حصـوله منـه "[3] . أَمَّـا مـا ذهـب إليـه الكوفيـون مـن أَنْ يكـون المصـدر علـى التأويـل بمشتق فلم يقبله الآمِديّ وردّ على من دافع عن أبي تمام في قوله :

وليسَت بالعَوانِ العَنْس عندي ولا هي منكَ بالبِكْرِ الكَعَابِ[4]

أَنَّـه أراد بـالعنس العـانس ، فجعـل المصـدر مكـان اسـم الفاعـل[5] وهـذا يؤكد رفضه تأويل الكوفيين .

المبحث الثالث

حروف المعاني

1. حروف الجر :

عنـدما تكلـم الآمِـديّ علـى حـروف الجـر تنـاول جانبـاً مهمـاً وهـو إقامـة بعضـها مقـام بعـض ، فهـذا النـوع مـن الاسـتعمال أشـهر مـن أن يُخفـى لأَنَّـه مذكور في كتب النحو بكثرة .

---

(1) الخصائص : 2 /205 .

(2) الخصائص : 3 /262 .

(3) شرح المفصل : 3 /50.

(4) ينظر ديوانه : 56 .

(5) الموازنة : 1 /172 .

ومن الأحرف التي تناولها الآمِديّ هي :

أ. (الباء) بمعنى (من) :

لقد عدّ النحويون الإلصاق أشهر معاني (الباء) وأَنَّها لا تخرج لمعنىً أخر . قال سيبويه : " إنَّمَا هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ودخلت به ، وضربته بالسوط ألزقت ضربك إيّاه بالسوط ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله "[1] .

وذكر ابن السرّاج أَنَّها قد تخرج إلى معنى الاستعانة فقال : " معناه الإلصاق فجائز أن يكون معه الاستعانة وجائز لا "[2] . وذكر بعضهم أنّ الباء قد تخرج لمعانٍ كثيرة منها الاستعانة ، والسببيّة ، والتعديّة ، والمصاحبة ، والظرفية ، وغيرها[3] .

أَمَّا الآمِديّ فوجد أن هذا الحرف قد يكون بمعنى (من) فيفيد التبعيض وأِشار إلى ذلك في قول أبي تمام :

عَطَفُوا الْخُدورَ عَلى النُّدُور ووكَّلُوا ظُلَمَ السُّتُورِ بنورِ حُورٍ نُهَّدِ

وثَنَوْا على وَشْيِ الْخُدُودِ صِيَانَةً وَشْيَ النُّبرُودِ بِمُسجَفٍ ومُمَهَّدِ[4]

فقال الآمِديّ : " وقوله (بِمُسجَفٍ) ، أي : من مُسجف ومُمَهَّدِ ، فجعل الباء في موضع من "[5] . وذكر لنا شاهداً وهو قول عنترة :

شَربتُ بماءِ الدُّحرُضينِ فأَصْبحتْ زوراءَ تنْفرُ عن حياض الدَّيْلم[1]

---

(1) الكتاب : 4 /217 .

(2) الأصول في النحو : 1/ 413 .

(3) ينظر مغني اللبيب : 137 –151. همع الهوامع : 4 /156 –164 .

(4) ينظر ديوانه : 111 بلفظ(بحور عين) بدل(بنور حور) . ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) : 2 /46.

(5) الموازنة : 1 /247 .

أي من ماء *الدُّحرُضين* [2] ، وذكر بعض النحويين أَنَّ استعمالها لهذا المعنى جائز ومحمول على قوله تعالى : ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا** ﴾[3] ، أي : منها . وقد أجاز ابن قتيبة أن تكون الباء في هذه الآية زائدة أو للتبعيض بمعنى (من) [4] .

ومنها قول الشاعر :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [5]

أي : من ماء البحر [6] .

ويرى بعضهم تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف ، فمعنى شربن في هذا البيت : روين [7] .

ب. (في) بمعنى (مع) :

---

(1) ينظر ديوانه : 147. شرح المعلقات(الزوزني) : 144 ، دار البيان ، بيروت لبنان ،(د . ت) .

(2) الموازنة : 1 /248 .

(3) الإنسان : 6 .

(4) تأويل مشكل القرآن ،(ابن قتيبة) : 193 .

(5) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين : 1 /51 ، دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ، 1945 م .

(6) مغني اللبيب : 142. همع الهوامع : 159/4.

(7) رصف المباني في شرح حروف المعاني ،(المالقي) : 129 ، تحقيق : أحمد محمّد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1395 هـ – 1975م . الجنى الداني في حروف المعاني ،(المرادي) : 96 ، تحقيق : د. طه محسن جامعة الموصل ، 1396 هـ ، 1976 م. مغني اللبيب : 151. همع الهوامع : 5 /160.

قد وضح الآمِديّ رأيه في حروف الجر والتضمين الجاري بين تلك الحروف وإقامة بعضها مقام بعض إذا تقاربت ، ومن هذه الحروف (في) . وهي للطرفيّة المكانيّة والزمانيّة[1] ، وجاءت مجتمعة في قوله تعالى : ﴿ **آلم * غُلِبَتْ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾[2] .

قال سيبويه : " وأمّا (في) فهي للوعاء تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وفي بطن أمّه ، وكذلك هو في الغُلِّ لأَنَّه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له ، وكذلك هو في القبّة ، وفي الدار ، وان اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وأنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله "[3] .

وقد تخرج إلى معانٍ أخر كالمصاحبة ، والاستعلاء ، والتعليل ، ومرادفة للباء ، و (إلى) ، و (مِنْ) ، والتوكيد وغيرها[4] . وقد وجد الآمِديّ أَنَّ هذا الحرف يخرج إلى معانٍ أخرى ، ومن هذه المعاني أن يكون بمعنى (مع) كما في قول أبي تمام :

نَوَارٌ في صَدواحِبِها نَوارُ كما فاجَاك سِرْبٌ أو صِوَارُ[5]

قال الآمِديّ : " أي هي نفور في صواحبها ، أي : مع صواحبها ، فجعلهنّ جميعاً نوافر ، و (في) قد تكون بمعنى (مع) "[6] .

---

(1) مغني اللبيب : 223. معاني النحو : 3 /55 .

(2) الروم : 1 –4 .

(3) الكتاب : 4/ 266 . وينظر المقتضب : 4 /139. الأصول في النحو : 1 /412

(4) ينظر مغني اللبيب : 223 –225 .

(5) ينظر ديوانه : 95.

(6) الموازنة : 2 /59 .

وقد ذكر النحاة استعمالها في هذا المعنى ، فقالوا : إنَّها قد تأتي بمعنى (مع) وتفيد المصاحبة نحو قوله تعالى : ﴿ **ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ** ﴾[1] أي : مع أمم[2] .

ومن الشواهد التي ذكرها الآمِديّ ليعزز بها رأيه ، قول النابغة الجعدي :

وَلَوْحُ ذِراعَيْنِ في بِرْكةٍ إلى جُؤجُؤٍ رَهِلِ المَنْكِبِ[3]

أي : مع بركة[4] .

2. حروف العطف :

ومن حروف العطف التي ذكرها الآمِديّ :

أ. الواو :

أشار إلى معنى هذا الحرف عند مناقشته بيت أبي تمام :

وإذا فَقَدْتَ أخاً ولَمْ تَفْقِدْ لَهُ دَمْعاً ولاصَبْراً فَلَسْتَ بفاقد[5]

فقد وجد الآمِديّ أَنَّ العطف بالواو في قول أبي تمام : "*ولَمْ تَفْقِدْ لَهُ دَمْعاً ولاصَبْراً* " من أفحش الخطأ " لأَنَّ الصابر لا يكون باكياً ، والباكي لا يكون صابراً ، فنَسَقَ بلفظة على لفظة وهما نعتان متضادان "[6] .

ووجّه الآمِديّ البيت توجيهاً أخر يستوي لأبي تمام فيه اللفظ بعينه وهو أن يقول : (فلم تفقد له دمعاً أو صبراً حتّى لا يجعل له إلاّ أحدهما

---

(1) الأعراف : 38 .

(2) مغني اللبيب : 223 .

(3) ينظر ديوانه : 18 ، دار صادر ، بيروت ، لبنان(د . ت .) .

(4) الموازنة : 2 /59 .

(5) ينظر ديوانه : 86 .

(6) الموازنة : 1 /227 –228 .

لساغ ذلك ، لكنّه نَسَق بالصبر على الدّمع فجعلهما جميعاً له ، ففسد المعنى "[1] .

ورفض الآمِديّ هنا العطف بالواو في قول أبي تمام ، وتوجّه البيت باستعمال حرف عطف أخر هو (أو) ليستقيم المعنى ، دليل على معرفته الدقيقة بدلالات الحروف .

فالواو حرف عطف يفيد (مطلق الجمع)[2] فإذا قلنا : (حضر زيد وعمرو) فليس فيه دلالة على أن أحدهما حضر قبل الآخر .

فيحتمل كون (عمرو) حضر بعد (زيد) أو حضر قبله ، أو حضر مصاحباً له ، كما يحتمل أَنَّهما حضرا معاً ، فعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب[3] .

قال المبرَّد : " الواو ومعناها اشراك الثاني فيما دخل فيه الأوَّل ، وليس فيهما دليل على أيّهما كان أوّلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ** ﴾[4] ، والسجود بعد الركوع "[5] .

وهذا ما جعل الآمِديّ يُنكر استعمال (الواو) ويطلب أن تكون (أو) ، لأَنَّ (أو) حرف عطف ، ومذهب الجمهور فيه أَنَّه يُشرِك في الإعراب لا في المعنى فهو لأحد الأمرين[6] .

---

(1) الموازنة : 1 /29 .

(2) حروف المعاني(الزجاجي) : 59 ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى دار الأمل للطباعة ، 1964 م . شرح الكافية : 403/2. شرح المفصل : 8 /90 . مغني اللبيب : 463. همع الهوامع : 428/2 .

(3) ينظر مغني اللبيب : 95 . شرح ابن عقيل : 2 /226 .

(4) آل عمران : 43 .

(5) المقتضب : 1 /10.

(6) المقتضب : 1/ 10 . و ينظر الأصول في النحو : 2 /55. و الجنى الداني : 245. مغني اللبيب : 95 .

فهذا الحرف هو الذي يحقق المعنى الذي قصده أبو تمام ، لذلك رأى الآمِديّ أَنَّ وجه الصواب أن يعطف بـ(أو) ، حَتَّى يجعل له أحدهما ولا يكون هناك تناقض في المعنى لأَنَّ النعتين متضادان[1] ، وظاهر كلام الآمِديّ يدلّ على أَنَّه أعطى هذا الحرف معنى التخيير لأَنَّ التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين[2] .

ويمكن أن تكون (الواو) بمعنى (أو) ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

وَقَالُوا نَأَتْ فاخْتَرْ من الصَّبْرِ والبُكَا فَقُلْتُ البُكا أَشْفَى إذاً لِغَلِيلِي[3]

قال ابن هشام : " معناه أو البكاء ، إذ لا يجتمع مع الصبر "[4] ، وهذا البيت قريب من قول أبي تمام : (ولم تفقد له دمعاً ولا صبراً) ، وإذ كان الأمر على هذا ، فان بيت أبي تمام خال من العيب الذي ذكره الآمِديّ .

ب. الفاء :

ومن الحروف الأخرى التي تناولها الآمِديّ حرف (الفاء) في قول البحتري :

بَينَ الشّقِيقَةِ فاللّوى والأَجْرَعِ دِمَنٌ حُبِسْنَ على الرّياحِ الأَرْبَعِ[5]

إذ استحسن الآمِديّ قوله " بَينَ الشّقِيقَةِ فاللّوى " فهو " كقول امرئ القيس " بَينَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ " ، والأصمعي يرويه بالواو ، وأهل العربيّة

---

(1) ينظر الموازنة : 1 /229 .

(2) ينظر شرح الكافية : 2 /410 .

(3) البيت لكثير عزة ، ينظر ديوانه : 176 ، تحقيق : فخر الدين قباوة ورفيقه ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان ، 1983.

(4) مغني اللبيب : 346 .

(5) ينظر ديوانه : 2 /1286 وروي فيه بلفظ(فالأجرع) .

يقولـون " الـدخول " مواضـع متفرقـة ، وأكثـر الشـعراء يسـتعملون الفـاء فـي هـذا الموضع "[1] .

ويبـدو أن الآمِـديّ أنكـر اسـتعمال (الـواو) ، وآثـر اسـتعمال (الفـاء) فـي هـذا البيـت حمـلاً علـى قـول امـرئ القـيس ، فالفـاء حـرف عطـف يفيـد معنـى الترتيـب والتعقيـب . فالترتيـب كقولنـا : (مـررت بزيـد فعمـرٍ) ، فالفـاء أُشـركت بينهمـا فـي المـرور وجعلـت الأول مبـدوءاً بـه فأعطـت رتبـة الثـاني بعـد الأول بـلا مهلـة ، فزيـد مـرّ قبـل عمـرو إمّـا للتعقيـب ، يعنـي وقـوع المعطـوف بعـد المعطوف عليه بغير مهملة ، أو بمدة قريبة[2] .

قـال سـيبويه : " و(الفـاء) تضـم الشـيء إلـى الشـيء كمـا فعلـت (الـواو) ، غيـر أَنَّهـا تجعـل ذلـك مُتَّسِـقًا بعضـه فـي إثـر بعـض "[3] . فهـي توجـب أَنَّ الثـاني بعـد الأوَّل ، وأَنَّ الأمـر بينهمـا قريـب لتقـدّم الأوَّل واتصـال الثاني به[4] .

أَمَّـا إشـارة الآمِـديّ إلـى إنكـار الأصـمعي روايـة بيـت امـرئ القـيس بالفـاء لأَنَّ (بـين) تضـاف إلـى متعـدد لفظـاً ومعنـىً نحـو قولـك : (جلسـتُ بـين زيـدٍ وعمـرو) أو تضـاف إلـى معنـى دون لفـظ نحـو قولـك : (جلسـت بـين العلمـاء فالزهّـاد) . وفـي المثـال الأوَّل لا يصـحّ العطـف بالفـاء ، لأَنَّ الفـاء تـدلّ علـى أَنَّ ما يعدها قد تعلّق به العامل بعد تعلّقه بما قبلها .كما تقدّم . .

والمـراد هنـا الدلالـة علـى أنَّ العامـل تعلّـق بهـا معـاً فـي وقـت واحـد ، وهـذا مـا تحققـه (الـواو) لإفادتهـا مطلـق الجمـع ، وعلـى هـذا يكـون العطـف بالفـاء غيـر جـائز ، وهـذا وجـه الاعتـراض عنـد الأصـمعي[5] ، فيكـون قـول

---

(1) الموازنة : 1 /450.

(2) الكتاب : 1 / 438 .

(3) الكتاب : 4/ 217 . الجنى الداني : 122.

(4) المقتضب : 1 /10. الأصول في النحو : 2 /55 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /450. مغني اللبيب : 215 .

البحتري قد وقع فيه الخطأ نفسه الذي وقع فيه مَنْ قرأ بيت امرئ القيس (بالفاء) .

أَمَّا النحويون فيقولون : إنَّ (الدخول) مناطق متفرّقة ، فيكون من نوع المثال الثاني (جلست بين العلماء فالزُّهاد) فيصحّ بين (الدخول فحومل) ، وعلى هذا يصحّ قول البحتري أيضاً ، ويكون استحسان الآمِديّ له في محلّه .

وذهب ابن هشام إلى أَنَّ (الفاء) قد تكون بمعنى (الواو) ، وهي كذلك في قول امرئ القيس : (بين الدخول فحومل) [1] .

3. معاني (هل) :

حرف استفهام موضوع لطلب التصديق ، ويتطلّب الجواب عنه بـ(نعم) أو (لا) [2] . وقد يخرج هذا الحرف إلى معانٍ أخرى ذكر الآمِديّ بعضها في أثناء مناقشته بيت أبي تمام :

رَضِيْتُ وهَلْ أرضَى إذا كانَ مُسْخِطِي

مِنَ الأمرِ ما فيهِ رِضا مَنْ له الأَمْرُ [3]

فقد أخذ عليه قوله : " رَضِيْتُ وهَلْ أرضَى " فوجد أَنَّ (هل) في هذا البيت أفادت التقرير [4].

والتقرير عند الآمِديّ على ضربين " تقرير للمخاطب على فعل قد مضى ووقع ، أو على فعل في الحال يوجب المقرّر بذلك ويحققه ، ويقتضي من المخاطب في الجواب الاعتراف به ، نحو قوله : (هل أُكْرِمُكَ

---

(1) ينظر مغني اللبيب : 215 .

(2) ينظر الجنى الداني : 126 . مغني اللبيب : 456 .

(3) تقدم تخريجه : ص 13 .

(4) التقرير : هو ضرب من الإخبار ، وهو حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذي يعرفه ، فقد يكون إقراره إثباتاً حين يقتضي المعنى ذلك ، ونفياً حين يقتضي المعنى الزمني كما أشار الآمِديّ إلى ذلك .

؟ هل أُحْسِنُ إليك ؟ هل أُودّك وأُوثرك ؟ وهل أقضي حاجتك ؟ وتقرير على فعل يدفعه المقرّر وينفي أن يكون قد وقع نحو قوله : (هل كان مني إليك قطّ شيءٌ كرهته ؟ وهل عرفت مني غير الجميل ؟) "[1] .

وعدَّ الآمِديّ قول أبي تمام : " وَهَلْ أَرْضَى " من الضرب الثاني ، أي : تقرير لفعل ينفيه عن نفسه . وهو الرضا . فقال : " وقوله : " وَهَلْ أَرْضَى " إِنَّمَا هو نفي للرضا ، فصار المعنى : ولست أرضى ، إذا كان الذي يسخطني ما فيه رضا من له الأمر ، أي : رضا الله تعالى ، وهذا خطأ منه فاحش "[2] .

فهو يرى أَنَّ (هل) خرجت لمعنى النَّفْي في هذا البيت ، وقد أشار النحاة إلى أَنَّه قد يراد بالاستفهام بـ(هل) معنى النَّفي[3] .

وقد ذهب ابن هشام إلى أَنَّها تفترق عن الهمزة بورودها للنّفي[4] ، وإلى مثل هذا ذهب السيوطي ، فقال : " وتختص عن الهمزة . أي هل . بورودها للجحد ، أي : يراد بالاستفهام بها النفي "[5] .

لذلك جاز أَنْ تدخل على الخبر بعدها (إلاَّ) قصداً للإيجاب ، كما في قوله تعالى : ﴿ **هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ** ﴾[6] ، أي : ما جزاء الإحسان إلاَّ الإحسان[7] .

ويرى بعض الدارسين المحدثين أَنَّ النَّفْي المستفاد من (هل) لا يطابق النَّفْي بحرف النَّفْي ، بل المعنى مختلف ، وذلك من وجهتين :

---

(1) الموازنة : 1 /211 –212 .

(2) الموازنة : 1 /212 .

(3) ينظر معاني القرآن للفرَّاء : 3 /295. شرح الكافية : 2 /388 .

(4) ينظر مغني اللبيب : 459 .

(5) همع الهوامع : 4 / 392 .

(6) الرَّحمن : 60 .

(7) ينظر شرح الكافية : 388. مغني اللبيب : 459 .همع الهوامع : 4 / 392 .

الأولى . أَنَّ النَّفْي بـ(هل) ليس نفياً محضاً ، بل هو استفهام أُشْرِبَ معنى النَّفْي .

الثانية . أَنَّ النَّفْي الصريح إِنَّمَا هو إقرار من المخبر ، فالنَّفْي ابتداء يفيد أَنَّ المتكلّم يقول الأمر من نفسه ، وأمّا في الاستفهام فأَنَّه يدع ذلك المخاطب ليقوله[1] .

ولقد ردّ الآمِديّ كلام من ادّعى أَنَّ أبا تمام أراد بقوله : " هَلْ أَرْضَى " تقرير فعل هو في الحال ليؤكده من نفسه ، ووجد أَنَّ صيغة هذا الكلام دالةٌ على أَنَّه نفى الرضا عن نفسه . وزعم الآمِديّ أَنَّ ما يؤكد ذلك إدخال (الواو) على (هل) ، فهي كقوله الشاعر :

* *وهل يُصلحُ العطّارُ ما أفسدَ الدّهرُ*[2] *

لأَنَّ (الواو) هنا عطفت جواباً على قول قائل : إن فلاناً سيصلح فقال أخر : وهل يصلح العطار ما أفسده الدهر[3] ؟ فهو كقول أبي تمام " رضيت " ، ثُمَّ قال : " وهل أرضى " فكان وجه الكلام أَنْ يقول : " رضيت وكيف لا أرضى أو لم لا أرضى إذا كان مسخطي ما فيه رضا الله تعالى ، وكذا إذا أراد فأخطأ اللفظ ، وأحال المعنى عن وجهته إلى ضدّه "[4] .

ورفض الآمِديّ أيضاً كلام من قال إِنَّ (هل) في هذا البيت بمعنى (قد) ، وأَنَّمَا أراد أبو تمام " رضيت وقد أرضى " حملاً على قوله تعالى

---

(1) معاني النحو : 4 /617 – 618 .

(2) البيت صدره :

تُسُّ إلى العَطَّارِ سِلْعَةَ بَيْتِها

ونُسب إلى الأخطل كما في المصون لأبي أحمد العسكري ، : 69 و 99 ، طبع الكويت ، 1960 م. وديوان المعاني : 1 /21. وليس في ديوانه . وهو من دون نسبة في الكامل : 1 /269.

(3) الموازنة : 1 /213.

(4) الموازنة : 1 /214 .

: ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا** ﴾[1] ، أي : قد أتى فقال : " قيل هذا إنَّمَا قاله قوم من أهل التفسير وأتبعهم قوم من النحويين وأهل اللّغة جميعاً على خلاف ذلك ، ولم يأت في كلام العرب وأشعارهم (هل قام زيد) بمعنى قد قام زيد ، وإذا كان ذلك معدوماً في كلام العرب ولغتها ، فكيف يجوز أن يؤخذ به أو يعمل عليه ، وقد قال أبو إسحاق الزجاج ، وجماعة من أهل العربيّة في قوله عزَّ وجلّ : ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ** ﴾ معناه : ألم يأتِ على سبيل التقرير "[2] .

وفي دلالة (هل) على معنى (قد) خلاف بين النحويين كما أشار إلى ذلك الآمِديّ ، فقد ذهب قوم إلى أَنَّ (هل) بمنزلة (قد) وهم الجمهور .

قال سيبويه : " وكذلك (هل) إنَّمَا تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام "[3] .

ويجعلون من قوله تعالى : ﴿ **هَلْ أَتَى** ﴾ بمعنى قد أتى[4] . ولم يصحّ دليل هذه الطائفة عند ابن جِنّي وعدّ (هل) في هذه ❷ مُبقاة على معناها[5] .

وذهب ابن هشام إلى مثل هذا ، فقال : " وزعموا أَنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً وهذا هو الصواب عندي "[6] .

وذهب أبو حيان (ت 745 هـ) إلى أَنَّه لا يوجد دليل واضح على خروج (هل) لمعنى (قد) في ❷ المذكورة ، وأَنَّه قول المفسرين ، وهذا

---

(1) الإنسان : 1 .
(2) الموازنة : 1 / 215 .
(3) الكتاب : 3 /189 .
(4) المقتضب : 1 /43 – 44. شرح الكافية : 377/2 .
(5) الخصائص : 464/2 .
(6) مغني اللبيب : 461 .

تفسير معنى لا تفسير إعراب ، فلا يصحّ أَنْ يرجع إليهم في مثل هذا وأنَّما يرجع إلى أئمة النحو واللّغة لا إلى المفسرين[1] . وذهب الزمخشري إلى أَنَّها بمعنى (قد) على معنى التقرير والتقريب[2] ، وفسرها بعضهم بـ(قد) ، ولكن على معنى التحقيق وبعضهم الأخر على معنى التوقّع[3] .

ويرى الآمِديّ أن أبا تمام لو أراد بـ(هل) معنى (قد) فَلِمَ لَمْ يقل : " رضيت وقد أرضى " ، فيأتي بلفظة (قد) نفسها إذا كان يريد الخبر ولا يأتي بـ(هل) ، " فيلتبس الخبر الذي إيّاه قصد بالاستفهام ، فأنَّ البيت كان يستقيم بـ(قد) كما يستقيم بـ(هل) ، ويغنينا عن الاحتجاج الطويل "[4] .

4. معاني (نعم) :

نَعَم بفتح النون والعين حرف تصديق ووعد وإعْلاَم في أشهر اللغات ، وكسر عينها مع فتح النون (نَعِم) لغة كنانة ، قرأ بها الكسائي (ت 189 هـ) ، وبعضهم يكسر النون اتباعاً لكسرة عين نِعِم[5] .

قال سيبويه : " وأمّا نعَم فَعِدَةٌ وتصديق ، تقول قد كان كذا وكذا ، فيقول : نعم "[6] . ونقل ابن السرَّاج رأي سيبويه هذا[7] ، ولم يذكر أنّها تفيد الإعلام .

---

(1) همع الهوامع : 4 /394 .

(2) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل ،(الزمخشري) : 3 /295 ، نشر دار المعرفة للكتاب بيروت .(د . ت) .

(3) همع الهوامع : 4 /396 .

(4) الموازنة : 1 /215 .

(5) ينظر مغني اللبيب : 451 . همع الهوامع : 4 /391 .

(6) الكتاب : 4/ 234 .

(7) ينظر الأصول في النحو : 2 /217 .

أمـا التصـديق فيكـون بعـد الخبـر نحـو قولـك : (قـام زيـدٌ) ، والوعـد بعـد الأمـر أو النهـي أو مـا فـي معناهمـا ، نحـو : (هـلاّ تفعـل) فنقـول : نعـم . وتكـون حرفـاً للأعـلام بعـد الاسـتفهام[1] ، نحـو قولـه تعـالى :﴿ **فَهَـلْ وَجَـدْتُمْ مَـا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ** ﴾[2] .

وقد وقف الآمِديّ عند (نعم) وذلك في حديثه عن بيت البحتري :

مِلُوا إلى الدّارِ مِنْ لَيْلَى نُحَيّيهَا نَعَم وَنَسأَلُها عَن بَعضِ أَهْليهَا[3]

فقد عدَّ هذا البيت من رديء البحتري لقوله : (نعم) ، وليس بالمعنى إليها حاجة ، " فجاء بها حشواً ، ومن الحشو ما لا يقبح ، و(نعم) ههنا قبيحة "[4] لعدم إفادتها معنىً معينًا ، ووجد الآمِديّ أَنَّ بعض الشعراء أولع بذكرها في أشعارهم ، وذكر منهم كثير بن عبد الرحمن ، وذكر له جمهرة من الشواهد على استعمالها ، منها قوله :

أمِنْ آل سَلْمَى الرَكْبُ أمْ أنْتَ سَائِلُ

نعم والمغاني قدْ دَرَسَن مَوَاثِلُ[5]

وقوله :

أَبَائِنَةٌ سُعدى نَعَمْ سَتَبينُ كما انبتَّ مِنْ حَبْلِ القَرِينِ قرينُ[6]

فوجـد الآمِـديّ أَنَّ اسـتعمال نعـم فـي البيـت الأوَّل رديء ، وموضـعها مـن هـذا البيـت الأخيـر أصـلح ، " لأَنَّ إسـقاطها مـن الجميـع يحسـن ، ولا

---

(1) ينظـر شـرح الكافيـة : 442/2 –423. مغنـي اللبيـب : 451 . همـع الهوامـع : 4 /391 .

(2) الأعراف : 44 .

(3) ينظر ديوانه : 26 .

(4) الموازنة : 1 /442 .

(5) البيت لكثير عزة : 158 وروي فيه بلفظ :

أمِنْ آل سَلْمَى الرَّسْمَ أنْتَ مسَائِلُ

(6) ينظر ديوانه : 224 .

يحتاج الاستفهام فيها إلى جواب إلاَّ هذا البيت ، فإنَّ الاستفهام فيه يقتضي أَنْ يكون (نعم) جواباً له "[1] .

وهذا يدلّ على حرص الآمِديّ في تنبيه الشعراء على ضرورة مراعاة معاني الحروف وإيرادها في مواضعها ، وعند اقتضاء المعاني لها .

المبحث الرابع

الضمير

من المسائل التي عني بها الآمِديّ (مسألة عودة الضمير) ، فقد قام بشرح الكثير من الأبيات الشعريّة ، وبيّن المعنى الدقيق الذي يرمي إليه البيت من خلال عودة الضمير[2] ، فمهمة الضمير الرئيسة توضيح المعنى ، ولما كانت الضمائر بوجه عام لا تخلو من الإبهام والغموض سواء أكانت للمتكلّم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ، فلا بدَّ لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر ذلك الغموض ، فأمّا ضمير المتكلّم والمخاطب ، فيفسرها وجود صاحبها وقت الكلام ، لأَنَّه حاضر يتكلّم بنفسه ، أو حاضر بكلمة غيره ، وأمّا ضمير الغائب ، فصاحبه غير معروف ، لأَنَّه غير حاضرٍ ولا مُشاهَدٍ ، فلا بدَّ لهذا الضمير من مفسِّر يوضح المراد منه .

والأصل في هذا المُفسِّر أَنْ يكون . في غير ضمير الشأن . متقدّمًا على الضمير ومذكوراً قبله ، ليبين معناه ، ويكشف عن المقصود منه ، ثُمَّ يجيءُ بعده الضمير مطابقًا له[3] ، وهذا ما جعل الآمِديّ يأخذ على أبي تمام قوله :

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وصَواحِبُهْ فَعَزْماً فَقِدْماً أَدْرَكَ النأي طَالِبُهْ[4]

---

(1) الموازنة : 1 /443 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /100 .

(3) ينظر النحو الوافي ،(عباس حسن) : 1 /224 ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1966

(4) تقدم تخريجه : ص 14 .

فعدَّ هذا البيت من رديء ابتداءات أبي تمام ، فقال : " وأنَّما جعله رديئاً قوله : (هُنَّ) فابتدأ بالكناية عن النساء ، ولم يجر لهنَّ ذكر "[1] .

وقد اعترض التبريزي على كلام الآمِديّ هذا فقال : " وليس الإضمار قبل الذكر بعيب إذا كان المعنى مفهوماً ، لأَنَّ هذا المعنى مأخوذ من الحديث المروي عن النبيّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَنَّه قال في مرضه الذي مات فيه ، وهو يعني النساء : « إِنَّكُنَّ صُوَيْحبَاتُ يُوْسُفَ »[2] [3] .

ونحن نوافق التبريزي في اعتراضه هذا لأَنَّ الضمير (هُنَّ) للغائبات . معلوم حسًا أَنَّه يعود إلى النساء ، فلا يحتاج إلى مفسِّر ليقوم بتوضيح المعنى إلى هذا الحدّ ، فقد أشار بعض النحاة إلى جواز الاستغناء عن المفسِّر في اللفظ إذا كان هناك ما يدلّ عليه حسًا[4] ، وورد ذلك في كتاب الله عزّ وجلّ نحو قوله تعالى : : ﴿ **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ** ﴾[5] ، فالضمير في (عليها) راجع إلى غير مذكور وهو الأرض ، " لأن قوله ﴿ **مِنْ دَابَّةٍ** ﴾ يدلّ عليه لأن من المعلوم أن الدّواب إنما تدب على الأرض "[6] . وكذلك في قوله تعالى : ﴿ **هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي**﴾[7]-، فالضمير يعود على امرأة العزيز ، ولم يتقدّم لها

---

(1) الموازنة : 2 /17 .

(2) فضائل الصحابة ،(أحمد بن حنبل) : 1 /157 ، تحقيق : د. وصي الله مُحَمَّد عباس ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1403 هـ . 1983 م .

(3) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 1/ 217 .

(4) ينظر شرح الكافية : 50/2 .

(5) النحل : 61.

(6) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ،(الشنقيطي) : 3 /265 ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت(د . ت) .

(7) يوسف : 26 .

ذكر ، فهو مدلول عليه حسًا[1] . ونظير ذلك في مسألة عودة الضمير ما عيب به البحتري في قوله :

فَتَىً لَمْ يَمِلْ بالنَّفْسِ مِنْه عَن العُلَى إلى غيرها شيءٌ سِوَاهُ مُمِيْلِها[2]

فقد أخذ الآمِديّ عليه قوله : " مُمِيْلُها " لأنه كنى عن النفس بعد أن حذفها [3] .

فقد وجد الآمِديّ أن الـ(ها) في " مُمِيْلُها " راجعة إلى النّفس التي لم يذكرها البحتري في عجز البيت ، فهي محذوفة لأَنَّه أراد " إلى غيرها شيء نفسٍ سواه مميلها ، ولا تجوز الكناية من غير مذكور ، فكذلك لا يجوز في البيت شيءٌ سواه مميلها ، وهو يريد شيء نفسٍ سواه لأَنَّ (الها) في قوله (مميلها) كناية عن النّفس فلا يجوز إسقاطها "[4] .

ويبدو لي أَنَّ الآمِديّ قد زاد البيت غموضاً وتعقيداً فوق الذي فيه بتقديره هذا لأَنَّ الـ(ها) في (مميلها) معلوم أَنَّها راجعة إلى النّفس ، فقد جرى ذكرها في صدر البيت ، ولا حاجة إلى تكرارها . وفي مسألة عودة الضمير هذه يوجد الكثير من المسائل التي لم يعرض لها الآمِديّ ، واقتصر على ذكر بعضها .

المبحث الخامس
الممنوع من الصرف

---

(1) معاني النحو : 1 /67 .

(2) ينظر ديوانه : 3 / 1780 .

(3) الموازنة : 1 /404 .

(4) الموازنة : 1 /404 .

الاسم المنصرف هو الاسم الخالي من شبه الحرف ومن شبه الفعل ويسمَّى بالمتمكنِ الأمكن لذلك يلحقه التنوين ليدل على تمكنَّه في باب الاسميَّة[1] .

قال ابن السرَّاج في تعريف الاسم المنصرف : " أعلم أنَّ معنى قولهم اسم منصرف أَنَّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين "[2] أَمَّا علَّه الممنوع من الصرف عند النحويين فهي شبه الاسم من الفعل المضارع من جهة اللَّفظ ، وموافقته له من جهة البناء .

قال سيبويه : " أعلم أَنَّ ما ضَارَعَ الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء ، أُجريَ لفظه مُجْرَى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجرِّ مفتوحاً استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء. وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر ، فهذا بناء أذهب وأعلم "[3] .

ووافق المبرَّد وابن السرَّاج سيبويه في كلامه هذا[4] . وما ينصرف وما لا ينصرف مصطلح بصري[5] ، يقابله عند الكوفيين : المُجْرَى للمنصرف ، وغير المُجْرَى لما لا ينصرف[6] ، وهو مصطلح بصريّ في الأصل استعمله الكوفيون[7] .

---

(1) ينظر أوضح المسالك : 3 /145. شرح التصريح على التوضيح ،(الأزهري) : : 2 /210 ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ،(د . ت .) .

(2) الأصول في النحو : 2 /79 .

(3) الكتاب : 1 / 21 .

(4) ينظر المقتضب : 3 /309. الأصول في النحو : 2 /79.

(5) ينظر الكتاب : 1 /22 و 23 .

(6) ينظر الأَشْبَاه والنَّظائر ،(السيوطي) ، : 2 /29 ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1403 هـ .

(7) ينظر الكتاب : 1/ 21 . المقتضب : 3 /309 .

أَمَّا الآمِديّ فلم يستخدم كلا المصطلحين في كتابه (الموازنة) ، واكتفى بالإشارة إلى أَنَّ المقصود من منع الصرف هو أَنْ يُحرَم الاسم التنوين فقط[1] .

وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين ، فقد ذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه الآمِديّ وهو أَنَّ المقصود من منع الصرف ان يمنع الاسم التنوين[2] .

وذهب آخرون إلى أَنَّ المقصود أَنْ يمنع الاسم الجرّ والتنوين معاً ، قال ابن السَّرَّاج : " الذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين "[3] .

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا الاختلاف ، فقال : " قال قوم : هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعةً واحدةً ، وليس أحدهما تابعاً للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال . وقال قوم : ينتمون إلى التحقيق : إِنَّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يُمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنّما المحذوف منه عَلَم الخفَّة ، وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ، ثُمَّ يتبع الجرّ التنوين في الزوال ، لأَنَّ التنوين خاصّة بالاسم ، والجرّ خاصة له أيضاً ، فتَتبَعُ الخاصّةُ الخاصّةَ ، ويدلّ على ذلك أَنَّ المرفوع والمنصوب لا مُدخل للجرِّ فيه أَنَّمَا يذهب منه التنوين لا غير "[4] .

وقد عني الآمِديّ بمسألتين مهمتين في موضوع الممنوع من الصرف هما :

---

(1) ينظر الموازنة : 2 /17.

(2) ينظر أسرار العربية ، (أبو البركات الأنباري) : ، تحقيق : مُحَمَّد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1418 هـ . 1997 م . شرح الكافية : 1 /36 . همع الهوامع : 1 /76 .

(3) الأصول في النحو : 2 /79. و ينظر شرح المفصل : 1 /58. همع الهوامع : 1 /76 .

(4) شرح المفصل : 1 /58 .

1. صرف ما لا ينصرف :

أ. صرف (سامراء) :

لقد أخذ الآمِديّ على البحتري قوله :

* وَنَصَبْتهُ عَلَمًا بِسَامُرَّاءِ[1] *

وعدَّه من اللّحن[2] ، وسامراء ممنوعة من الصرف لاشتمالها على ألف التأنيث الممدودة التي تقوم مقام علَّتين ، والاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على ألف التأنيث بنوعيها المقصورة والممدودة .

قال ابن السَّرَّاج : " كلّ اسم فيه ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة ، فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة "[3] ، ولا فرق بين ألف التأنيث المقصورة والممدودة .

قال ابن مالك : " والمقصور أصل الممدود ، ولذلك قيل في صحراء : صحارٍ ، كما قيل في حبلى : حبالٍ "[4] .

وذهب النحويون إلى أَنَّ سبب منع الاسم الذي في آخره ألفا التأنيث المقصورة والممدودة ، هو لزوم ألف التأنيث الكلمة ، وبناء الكلمة عليها ، فصارت للملازمة والبناء كأَنَّه تأنيث أخر [5].

---

(1) صدره :

أَخْلَيْتَ مِنْهُ البَذَّ وَهِي قَرَارُهُ

ينظر ديوانه : 1 /9 .

(2) الموازنة : 1 /28 .

(3) الأصول في النحو : 2 /83. و ينظر المقتضب : 3 /320. ما ينصرف وما لا ينصرف(الزجاج) : 27 ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1971 م.

(4) شرح الكافية الشافية(ابن مالك) : 3 /1436 ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، السعودية ، 1982 م .

(5) ينظر الأصول في النحو : 2 /84. شَرْحُ الأَشْمُونِي : 2 /508 .

قال الرضي : " وأمّا قيام ألفي التأنيث . أعني الممدود والمقصور . وقيام سببين فللِزومِهِمَا الكلمة ، وبناء الكلمة عليهما "[1] ، لذلك رفض الآمِديّ حرف سامرّاء لوجود علّة تقوم مقام علّتين وهي ألف التأنيث .

ب . صرف (حَلَب) :

وأخذ على البحتري أيضاً قوله :

عَرّجْ عَلى حَلَبٍ فَحَيِّ مَحَلّةً مأنُوسَةً فيها لِعَلْقَةَ مَنْزِلُ[2]

وحلب اسم مدينة في الشام ، قال الزَّجَّاج : " سمِّيت حَلَب لأَنَّ إبراهيم عليه السلام كان يحلب فيها غنمه في الجُمُعات ، ويتصدَّق به ، فيقول الفقراء : حَلَبَ حَلَبَ ، فسُمِّي به "[3] . وإن صحَّت هذه الرواية ، تكون لفظة (حَلَب) أعجميّة " لأَنَّ إبراهيم عليه السلام وأهل الشام في أيّامه لم يكونوا عرباً إنَّمَا العربيّة في ولد ابنه إسماعيل عليه السلام وقحطان "[4] . فهي على ذلك ممنوعة من الصرف ، فما جاء مؤنثاً من ثلاثة أحرف وكان أعجمياً لم ينصرف سواء أكان ساكن الوسط أم متحركاً.

وأشار إلى ذلك سيبويه فقال : " فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميّاً لم ينصرف ، وإن كان خفيفاً ، لأَنَّ المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميّاً بمنزلة المذكّر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً ، ألا ترى أَنَّك لو سَمّيت مؤنثًا بمذكر خفيف لم تصرفه "[5] .

---

(1) شرح الكافية : 1 /40.

(2) ينظر ديوانه : 3 /1599 .

(3) معجم البلدان : 2 /282 .

(4) المصدر نفسه .

(5) الكتاب : 3 /242 .

وأوضح ابن السَّرَّاج سبب منع صرف المؤنث من ثلاثة أحرف إن كان أعجميّاً فقال : " لأَنَّ المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إِنْ كان أعجميّاً لم ينصرف لأَنَّ العُحمة زادته ثقلاً "[1] .

وعلى هذا يمتنع صرف (حلب) لوجود العجمة مع التأنيث .

ج. صرف (يُوسُف) :

أخذ الآمِديّ على أبي تمام قوله :

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وصَواحِبُهْ فَعَزْماً فَقِدْماً أَدْرَكَ النَّأْيَ طَالِبُهْ[2]

لأَنَّه ألحق بيوسف التنوين[3] ، فصرفه وحقّه عدم الصرف لاجتماع علّتين فيه هما : التعريف ، والعجمة .

جاء في الكشاف : " ويوسف اسم عبرانيّ ، وقيل : عربي ، وليس بصحيح ، لأَنَّه لو كان عربياً لانصرف لخلوّه من سبب أخر سوى التعريف "[4] ، وأشار ابن جِنّي في خصائصه إلى منع صرف يوسف لاجتماع التعريف والعجمة عليه[5] .

واختلف النحاة في منع صرف الاسم الأعجمي ، فذهب سيبويه إلى منع صرف شريطة أَنْ يكون علماً في لغة العجم قبل نقله إلى لغة العرب[6] .

وذهب أبو حيان إلى أَنَّ مذهب الجمهور في هذه المسألة عدم اشتراط كون الاسم علماً في لسان العجم عند أوَّل نقله[1] . وقد ردَّ الخطيب

---

(1) الأصول في النحو : 2 /100 .

(2) تقدم تخريجه : ص 14.

(3) الموازنة : 2 /18 .

(4) الكشاف : 2 / 301 .

(5) ينظر الخصائص : 1 /179 .

(6) ينظر الكتاب : 2 /19. الأصول في النحو : 2/ 94 .

التبريزي ما ذهب إليه الآمِديّ من إنكاره على أبي تمام تنوين (يوسف) فقال : " ولحاق التنوين بيوسف في الشعر ليس بعيب أيضاً كما ذكره . أي الآمِديّ . لأَنَّ أصل الأسماء كلّها الصرف ، وردّ الاسم إلى أصله ليس عيباً "(2) .

ويبدو لي أَنَّ الآمِديّ كان متشدداً في مسألة صرف ما لا ينصرف فقد اتفق النحاة على جواز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية . قال سيبويه : " أعلم أَنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف "(3) .

وأجاز كلّ من الكسائي ، والفرَّاء ، والأخفش صرف ما لا ينصرف مطلقاً في الشعر ، إلاَّ أفعل منك(4) ، وتبعهم في ذلك المبرَّد فقال : " وكلّ شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز ، لأَنَّ أصله كان الصرف ، فلمّا احتيج إليه ردَّ إلى أصله ، فهذا قول البصريين ، وزعم قوم أَنَّ كلَّ شيءٍ لا ينصرف فصرفه جائز إلاَّ أفعل منك "(5) .

وأجاز ابن السَّرَّاج للشاعر إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف(6) ، وكذا ابن يعيش صرف ما لا ينصرف من أحسن الضرورات في الشعر ، لكنَّه استثنى ما كان في أخره ألف التأنيث المقصورة(7) .

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ،(أبو حيان الأندلسي) : 1 /438 ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، 1989 شرح الكافية : 1 /53 .

(2) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 1 /217 .

(3) الكتاب : 1 /8 .

(4) ينظر ضرائر الشعر ،(ابن عصفور) : 24 – 25 ، تحقيق : إبراهيم مُحَمَّد ، بيروت ، دار الأندلس ، 1980 . شرح الكافية : 1 /38.

(5) الكامل : 1 /150. و ينظر المقتضب : 3 /354 .

(6) الأصول في النحو : 2 /79.

(7) شرح المفصل : 1 /67 .

وزعم ابن عصفور أَنَّ مذهب بعض البصريين أَنَّ كلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه إلاَّ أَنْ يكون أخره ألفاً ، فإنَّ ذلك لا يجوز فيه ، ويعللون ذلك بأن صرفه لا يُقام به قافية ولا يصّح به وزن ، وقولهم هذا عند ابن عصفور مردود ، والصحيح أَنَّ صرفه جائز لديه ، فهو من ضرائر الشعر لأَنَّ الشعر " يسوّغ فيه ما لا يسوّغ في الكلام "(1) .

ونلاحظ أَنَّ الآمِديّ قد خالف إجماع النحاة في جواز صرف ما لا ينصرف ، فأخذ على الشاعر ما أجازوه ، ومن الذين خالفوا إجماع النحاة في هذه المسألة الدماميني (ت 828 هـ) الذي عدَّ التنوين الذي يلحق الأسماء غير المنصرفة هو تنوين الضرورة ، وليس تنوين الصرف لوجود العلّتين المحققتين لمنع الصرف(2) .

2 زلة صرف ما ينصرف :

لقد أشار الآمِديّ إلى هذا الضرب عند مناقشته بيت البحتري :

*نَبَرَاتُ مَعْبَدَ فِي الثَّقِيلِ الأَوَّلِ(3) *

فقد اعترض الآمِديّ على منع صرف (معبد) (4) ، وهو مصروف لأَنَّه لم تجتمع فيه مع العلميَّة علَّة أخرى تقتضيه ، وقد أشار أبو العلاء المعريّ إلى هذا البيت في كتابه (عبث الوليد) ، فقال : " الذي يوجبه رأي أهل البصرة كسر الدال في (معبد) ، ويجوز الفتح على مذهب أهل الكوفة "(5) .

---

(1) ضرائر الشعر : 24 – 25 .

(2) شرح التصريح : 2 /227 .

(3) عجز بيت صدره :

هَزِجُ الصهيلِ كأَنَّ في نَغَماتِه

ينظر ديوانه : 3 /1748 . ومعبد اسم مغنٍ مشهور .

(4) ينظر الموازنة : 1 /28 .

(5) عبث الوليد ،(أبو العلاء المعري) : 200 . تصحيح : مُحَمَّد عبد الله المدني ، الطبعة الثالثة ، ، الرياض ، 1405 هـ . 1985 م

وقد جوّز بعضهم منع الاسم المصروف من الصرف بشرط أَنْ يكون علماً[1] .

وبعد الاطلاع على موقف الآمِديّ من النحو العربي ، نجد أنه عني بمسألة مهمة وهي علاقة علم المعنى بعلم النحو والدرس النحوي ، فقد نبّه على أَن النحاة كانوا يقصرون النحو على الحقائق التي تعرف بها أحوال أواخر الكلم ، فأراد لهذا الدرس أن يشمل تأليف الجملة وأحوال هذا التأليف ، وما تؤدي من معنى داخل التركيب متداركاً النقص الذي لحق به .

وإشارة الآمِديّ هذه تعدّ أساساً مهماً من أسس تجديد النحو عند المحدثين ، ومنهم الدكتور (إبراهيم مصطفى) ، الذي رأى أن النحو الحقيقي يجب أن يشمل قانون تأليف الكلام ، وبيان ما تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجملة ، حتى تتسق العبارة وتؤدي معناها ، لا أن يكون النحو مقتصراً على بحث أواخر الكلم[2] .

وذهب الدكتور (مصطفى جواد) إلى مثل هذا الرأي ، فدعا إلى دمج علم النحو بعلم المعاني ، فقال: " إن ما يسمّى علم المعاني إنما كان من النحو ، وقد اختل النحو اختلالاً فاحشاً بفصله عنه ، لأن منطق تركيب الكلام مستند إليه ومعتمد عليه "[3] .

---

(1) شرح الكافية : 1 /38 .

(2) إحياء النحو ،(إبراهيم مصطفى) : 201 ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة 1951 م .

(3) المباحث اللغوية في العراق ،(مصطفى جواد) : 7 ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1955 .

أمـا الـدكتور (المخزومـي) فيـرى أنّ " علمـاء المعـاني هـم النحـاة الحقيقيـون ، وهـم الـذين دفعـوا بالـدرس النحـوي إلـى أمـام ، وقـدموا للدارسـين فيـه نتائج طيبة "[1] .

المبحث السادس

التصريف

التصـريف فـي اللّغـة : مصـدر للمبالغـة والتكثيـر بمعنـى التحـول والتغييـر والتقليـب[2] ، ولقـد ورد فـي القـرآن الكـريم علـى هـذا المعنـى ، قـال تعالى : ﴿ **انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ** ﴾[3] .

وفـي الاصـطلاح : " علـم بأصـول أحـوال أبنيـة الكلـم التـي ليسـت بـإعراب "[4] . أو هـو " علـم يبحـث فيـه عـن أحكـام بنيـة الكلمـة العربيـة ومـا لحروفها من إصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك "[5] .

ولعلـم التصـريف أهميـة لا تقـل عـن علمـي النحـو والدلالـة ، فمعرفـة الصـيغ واسـتعمالها فـي الكـلام أمـر أساسـي فـي عصـمة اللسـان مـن اللحـن ، والخـروج عـن مقـاييس اللّغـة الصـحيحة ، وقـد ضـمّ كتـاب (الموازنـة) شـيئاً يسـيراً مـن مسـائل الصـرف التـي تتعلـق بضـبط صـيغ الأفعـال والمصـادر ، واسـمي الفاعـل والمفعـول ، وصـيغ جمـوع التكسـير والقلـب التـي لا تشـكل شـيئاً كثيـراً مـن هـذا العلـم الواسـع ، فقـد بـدا الآمِـديّ فـي كتـاب (الموازنـة) مقـلاً فـي

---

(1) فـي النحـو العربـي ، نقـد وتوجيـه ،(المخزومـي) : 29 ، منشـورات المكتبـة العصـرية ، بيـروت ، 1964 م . اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا ،(تمـام حسـان) : 18 ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، 1973 م .

(2) لسان العرب :(صرف) 9 189 .

(3) الأنعام : 65 .

(4) شـرح الشـافية ،(الرضـي الاسـترابادي) : 1 /1 . تحقيـق : محمّـد نـور الحسـن ورفيقيـه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1975 .

(5) شرح ابن عقيل : 2/ 452 .

عـرض المـادة الصـرفية إذا مـا قيسـت بنظائرهـا مـن علمـي النحـو والدلالـة ، وربَّمـا يعـود هـذا إلـى طبيعـة الكتـاب النقديـة التـي صـبَّت اهتمامهـا علـى كشـف الأخطـاء اللغويّـة والنحويّـة المتصـلة بـالمعنى ، وسأشـير إلـى أهـم هـذه المسـائل التي عرض لها الآمِديّ .

1. صيغ الأفعال :

اهـتم الآمِـديّ بصـيغ الأفعـال ، والتفريـق بـين اسـتعمال المجـرَّد منهـا والمزيـد . ومـن أهـم الصـيغ التـي عنـي بهـا : التفريـق بـين صـيغتي (فَعَـلَ) و (أَفْعَـلَ) . وقـد تعـدَّى هـذا الاهتمـام كتـاب (الموازنـة) ليؤلـف الآمِـديّ كتابـاً مسـتقلاً ، عـالج فيـه الخلـط بـين هـاتين الصـيغتين ، سـمّاه كتـاب (فَعَلَـت وأفْعَلـت) قـال فيـه يـاقوت : " إنَّـه غايـة لـم يُصـنَّف مثلهـا "[1] ، ولـم يكـن الآمِـديّ سبّاقاً فـي هـذا المجـال مـن التـأليف ، فقـد فطـن إليـه كثيـر مـن اللغـويين الـذين سـبقوه ، ككتـاب (فَعَلَـت وأفْعَلـت) للأصـمعي ، و (فَعَلَـت وأفْعَلـت) لأبي عبيدة ، و (فَعَلَت وأفْعَلت) للسجستاني[2] .

ومـن التنبيـه علـى الخلـط الـذي وقـع بـين هـاتين الصـيغتين مـا أخـذه الآمِديّ على البحتري في قوله :

شَرْطِيَ الانْصَافُ إنْ قِيلَ اشترِطْ وَصَدِيقِي مَنْ إذا قَال قَسَطْ[3]

فقـال : " وكـان يجـب أَنْ يقـول : (أقسـط) ، أي : عـدل ، وقسـط ـ بغيـر الألـف . إنّمـا : جـار . قـال تبـارك وتعـالى : ﴿ **وَأَمَّـا الْقَاسِـطُونَ فَكَـانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا** ﴾[4] .

وقال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[1] "[2] .

---

(1) معجم الأدباء : 8 /75 .

(2) روايـة اللّغـة ،(عبـد الحميـد الشـلقاني) : 137 مطبعـة دار المعـارف بمصـر ، 1971 م . النقد اللغوي عند العرب : 181 .

(3) تقدم تخريجه : ص 6 .

(4) الجن : 15 .

و الآمِـديّ علـى حـقٍ فـي تنبيهـه علـى الخطـأ الـذي وقـع فيـه البحتـري ، لأَنَّ (قسـط) الثلاثـي المجـرّد مـن الهمـزة عنـد أهـل اللّغـة يعنـي (جـار) ، و(أقسط) المزيد بالهمزة يعني (عدل) ، فالهمزة فيه للسلب "[3] .

والـدليل علـى ذلـك اسـتعمال القـرآن الكـريم لهمـا ، ففـي الآيـة الأُوَلـى التـي استشـهد بهـا الآمِـديّ جـاء اسـم الفاعـل وهـو (قاسـط) . مـن الفعـل المجـرَّد . بمعنـى (جـائر) ، وجـاء اسـم الفاعـل فـي الآيـة الثانيـة وهـو (مُقسـط) . مـن الفعـل المزيـد بـالهمزة علـى وزن المضـارع مـع إبـدال (اليـاء) ميمـاً مضمومة وكسر ما قبل الآخر . بمعنى (عادل) .

ومـن اللغـويين مـن جعـل (قسـط) مـن الأضـداد ، بمعنـى عـدل وجـار[4] ، وقيـل : إِنَّ فـي العـدل لغتـان : قسـط وأقسـط ، وفـي الجـور لغـة واحـدة هـي القسط[5] ، وعلى هذين الرأيين لا يعدّ البحتري مخطئاً .

ومـن التفريـق بـين هـاتين الصـيغتين ذكـر الآمِـديّ أيضـاً الفـرق بـين (نشـد) و(أنشـد) فقـال : " أنشّـدتُ الضَّـالَّة بـالألف إذا عرَّفتهـا ، ونَشَـدتُها إذا طلبتهـا "[6] . جـاء فـي اللسـان : " أنشّـدتُ الضَّـالَّة إذا ناديـت وسـألته عنهـا وأنشدتها عرَّفتها "[7] .

2 .جموع التكسير :

---

(1) المائدة : 42 .

(2) الموازنة : 1 /377 .

(3) ينظر لسان العرب :(قسط) 7 /377 .

(4) الأضداد (ابن الأنباري) : ص 58 .

(5) لسان العرب :(قسط) 7/ 377 .

(6) الموازنة : 1 /518 .

(7) لسان العرب :(نشد) 3 /421 .

جمع التكسير : هو ما دلَّ على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفرده تغييراً ظاهراً كرجل ورجال ، أو مقدَّر كفُلْك للمفرد والجمع[1] ، أو هو " ما دلَّ على ثلاثة فأكثر وله مفرد يشاركه في معناه وفي أحواله مع تغيير حتمي يطرأ على صيغة عند الجمع "[2] .

وتقسم جموع التكسير على قسمين[3] :

الأوَّل . جمع القلّة : وتستعمل العرب أوزانه لأعداد محدودة لا تقلّ عن ثلاثة ، ولا تزيد على عشرة .

الثاني . جمع الكثرة : وهو الجمع الذي لا يقلّ عن ثلاثة ، ولكنّه يزيد على عشرة إلى ما لانهاية .

ولكلّ من جموع التكسير أوزان خاصة وضعها الصرفيون ، وتشمل نوعين من الصيغ[4] :

1. صيغ مطَّردة : وتمثل مفردة من المفردات مشتملة على أوصاف معينة إنْ وجدت فيها جاز جمع هذه المفردة جمع تكسير على تلك الصيغة دون الرجوع إلى كتب اللّغة .

2. صيغ غير مطَّردة : يتعين معرفتها بالرجوع إلى المصادر اللغوية لمعرفة الجمع الصحيح لها لغلبة السماع عليها .

قال الرضي الاستربادي : " اعلم أنَّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع "[1] .

---

(1) ينظر شرح اللمع(العكبري) : 530/2 ، تحقيق : فائز فارس ، الكويت ، 1984 شرح ابن عقيل : 452/2. شذا العرف في فن الصرف (الحملاوي) : 198 ، بيروت(د . ت) .

(2) جموع التصحيح والتكسير في اللّغة العربية(عبد المنعم عبد العال) : 27 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة(د . ت) .

(3) شرح اللمع : 2 /531. شرح ابن عقيل : 2 /452 .

(4) جموع التصحيح والتكسير : 35 .

أَمَّـا الآمِـديّ فقـد اهـتم بهـذا النـوع مـن الجمـع وأولاه عنايـة فائقـة ، فقـد حـرص علـى ضـبط هـذه الصـيغ والتعريـف بالمسـموع منهـا والمشـهور المطـرَّد فـي القيـاس ، فـذكر صـيغاً تمثـل جمعـي التكسـير بنوعيـه ، القلـة والكثـرة ، منهـا :

1. أَفْعَال :

وهو أحد أوزان جمع القلّة ، ذكره الآمِديّ عند شرحه بيت أبي تمام :

ما في وُقُوفِكَ ساعةً من باسِ تَقْضِي ذِمامَ الأَرْبُعِ الأَدْرَاسِ[2]

فقـال : " وقولـه : (الأَدْرَاسِ) جمـع دارس ، وقلَّمـا يجمـع فاعـل علـى أفعال ، ومنه شاهد وأشهاد ، وماجد وأمجاد ، وصاحب وأصحاب "[3] .

ونـص الآمِـديّ يوضـح أَنَّ جمـع (فاعـل) علـى (أفعـال) مـن القليـل المسـموع فـي كـلام العـرب . ويـرى التبريـزي أَنَّ (الأَدْرَاسِ) فـي بيـت أبـي تمـام " إن جعـل جمـع (دارس) فهـو مثـل شـاهد وأشـهاد ، وصـاحب وأصـحاب ، وإن جعل جمع (دريس) فهو مثل يتيم وأيتام ، وشريف وأشراف "[4] .

ورأي التبريـزي الأَوَّل يوافـق رأي الآمِـديّ ، أَمَّـا الثـاني وهـو قولـه : إن (الأَدْرَاسِ) جمـع (دريـس) فهـو ضـعيف ، لأَنَّ (دريـس) وهـو الثـوب الَخلـق يجمـع علـى (أدراس) أمـا (دارس) وهـو اسـم فاعـل مـن (درس) بمعنـى محـى[5] ، فيجمـع سـماعاً علـى (أدراس) ، وهـذا الأخيـر هـو الـذي قصـده الآمِديّ لأَنَّ أبا تمام كان يصف الديار والوقوف عليها .

ومـن الجمـع علـى هـذا الـوزن ذكـر الآمِـديّ أيضـاً جمـع (فَعْـل) . بفـتح فسـكون وهـو اسـم صـحيح العـين . علـى (أَفْعـال) ، وأجـازه لـورود سـماعه فـي

---

(1) شرح الشافية : 2/ 89 .

(2) ينظر ديوانه : 358 .

(3) الموازنة : 1 /430 .

(4) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 2 /122 .

(5) لسان العرب :(درس) 6/ 79.

كـلام العـرب ، لـذلك أنكـر علـى ابـن عمـار القطربلـي إنكـاره علـى أبـي تمـام قولـه :

بُدِّلَتْ عَبْرَةً مِنَ الإيماضِ يَوْمَ شَدُّوا الرحَالَ بالأَغْرَاضِ[1]

لأَنَّـه جمـع (غَـرْض) وهـو اسـم زنـة (فَعْـل) علـى (أغـراض) زنـة (أفعـال) ، فقـال : " وقـد عابـه ابـن عمـار ، وغيـره لقولـه (الأَغْـرَاض) ، ولحنَّـوه وقـالوا : (الأغْـرَاض) جمـع (غَـرْض) و (فَعْـل) لا يجمـع علـى (أفْعـال) ، أفمـا سـمعوا بقـولهم : فـرخ وأفـراخ ، وفـرد وأفـراد ، وشـكل وأشـكال ، وجفـن وأجفـان ، وعصـر وأعصـار ، وزنـد وأزنـاد ؟ ... وقـولهم أيضـاً شـرط وأشـراط ، وقـول الله تعـالى : ﴿ **فَقَـدْ جَـاءَ أَشْـرَاطُهَا** ﴾[2] فقـد نطقـت العـرب بهذا الحرف بعينه "[3] .

و الآمِـديّ علـى حـقٍ فـي إنكـاره هـذا ، فقـد أشـار الصـرفيون إلـى ورود مثـل هـذا النـوع مـن الجمـع مسـموعاً فـي كـلام العـرب ، قـال الرضـي : " اعلـم أَنَّ الغالـب أَنْ يُجمـع (فَعْـل) المفتـوح الفـاء السـاكن العـين فـي القلّـة علـى (أفعـل) إلاَّ أَنْ يكـون أجوفـاً . واويـاً أو يائيـاً . فـأَنَّ الغالـب فـي قلّتـه (أفْعـال) كثـوب وأثـواب ... وقـد يجـيء غيـر الأجـوف فـي القلّـة علـى (أفعال) أيضاً قليلاً كفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد "[4] .

وهـذا يـدلُّ علـى أَنَّ ابـن عمـار احـتكم إلـى القيـاس فـي إنكـاره علـى أبـي تمـام ، أَمَّـا الآمِـديّ فقـد تمسـك بالسـماع لـردّ هـذا الإنكـار ، وورود جمـع (فعْـل) صـحيح العـين علـى (أفعـال) فـي القـرآن الكـريم ، وفـي كـلام العـرب .

2. فُعْل :

---

(1) ينظر ديوانه : 187 .

(2) سورة مُحَمَّد : 18 .

(3) الموازنة : 2/ 7 – 8 .

(4) شرح الشافية : 2/ 90 .

وهو جمع قياسي لوصف يكون المذكر فيه على وزن (أفْعل) ، والمؤنث منه على (فعلاء) ، نحو أحمر حمراء[1] ، وهذا ما جعل الآمِديّ يُنكر على أبي تمام قوله :

عَفَتْ أَرْبُعُ الحِلاَّتِ للأَرْبُعِ المُلْدِ لُكِّى هَضِيم الكَشْحِ مَجْدُولَةِ القَدِ[2]

لأَنَّه جمع (أَملود) . وهو الشيء الناعم .[3] زنة (أفعول) على (مُلد) زنة (فُعْل) ، فقال : " والأربع المُلد : يريد أربع نسوة من قولهم غُصْنٌ أُملود ، وهو الغصن الناعم ، وأُملود لا يجمع على مُلْد ، ومُلْد هو جمع أملد "[4] .

و الآمِديّ في قوله هذا أوجب جمع (أمْلد) وهو وصف لمذكر على وزن (أفعل) على (مُلْد) وهو ما يرتضيه القياس .

ويرى المرزوقي أَنَّ الغلط لم يلحق بيت أبي تمام لأَنَّه أراد بالمُلْد جمع مَلْداء وهي الناعمة ، وصف لمؤنث على وزن (فعلاء)[5] .

3. فُعُول :

وهو من جموع التكسير أيضاً ، ويطرّد في هذا الجمع الاسم الذي على (فَعِل) . بفتح فكسر . نحو كَبِد وكُبُود[6] .

ويطرّد في كلّ اسم ثلاثي ساكن العين مفتوح الفاء ، نحو كَعْب كُعُوب ، غير معتل العين بالواو " فإن كان واوياً ففُعُول فيه قليل ، ولا يكثر لاستثقال الضّمة على الواو في الجمع وبعده الواو "[7] . ويطرّد في كلِّ

---

(1) جموع التصحيح والتكسير : 44 .

(2) ينظر ديوانه : 130.

(3) لسان العرب :(ملد) 3 /410 .

(4) الموازنة : 1 /449 .

(5) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : 2 /118 .

(6) شرح ابن عقيل : 2 /446. جموع التصحيح والتكسير : 52 .

(7) شرح الشافية : 2/ 90 .

اسم ثلاثي ساكن العين مكسور الفاء ، نحو : ضِرْس ضُرُوس ، ويطرّد في كلّ اسم ثلاثي ساكن العين مضموم الفاء ، نحو : بُرْج بُرُوج ، شريطة ألاّ يكون معتل اللام كمُدْي . وهو نوع من المكاييل .[1] ، ولا مضّعف اللام ، نحو : عُشّ وخُفّ[2] .

وعلى ما تقدم ، عدَّ الآمِديّ جمع (شَجَن) زنة (فَعَل) على (شُجُون) زنة (فُعُول) ، من القليل المسموع في كلام العرب ، لأَنَّ الاسم لم تتوافر فيه أحد ضوابط الصيغ المذكورة ، ومنه قول أبي تمام :

وأبي المَنَازِلِ إنَّها لَشُجُونُ وعلى العُجُومَةِ إنَّها لَتُبِينُ[3]

قال الآمِديّ : " وقوله : (شُجُون) جمع (شَجَن) ، وما أقلّ ما يُجمع (فَعَل) على (فُعُول) ، قالوا : أَسَد وأُسُود وليس هو بابه "[4] .

كذلك أنكر الآمِديّ على البحتري قوله :

أُخَيّ إنّ الصّبَا استَمَرّ بهِ سَيرُ اللّيَالِي فأنهَجَتْ بُرُدُهْ[5]

لجمعه (فُعْل) على (فُعُل) ، فقال : " أنهَجَتْ بُرُدُهْ ، يريد بُرُوده و(فُعْل) لا يجمع على (فُعُل) "[6] .

و الآمِديّ على حقٍّ في إنكاره لأَنَّ (فُعْل) اسم ثلاثي ساكن العين مضموم الفاء ، غير معتل العين بالواو ، وليس مضّعفاً ، ولا معتل اللام متكامل الشروط ، فالقياس يقتضي جمعه على فُعُول[7] .

---

(1) لسان العرب :(مدي) 15/ 273 .

(2) شرح الشافية : 2/ 94. جموع التصحيح والتكسير : 52 .

(3) ينظر ديوانه : 164 .

(4) الموازنة : 1 /456.

(5) ينظر ديوانه : 187 .

(6) الموازنة : 2 /210 .

(7) شرح الشافية : 2 /94. شرح ابن عقيل : 2 /466 .

4. فِعَل :

ومـن أوزان جمـوع الكثـرة التـي ذكرهـا الآمِـديّ صـيغة (فِعَـل) ، فقـد وافق الأصمعيّ في إنكاره على الطّرمّاح قوله :

وَأَكْرَهُ أَنْ يَعِيبَ عَلَيَّ قَوْمِي هِجَائِي الأرذلين ذَوِي الحِنَاتِ(1)

لأَنَّـه جمـع الاسـم الـذي علـى وزن (فِعْلَـة) وهـو (إِجْنَـة) جمعـاً مؤنثـاً سـالماً ، والصـواب أَنْ يقـول : (إِحَـن) زنـة (فِعَـل) ولا يقـال : حِنـات(2) لأَنَّ (فِعَل) يطرّد في كلّ اسم على وزن (فِعْلَة) نحو : قِيْمَة وقِيَم(3) .

3. المصدر :

هـو مـا دلَّ علـى الحـدث مجـرداً مـن الـزمن خلافـاً للفعـل الـذي يـدلّ علـى الحدث مقترناً بالزمن(4) .

واختلـف اللغويـون فـي أيّهمـا أصـلٌ للآخـر ، فـذهب الكوفيـون إلـى أَنَّ الفعـل أصـل المصـدر ، وجميـع الأسـماء مشـتقة منـه ، وذهـب البصـريون إلـى أَنَّ المصـدر هـو أصـل للفعـل ولجميـع المشـتقات(5) . وذهـب آخـرون إلـى أَنَّ الكلم كلّه أصل ، وليس منه شيء مشتق من غيره(6) .

ولـم يشـرِ الآمِـديّ إلـى أيّهمـا مشـتق مـن الآخـر ، واكتفـى بـذكر بعـض المصـادر ، وضـوابط أوزانهـا ، ومـن ذلـك مـا أخـذه علـى أبـي تمـام مـن جعلـه المصـدر مـن عَنِسَـتْ المـرأة تَعْنُس . وهـي التـي حُبِسَـتْ عـن الـزواج . عَنْس علـى وزن (فَعْل) في قوله :

---

(1) ينظر ديوانه : 57 .

(2) الموازنة : 1 /45 .

(3) شرح الشافية : 2 /103 .

(4) المهـذب فـي علـم الصـرف ، (د . هاشـم طـه شـلاش ، و رفيقيـه) : 223 ، مطبعـة التعليم العالي في الموصل ، 1989 م .

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 /230.

(6) همع الهوامع : 2 /213. المهذب في علم التصريف : 223 .

وليسَت بالعَوانِ العَنْس عِنْدي ولا هي منكَ بالبِكْرِ الكَعَابِ[1]

فالصحيح عند الآمِديّ والمعروف في مصدر " عَنِسَتْ المرأة ، هو العُنُوس ، ولم يسمع العَنْس "[2] .

و الآمِديّ على حقٍّ في مأخذه على أبي تمام ، لأَنَّ الفعل اللازم من (فَعَل) يأتي قياس مصدره على (فُعُول) نحو : جَلَس جُلُوس[3] ، وقَعَد قُعُود ، ويجوز أَنْ يكون المصدر من عَنسَت المرأة على زنة (فِعال) أي : (عِنَاس لدلالة الفعل على الامتناع[4] .

ثُمَّ أورد الآمِديّ رأي الأصمعي في اشتقاق المصدر من (عَنَسَتْ) المرأة ، فقال : " على أَنَّ الأصمعي قد أنكر (عَنَسَتْ) مخففاً وقال : إِنَّمَا هو عُنِّسَتْ تُعَنَّس تَعْنِيْسًا بالتشديد "[5] . على ما لم يسم فاعله ، ليكون على وزن تفعيل ، لأَنَّ الفعل رباعي على (فَعَّل) صحيح اللام قياس مصدره (تفعيل)[6] ، فلا حجة لأبي تمام في هذا البيت .

ومما أخذه على أبي تمام أيضاً قوله :

طُلَّتْ دِمَاءٌ هُرِيقَتْ عِنْدَهُنَّ كما طُلَّتْ دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ الهَمَلُ[7]

لأَنَّه أتى بالمصدر من الفعل (هَمَلَ يَهْمِل) اللازم . بضم عين الفعل وكسرها في المضارع . على (هَمَل) زنة (فَعَل) فقال : " الهَمَلُ وصف لقوله : (*دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ*) من هَمَل يَهمِل ، والمصدر هو الهُمُول والهَمْل "[8] .

---

(1) سبق تخريجه : ص 41 .

(2) الموازنة : 1 / 172 .

(3) الكتاب : 2 /216. شَرْحُ الأَشْمُونِي : 2 /304 .

(4) شرح ابن عقيل : 2 /125. لسان العرب :(عنس) 6 /149 – 150 .

(5) الموازنة : 1 /173 .

(6) المهذب في علم الصريف : 245 .

(7) ينظر ديوانه : 227 .

(8) الموازنة : 2/ 53 .

والمصدر الأوَّل الذي ذكره الآمِديّ وهو (الهُمُول) يوافق القياس لأَنَّ مصدر (فَعَل) اللازم يأتي على (فُعُول) قياساً[1] . أَمَّا صيغة المصدر الثاني وهي (هَمْل) زنة (فَعْل) من المسموع في كلام العرب والقياس يرتضي أَنْ يأتي المصدر من هذا الفعل أيضاً على (هَمَلان) زنة (فَعَلان) لأَنَّه يدلّ على الحركة والتقليب والاضطراب[2] .

4. اسم الفاعل :

وصف مشتق من الفعل المبني للمعلوم يدلّ على الحدث والحدوث وفاعله[3] ، ويصاغ من الفعل الثلاثي على زنة (فاعل) ، ومن الرباعي فصاعداً على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر[4] .

ولقد نبّه الآمِديّ على استعمال اسم الفاعل في الكلام وتأثيره في المعنى ، ومن ذلك ما أخذه على أبي تمام لاستعماله اسم المفعول مكان اسم الفاعل في قوله :

صَلَتَانٌ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ حَلُّوا في حَدِيثٍ مِنْ بَكْرِهِ مُسْتَفَاضِ[5]

قال الآمِديّ : " أخطأ في قوله : (*مُسْتَفَاض*) ، وأَنَّمَا هو (مُسْتَفِيض) "[6] . وعامة أهل اللّغة يجمعون على أَنَّه لا يقال : حديث مستفاض باستخدام صيغة اسم المفعول ، فهو لحنٌ عندهم ، والصواب

---

(1) ينظر الكتاب : 1 /216. شَرْحُ الأَشْمُونِي : 2/ 304 .

(2) ينظر شرح ابن عقيل : 2 /125. لسان العرب ، (همل) 11 /710.

(3) ينظر أوضح المسالك : 3 /216. شرح التصريح : 2 /65. معاني الأبنية في العربية ،(د . فاضل صالح السامرائي) : 46 ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1981 م . المهذب في علم الصريف : 252 .

(4) ينظر شرح الكافية : 198/2 .

(5) ينظر ديوانه : 187 ، وروي بلفظ(عَزْمِهِ) بدل(ذِكْرِهِ) .

(6) الموازنة : 1 /87 .

استعمال اسم الفاعل فيقال : حديث مستفيض ، أي : منتشر شائع ، ومنهم الأصمعيّ ، والفرَّاء ، وابن السكيت[1] .

جاء في الصحاح : " حديث مستفيض ، أي : منتشر في الناس ، ولا تقل : مستفاض إلاَّ أَنْ تقول : مستفاض فيه "[2] ، وكلام اللغويين يدلّ على أَنَّ استعمال اسم المفعول احتاج إلى متعلّق لم يذكره أبو تمام ، وهو شبه الجملة من الجار والمجرور ، وهذا ما لا يحتاجه اسم الفاعل لدلالته على الحدث والحدوث وفاعله .

ومن المسائل الأخرى التي ذكرها الآمِديّ في اسم الفاعل مجيؤه بمعنى (مفعول) إذ لم يُنكر الآمِديّ أن يأتي) فاعل) بمعنى (مفعول) في كلام العرب ، لكنَّه منع القياس عليه ، وكأنّه لا يجيزه للمتأخرين ، وذلك في قول أبي تمام :

فافْزَعْ إلى ذُخْر الشُّؤونِ وعَذْبِه فالدَّمْعُ يُذْهبُ بَعْضَ جَهْد الجَاهدِ[3]

فقال : " قوله (يُذْهبُ بَعْضَ جَهْد الجَاهدِ) ، أي : بعض جهد الحزن الجاهد ، أي : الحزن الذي جَهَدَك فهو الجاهد لك ، ولو كان استقام له أن يقول : (بَعْضَ جَهْد المجهودِ) لكان أحسن وأليق ، وهذا أغرب وأخرف ، وقد جاء أيضاً (فاعل) بمعنى (مفعول) ، قالوا : ﴿ **عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ** ﴾[4] ، بمعنى مرضية ، و (لَمْح بَاصِر) وإنما هو مُبْصر فيه وأشباه هذا كثيرة معروفة ولكن ليس في كل شيء يقال وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهوا ولا نتعداه إلى غيره "[5] .

---

(1) لسان العرب :(فيض) 7/ 212 .

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،(الجوهري) :(فيض) : 3/ 1099 ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر(د . ت) .

(3) ينظر ديوان أبي تمام : ص 113 .

(4) الحاقة : 21.

(5) الموازنة : 1 /227 . 2/ 25 .

ويرى النحويون أن فاعلاً قد يأتي بمعنى مفعول نحو ﴿ **عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ** ﴾ ، و ﴿ **مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[1] بمعنى مدفوق .

قال الفرّاء : " ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل ، ألا ترى أنَّ قوله تعالى : ﴿ **مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾ بمعنى مدفوق ، و﴿ **عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ** ﴾ بمعنى مرضية ، فيستدلّ على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودُفِقَ الماء ، وكُسِيَ العريان ، بالبناء للمفعول ، ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل "[2] .

ومنهم من يجعله على النسبة نحو كاسٍ وطاعمٍ ، أي : هو ذو كسوة ، وذو طعام[3] .

القلب المكاني :

القلب في الاصطلاح : هو تقديم بعض أصوات الكلمة على بعضها مثل يئس وأيس[4] ، وقد أشار الآمدي إلى وجود هذه الظاهرة في كلام العرب ومثل به بقولهم : (أينق) وهو جمع (ناقة) فقال : " وهذا من المقلوب الذي جاء في كلامهم لأن النون من شأنها أن تتقدم الياء ، فلو جاء على الاستقامة لكان أنيق وأنايق وهذا مثل ملك وملائكة ، والأصل مألك ومآلك "[5] .

وظاهر كلام الآمدي يدل على أن عين الاسم تقدمت على (الفاء) فاصبح الوزن (اعفل) وقد نقل ابن جني عن سيبويه في قولهم أينق مذهبين : " أن تكون عين أنوق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير

---

(1) الطارق : 6

(2) معاني القرآن(الفرّاء) : 3 /251 .

(3) شرح الشافية : 2/ 89 . شرح الكافية : 2 /221 .

(4) الممتع في التصريف (ابن عصفور) : 1 /32 ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، الدار العربية ، ليبيا ، 1983 م .

(5) الموازنة : 2 /307 .

أونـق ثـم أبـدلت الـواو يـاء لأنهـا كمـا أعلـت بالقلـب كـذلك أعلـت أيضـا بالإبـدال ... والآخـر أن تكـون العـين حـذفت ثـم عوضـت اليـاء منهـا قبـل الفـاء فمثالهـا على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل "[1] .

(1) الخصائص : 2 /75 – 76 و 80 –81 .

توطئة

يعدُّ علم الدَّلالة ، أو دراسة المعنى فرعاً من فروع اللغة المهمة ، وأحد عناصر البنية اللُّغويّة ، فهو قمة الدراسات اللُّغويّة الأخرى وغايتها فقد عرفه القدماء وتناول المحدثون دراسته من ميادين مختلفة .

والدَّلالة في اللغة : مصدر دَلَّ يدَلّ دِلاَلَةً ودَلاَلَة ودُلُولةً . والفتح أجودها . : تعني الهداية وما يستدلّ به ، والدّليل الدّال المرشد إلى المطلوب[1] .

ودلالة اللفظ في الاصطلاح : هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مُدَرك ، أو مُحَسٍّ[2] . فالتلازم بين الكلمة ودلالتها أمر لا بُدَّ منه للوصول إلى الغرض من الكلام[3] .

وقد جرى العرف عند أكثر اللُّغويّين في توثيق مادتهم اللُّغويّة على الرجوع إلى الكتب التي اختصّت بهذا الجانب من البحث اللُّغويّ وقد فات اللُّغويّين العرب المعاصرين . وهم يتلمسون أصول البحث الدَّلاليّ في التراث العربي . أن يقفوا على ما في النقد اللُّغويّ عند العرب من نظرات وأفكار تغني البحث الدَّلاليّ ، وتظهر اهتمام العرب بكثير من وجوه هذا البحث ، وموضوعاته وقضاياه . ومن أهم الكتب كتاب (عيار الشعر) لابن طباطبا ، و(نقد الشعر) لقدامة بن جعفر ، و (الوساطة) للقاضي الجرجاني ، و (الموازنة) للأمِديّ ، و (سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي (ت 446 هـ) ، و (المثل السائر) لابن الأثير (ت 637 هـ) .

---

(1) ينظر الصحاح : (دلل) 4/ 1698 . لسان العرب : (دلل)

(2) دلالة الألفاظ ، (إبراهيم أنيس) : 123 ، الطبعة الثانية ، مطبعة الأنجلو المصرية ، 1963 م .

(3) الأضداد في اللغة ، (آل ياسين) : 55 ، بغداد ، 1974 م .

و(الموازنة) . وهو أحد الكتب النقدية المذكورة . من المظان التي اهتمت بهذا الجانب اللُّغويّ ، فقد ضمّ مباحث ومسائل تتصل بالدَّلالة تستحق أن نقف عليها ونجلوها .

المبحث الأول

الشروح

من مظاهر البحث الدَّلاليّ " الشروح " ، وأعني بها شروح المفردات ، وشروح والأبيات الشعرية والآيات القُرْآنية ، وسنحاول في هذا البحث الوقوف على هذا الضرب من الجهد الدَّلاليّ عند الآمِديّ ، ونذكر أمثلة يسيرة لكل نوع من أنواع هذه الشروح :

1- شرح المفردات :

لقد عني الآمِديّ بشرح المفردات ، وذكر منها الكثير في كتابه ، حتَّى تكاد الشروح المبثوثة في كتاب (الموازنة) تشكل معجماً صغيراً لهذه المفردات ، ومن أمثلة هذه الشروح شرحه للفظة (**التَّصَابِي**) في قول البحتري :

مَا عَلَى الرَّكْبِ مِنْ وُقُوفِ الرِّكَابِ في مَغَانِي الّصبا ورَسْم التَّصَابِي[1]

فقال : " التَّصابي : التَّفاعل مِن صَباَ يَصْبوُ إذا اشتاق ، وإذا فَعَلَ فِعلَ الصَّبي "[2] .

والآمِديّ في شرحه هذه المفردة شرحها شرحاً لغوياً كما دارت في المعجمات العربيّة ، يُقَال : تصابى الرجل إذا مال إلى الجَهْل والفُتوَّة[1] .

---

(1) ينظر ديوانه : 1 /83 .

(2) الموازنة : 1 /432 .

وقد أوضح الآمِديّ في شروحه علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى الأوَّل في أصل وضع اللغة ، ومن أمثلة ذلك شرحه لمعنى لفظة : (**تَنَاغَى**) في قول أبي تمام :

وَيَا لَيْلَةً لَوْ يَعْرِفُ الدَّهْرُ طِيبَها لَصَيَّرَها ثَغراً تَنَاغَى مَرَاصِدُه(2)

فقال : " وقوله : تَنَاغَى . يريد حُرَّاس المراصد ، يُخاطب بعضهم بعضاً ، ويُنذر بعضهم بعضاً . وأصل المُناغاة : الكلام الرَّخيم الخَفيّ ، مثل مُناغاة الصبي "(3) .

والمُنَاغَاةُ في اللغّة هي : تَكْلِيْمُ الصَّبي بما يَهْوَى من الكلام ، ونَاغَت الأُمُّ صَبِيَّها ، لاطفته وشاغلته بالمحادثة(4) .

وتفسير الآمِديّ لمعنى هذه اللَّفظة جاء دقيقاً جداً وموافقاً لأصلها اللُّغويّ .

وقد يشرح الآمِديّ بعض المفردات شرحاً وافياً ، فيغني القارئ عن الرجوع إلى المعجم العربي لتفسير معناها . ومن ذلك شرحه للفظتي (الأجْرَاع) و (الوعس) في قول أبي تمام :

هل أَثَرٌ من دِيارِهِم دَعْسُ حيث تَلاقَى الأَجْرَاعُ والوُعْسُ(5)

فقال : " الأجراع : جمع جَرَع ، مثل جبل وأجبال ، وهو: المكان من الأرض الذي فيه حُزُونَةَ ، ويقال : بل هي سهلة غير أَنها مرتفعة قليلاً

---

(1) ينظر لسان العرب : (صبا) 14 /449 –450.

(2) ينظر ديوانه : 189.

(3) الموازنة : 2/ 166 .

(4) لسان العرب : (نغي) 15 /336.

(5) ينظر ديوانه : 166. وهو في الموازنة بلفظ (وَعَسَ) بفتح فاء الاسم ، والصواب ما أثبتناه لأنه جمع (أوعس) وصف لمذكر زنة (أفعل) .

تُشبه الرمل في سهولتها ، ويقال أَيضاً : أَجْرُع وأَجَارِع وجَرْعَاء وجَرْعَاوَات وجَرَع وأَجْرَاع "[1] .

وقد أوردت المعجمات تفسير هذه اللفظة كما فسرها الآمِديّ ، جاء في اللسان : " الجَرَعة والجَرْعة والجَرَعُ والإِجْرَعُ والجَّرْعَاء الأرض ذات الحُزُونة تشاكل الرَّمل ، وقيل هي الرملة السهلة المستوية "[2] .

أمّا عن لفظة (الوعْس) ، فقال : : " والوعس جمع وعْسَاء مثل حَمراء وحُمْر وهي : الرملة التي تَغُوصُ فيها الرِّجْلُ ، وإِذا ذَكَّرُوا قالوا : أوعس "[3] .

وقد يستعين الآمِديّ في بعض المواضع بشروح المفردات للكشف عن خطأ في المعنى وقع فيه الشاعران ، ومن ذلك ما وقع فيه أبو تمام من خطأ في المعنى وهو يصف سَيْرَ الإِبِل فقال :

كالأرحَبِيّ المُذكّى سَديرهُ المَرطَى والوَخْذُ والمَلْحُ والتَّقريبُ والخَبَبُ[4]

فقال في تفسير لفظتي (التقريب) و (الخبب) : " والتقريب من عدو الخيل معروف ، والخبب دونه ، وليس التقريب من عدو الإبل ، وهو في هذا الوصف مخطئ ، وقد يكون التقريب لأجناس من الحيوان ولا يكون للإبل "[5] . ولم تقتصر شروح الآمِديّ على الألفاظ المألوفة ، بل تعدتها إلى شروح المفردات الغريبة ، فالغريب عنده " الذي لا يتكرر في كلام العرب كثيراً فإذا وَرَدَ وَرَدَ مستهجناً "[6] .

---

(1) الموازنة : 502/1.

(2) لسان العرب : (جزع) 8 /46.

(3) الموازنة : 503/1. وينظر لسان العرب : (وعس) 6 /256.

(4) ينظر ديوانه : 48.

(5) الموازنة : 238/1.

(6) الموازنة : 293/1.

إذ وجد الآمدي أنّ أبا تمام كان يَتَعَمَّد إدخال الغريب في شعره ويتتبعه ، لذلك أخذ عليه قوله :

أهْلَس أليس لَجَّاء إلى هِمَمٍ تُغَرّقُ العِبْسَ في آذِيّها اللَّبَسا (1)

فقد أنكر الآمِديّ على أبي تمام قوله : " أهْلَس أليس " ، وأشار إلى رواية أخرى في البيت أجود من الرواية الأولى ، وهي : (أهْيس أليس) ، وهذه الأخيرة مستكرهة عنده . أيضاً . ، فالأهيس الجادَّ ، والأليس الشجاع البطل الذي لا يبرح موضعه في الحرب حتَّى يهلك ، " فهاتان لفظتان مستكرهتان إذا اجتمعتا "(2) ، ومع أنَّ هاتين اللفظتين من ألفاظ العرب الفصيحة ، نجد الآمِديّ قد أنكرها ، ويبدو أنّ رفضه لهما يعود لسببين :

أحدهما : ندرة استعمال العرب لهما مجتمعتين .

والآخر : استعمالهما في كلام العرب (للمدح والذّم) على حدٍّ سواء ، فأن أرادوا المدح ذهبوا إلى ما ذهب إليه الآمِديّ في شرحه لهما ، وإن أرادوا الذّم عُنِيَ بالأهيس الكثير الأكل ، وبالأليس الذي لا يبرح بيته أو الدَّيّوث الذي لا يغار (3) .

2- شروح الأبيات الشعرية :

لقد عرض الآمِديّ لهذا الضرب من الشروح ليكشف عن مواضع القوة والضعف في معاني الشاعرين ، ومحاولة ترجيح أحدهما على الأخر في

---

(1) ينظر ديوانه : 172.

(2) الموازنة : 300/1 .

(3) ينظر لسان العرب : (ليس) 6/ 211 . تاج العروس : (ليس) 16/ 493 تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، 1385 هـ . 1965

انتقاء المعاني ، وأولى الجانب الدَّلاليّ في أثناء شرحه أهميَّة واضحة ومن هذه الشروح شرحه بيت البحتري :

هُوَيْنَاك مِنْ لَومٍ عَلى حُبِّ تَكْتُمَا وَقَصْرَكَ نَسْتَخْبِرِ رُبُوعاً وَأَرْسُمَا (1)

فقال : " قوله : (هُوَيْنَاك) ، تصغير هَونَك ، والهَوْن : المَهَل . يقال سر على مَهَل ، وتكلَّم على مَهَل ، ويقال : للمتكلَّم هوناً ، أي مهلاً ، وهَوْنَك أي : مهلك ، أي الزم مَهْلَكَ ولا تعجل "(2) .

وقد يكون للبيت روايتان فيشرح الآمِديّ البيت بروايته ، مثال ذلك ما جاء في قول أبي تمام :

أَرْبَبْنَ بِالمُرْدِ الغَطارِفِ بُدَّناً غيداً أَلْفَنهُمُ لدَاناً غيدَا (3)

فقال : " وقوله : (أربين بالمرد) ، وهو من أربَّ بالشيء ، إذا لَزِمَه وأقامَ عليه ، يقال : أربّ به وألب إذا لَزِمَه ، يريد أنهنّ أَربين هَوَى المُرد وأقَمْنَ عليه ، ورواه قوم (أربين بالمُرْدِ) من الرَّبا الذي معناه الزِّيادة ، يُقال : قد أربى الرجل إذا زاد ، فيقول : أربين بالمُرد ، أي : زدن علينا بهم ، أي : جعلن المُرد زيادة اخترنها علينا ، فما يقبل الرجل الزيادة في الشيء الذي يُعْطَاهُ فضلاً من حَقَّه "(4) .

وقد نقل الشريف المرتضى (ت 436 هـ) في أماليه شرح الآمِديّ رواية البيت الثانية وهي (أربين) دون أي إشارة إليه(5) .

ونسب ابن المستوفي رأي الآمِديّ هذا إلى الشريف المرتضى في كتابه النظام(1) .

---

(1) ينظر ديوانه : 3 /779 .

(2) الموازنة : 1 /503.

(3) ينظر ديوانه : 87 . وقد روي بلفظ (أُولِعْنَ) بدل (أربين) .

(4) الموازنة : 2/204 – 205.

(5) ينظر أمالي الشريف المرتضى : 1 /611 .

ولـم يـرض بعـض اللُّغـويّين عـن بعـض شـروح الآمِـديّ لأبيـات الطـائيين فـي الموازنـة ممَّـا جـرَّ نقـد لاحقيـه عليـه ، ويعـدّ المرتضـى فـي طليعـة مـن وقـف هذا الموقف من بعض الشروح ، ومن ذلك شرح الآمِديّ لقول البحتري :

مَـنْ يَتَطَاوَلْ على مُـطَاوَلَةِ العَـيْـشِ تُقَعْقِعْ مِنْ مَلّةٍ عَـمَدُهُ (2)

قـال الآمِـديّ : " وقولـه : (تقعقـع مـن مَلَّـة عَمَـدُه) أي عظامـه ، يجـيء لهـا صـوت إذا قـام ، أو قعـد مِـن الكِبَـر والضَـعف ، وقولـه : (مـن ملَّـةٍ) أي من تَمَلَّي العيش يريد طوله ودوامه "(3) .

فقد أخـذ المرتضـى علـى الآمِـديّ تفسـيره لهـذا البيـت بهـذا المعنـى ، وعـدّه مخطئـاً لأنَّ " الأمـر بخـلاف مـا توهَّمـه ، ومعنـى (تقعقـع مـن ملَّـةٍ عَمَـدُهُ) أنّ مـن تطـاول عُمْـرُهُ تَعَجَّـل ترحُّلَـه وانتقالـه عـن الـدنيا ، وكنـي عـن ذلـك بتقعقـع العَمَـد ، وهـذا مثـل معـروف للعـرب ، يقولـون : (مـن يجتمـع يتقعقـع عَمَـدُهُ) ، يريـدون أنّ التجمّـع داعـي التفـرُّق ، وأنَّ الاجتمـاع يعقـب ويـورث مـا يـدعو إلـى الانتقال الذي يتقعقع منه العَمَد .

والآمِـديّ علـى كثـرة مـا يدّعيـه مـن التنقيـب عـن علـوم العـرب ، إن كـان لـم يعـرف هـذا المثـل ومعنـاه فهـو طريـف ، وإن كـان قـد سَـمِعَه وجهـل أنَّ معنـى بيـت البحتـري يطابقـه فهـو أطـرف ، فأمّـا قولـه : (مـن مَلَّـة) فإنمـا أراد بـه مـن مَلَـلِ ، ومَلَّـة (فَعْلَـةَ) مـن المَلَـل ، وكيـف يكـون مـن تملِّـي العـيش ولـم يَسْـمعَ في تَمَلَّيت مَلَّة وهذا خطأ على خطأ "(4) .

---

(1) ينظر النظام : 5 /382 .

(2) ينظر ديوانه : 2/ 736 . وروي بلفظ (يتجاوز) بدل (يتطاول) .

(3) الموازنة : 2 /211 .

(4) أمـالي الشـريف المرتضـى : 1 /624. وينظـر أدب المرتضـى مـن سـيرته وآثـاره ، (عبـد الـرزاق محيـي الـدين) : 197 ، الطبعـة الأولـى ، مطبعـة المعـارف بغـداد ، 1957 .

ولـم يكـن المرتضـى مصـيباً فـي أكثـر نقـدهِ للأمِـديّ فكـان يغـالي فـي تخطئته ، ومن ذلك موقفه من شرح الآمِديّ لبيت أبي تمام :

زارنـي شُـخْصُهُ بِطَلْعَة ضَـيْمٍ عَـمَّرتْ مَـجْلسي مِنَ العُـوَّادِ (1)

فقـال : " (عَمَّـرت مَجلسـي مـن العُـوَّاد) معنـى لا حقيقـة لـه ، لأنّـا مـا رأينـا ولا سـمعنا أحـداً جـاءه عُـوَّاده يعودُونـه مـن الشّـيب ، ولا أن أحـداً أمرضَـه الشيب ولا عزَّاه المعزّون عن الشباب "(2) .

فقـد أثـار موقـف الآمِـديّ مـن شـرح هـذا البيـت ردّ المرتضـى عليـه فعـدّه ضـعفاً فـي التـدقيق فـي معـاني الشـعراء حـين قـال : " وهـذا مـن الآمِـديّ قلـة نقـد للشـعر وضـعف بصـيرة بـدقيق معانيـه التـي يغـوص عليهـا حـذّاق الشـعراء ، ولـم يـرد أبـو تمـام العيـادة الحقيقيـة التـي يغشـى فيهـا العـوّاد مجـالس المرضـى وذوي الأوجـاع ، وإنّمـا هـذه اسـتعارة وتشـبيه وإشـارة إلـى الغـرض خَفِيَّـة ، فكأنـه أراد أنّ شـخص الشـيب لمّـا زارنـي كَثُـر المتوجعـون لـي ، والمتأسـفون علـى شـبابي ، والمتوحشـون مـن مفارقتـه ، فكـأنّهم فـي مجلسـي عُـوَّاد لـي ، لأن مـن شـأن العائد للمريض أن يتوجَّع ويتفجّع "(3) .

وقـد نقـل ابـن المسـتوفي فـي كتابـه (النظـام) نقـد المرتضـى هـذا ، وبعـض أراء علمـاء اللغـة ، ومـن بيـنهم الآمِـديّ ، وأشـار إلـى أنـه لا عـذر لأبـي تمـام فـي هـذا البيـت ، فالخطـأ واقـع فـي معنـاه ، وإن حُمِـل علـى تأويـل معنـى أخـر(4) . ويبـدو أنّ نقـد المرتضـى للأمِـديّ لـم يكـن فـي محلّـه ، وأنَّ الصـواب مـا ذهـب إليـه الآمِـديّ مـن أنّ المعنـى لا حقيقـة لـه ، ودليـل ذلـك أن المرتضـى عـاد فـي موضـع أخـر مـن مصـنّفاته ، لينقـل رأيـاً أخـر غيـر الـذي قالـه فـي

---

(1) ينظر ديوانه : 75.

(2) الموازنة : 213/2.

(3) أمالي الشريف المرتضى : 1/ 613.

(4) النظام : 5 /274 –276 .

أماليه ، فذهب إلى أنّ أبا تمام أراد " الإخبار عن وجوب عيادته واستحقاقه لذلك بما نزل به ، فَجعل ما يجب أن يكون كائناً واقعاً ، وهذا له نظائر كثيرة في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب وأشعارهم ، قال الله عز وجل : ﴿ **وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾[1] وأنما المعنى : أنّه يجب أن يأمن ، فجعل قوة الوجوب واللزوم كأنه حصول ووقوع"[2] .

وهذا إغراق من المرتضى في تفسير المعنى لا حاجة له ، فقد " أثبت المرتضى بنقده هذا أنّه أجدر بالوصف الذي وصف به الآمِديّ : من قِلَّة النقد للشعر ، وضعف البصيرة بدقائق معاني الشعراء "[3] .

ومن شروح الأيات الشعرية التي تناولها الآمِديّ قول أبي تمام :

قَسَمَ الزَّمَانُ رُبُوعَهَا بَيْنَ الصَّبَاوَقَبُولهَا وَدَبورِهَا أَثْلاَثَا[4]

فقد أشار إلى أن أبا تمام قد أخطأ في معنى البيت لأنّ الصَّبَا هي القبول في كلام العرب ، وأشار إلى إجماع أهل اللغة على ذلك ، فلا خلاف بينهم في هذا[5] .

جاء في اللسان : " القَبول من الرياح الصبا ، لأنها تستدبر الدّبور وتستقبل باب الكعبة "[6] .

وقد زعم بعض أنصار أبي تمام " إنّما سمّيت الصَّبا قبولاً لأنّها تقابل الدَّبور ، فلعلَّه استعار هذا الاسم للدَّبور ، فقال : (بين الصبا وقبولها)

---

(1) آلِ عِمْرَانَ : الآية 97 .

(2) الشهاب في الشيب والشباب (الشريف المرتضى) : 11 ، مطبعة الجوانب ، القاهرة ، 1302 هـ .

(3) الموازنة : 2 /213 هامش رقم 2 للمحقق أحمد الصقر .

(4) ينظر ديوانه : 63.

(5) ينظر الموازنة : 1 /158.

(6) لسان العرب : (قبل) 14 /62 .

يريد الدَّبور ، لأنها تقابل الصبا ، فكأنّه أراد بين الصبا ومقابلتها أي الريح المقابلة لها "[1] .

وردّ الآمِديّ على ادعاء هذه الطائفة بأنّ هذا التأويل غَلَط من أوجه هي[2] :

1. إنّه ذكر الدَّبور في البيت مرَّة ، فلا يجوز أن يأتي به مرّة ثانية
2. إنّه ما سُمِع في لغة العرب (زيدٌ قبولك) بمعنى مُقَابلك ، وإنما خُصَّت الصَّبا وحدها بهذا الاسم لأنّها تأتي من الموضع الذي يُقْبِل منه النَّهار ، وهو مطلع الشمس ، ولو كان هذا جائزاً في لغة العرب ، أو مسموعاً لساغ أن تُسمَّى الشَّمالَ أيضاً قبولاً ، لأنها تقابل الجنوب ، أو أن تسمى الجنوب قبولاً ، لأنها تقابل الشمال ، فلا يجوز أن ينسب إلى العرب ما لم تقله ولم تنطق به .
3. إنّه قال : (بين الصَّبَا وقَبولها ودبورها أثلاثاً) ، وقوله : (أثلاثاً) يدلل أنّه أراد ثلاث رياحٍ ، وأنّه توهَّم أن القبول ريح غير الصبا .

ثم نقل الآمِديّ عن ابن الإعرابي أنه ذكر في نوادره أن القَبول " ريحٌ طَيِّبَةُ المَسّ ، لا أذى فيها ، سُمِّيَت قَبولاً لأنّ النفس تقبلها "[3] ، ولقد نقل ثعلب كلام شيخه وهو أنّ القبول سُمّيت قبولاً لأن النفس تقبلها[4] .

ولقد وافق الآمِديّ على أن يكون هذا المعنى مما نطقت به العرب ، ومثّل له بقول الأخطل :

فإنْ تبخَل سَدوسُ بِرْهَمِيْها فإنَّ الرّيحَ طَيّبَةٌ قَبولُ [1]

---

(1) الموازنة : 1 /158 – 159 .

(2) الموازنة : 159/1 .

(3) الموازنة : 160/1.

(4) لسان العرب : (قبل) 14 /62.

ونفى أن يكون أبو تمام قصد هذا المعنى ، وزعم بعض أنصار أبي تمام ، أنه حكى بعضهم عن (النضر بن شميل) أنّه قال : القبول ريح تلي الصَّبا ما بينها وبين الجنوب .

ونفى الآمِديّ هذا . أيضاً . وأشار إلى أنّه غير معروف ولا معمول عليه[2] .

ويبدو أن شروح الآمِديّ لم تكن مقبولة عند بعض علماء اللغّة فتناولها بالنقد ، ومن هذه الشروح شرحه لقول أبي تمام :

مَا لِامْرِئٍ خاضَ فِي بَحْرِ الْهَوَى عُمُرٌ

إلاَّ وَلِلَبْيْنِ مِنْهُ السَّهْلُ وَالْجَلَدُ [3]

فهذا عند الآمِديّ خطأ صريح من أبي تمام لأنّه جزَّأ العُمُر وهو مدة الحياة بأسرها فهو لا يتبعض فقال : " وهذا عندي خطأ إنْ كان أراد بالعُمُر مدة الحياة ، لأنّه اسم واحد للمدّة بأسرها ، فهو لا يتبعض فيقال : لكل جزء منه عُمُر ، فكما لا يقال : ما لزيدٍ رأس إلاّ وفيه شجّة ، أو ضربة ، وماله لسان إلاّ ذرب ، أو فصيح فكذلك لا يقال : ماله عُمُر إلا وهو قصير ، وإنما يسوّغ هذا فيما فوق الواحد مثل أن تقول ماله ضلع إلاّ مكسورة وماله يد إلا وفيها أثر "[4] .

وقد بسط المرزوقي (ت 421 هـ) في شرح ديوان الحماسة ، قول الآمِديّ هذا دون الإشارة إليه ، وذكر أنّ الخليل قال : أنّ العُمُر هو الحياة والبقاء ، وأنشد قول الشاعر :

---

(1) ينظر ديوانه : 126 ، وروي بلفظ (تمنع) بدل (تبخل) .

(2) الموازنة : 1 /164 .

(3) ينظر ديوانه : 97 .

(4) الموازنة : 225/1 .

وعَمِرتُ حَرْسَاً قبلَ مُجرَى داحسٍ لو كانَ للنَّفسِ اللَّجوجِ خُلُودُ (1)

ثم قال : " الذي قاله هذا المعترض . أي الآمِديّ . على أبي تمام يبطله ما حكيته عن الخليل في تفسير العُمْر ، والبيت الذي أنشدته ، ألا ترى أنّ قوله : (وعَمِرتُ حَرْسَاً قبلَ مُجرَى داحسٍ) يقتضي تبعيض عُمْره ، إذا كان ما بعده من عُمْر قد أفرده كمّا قبله ، وإذا كان الأمر على هذا جاز أن يُقال : كان عُمْري قبل مجرى دَاحسٍ أطيب من عُمْري بعده وفي القرآن ﴿ **فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا** ﴾(2) ، أي : بعض عُمْري فحذف المضاف "(3) .

ولم يقف الآمِديّ عند شرح الأبيات الشعرية بل تعدّاه إلى شروح آي الذكر الحكيم ، ومن ذلك شرحه لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** ﴾ (4) ، وقد ذكر أنّ أهل اللغة على خلاف في ذلك وليس لهذه اللفظة عندهم إلا وجهان(5) :

أحدهما : أن يكون ﴿ **فَمَا فَوْقَهَا** ﴾ ، أي : ما هو أكبر منها ، لأنّ البعوضة نهاية في الصغر ، فيكون المعنى أنّه تعالى لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين هذا الشيء الذي هو غاية الصغر إلى ما هو فوقه ، أي : ما زاد عليه وتجاوزه .

والوجه الأخر : أن يكون ﴿ **فَمَا فَوْقَهَا** ﴾ بمعنى فما فوقها في الصغر ، وهذا قول أبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرّد ، وأبي إسحاق الزجاج ، والكسائي من قبلهما ، وأبي عبيدة .

---

(1) البيت للبيد ، ينظر ديوانه : 112 ، تحقيق : د. إحسان عباس ، الكويت ، 1962م وفيه بلفظ (*وغَنيتُ سَبتاً*) بدل (عَمِرت حَرْساً) .

(2) يونس : 16.

(3) شرح ديوان الحماسة (المرزوقي) : 2 /714 ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، القاهرة ، 1951 . 1953 م .

(4) البقرة : 26.

(5) الموازنة : 1 /181 –182 .

ولقد ذكر الفَرَّاء جواز كلا الوجهين ، واستحسن الوجه الأول ، فقال : " الذي فوقها يريد أكبر منها ، وهو العنكبوت ، والذباب ، ولو جعلت في مثله من الكلام ﴿ **فَمَا فَوْقَهَا** ﴾ تريد أصغر منها لجاز ذلك ولست استحسنه ، لأنّ البعوضة كأنّها غاية في الصغر ، فأحبُّ إليَّ أن أجعلَ ما فوقها أكبر منها "[1] .

المبحث الثاني
الظواهر اللغوية

لقد ضمّ كتاب الموازنة مادة لغوية مهمة ، فقد عرض لبعض المترادفات ولطائفة من (المشترك اللَّفظي) ، وسنعرض ما يلقي الضوء على هذه الناحية من جهد الآمِديّ اللُّغويّ .

1- الترادف :

الترادف من الظواهر اللُّغويّة الموجودة في اللغة العربية ، فقد عُرِفَت هذه اللغة بكثرة ما وصف بالترادف من كلماتها ، وذكروا أيضاً بعض التعريفات لهذه الظاهرة فقد قيل في حدها : " هي الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد "[2] ، أو ما اختلف في لفظه واتفق معناه ، أو

---

(1) معاني القرآن (الفرَّاء) : 1 /20 –21 . الكشاف (الزمخشري) : 1 / 265 .

(2) المزهر في علوم اللغة ، (السيوطي) : 1 /402 ، تحقيق : مُحَمَّد أحمد جاد المولى ، ورفيقيه ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، (د . ت)

هـو أن يـدَلّ لفظـان علـى معنـى واحـد مثـل : أسـهب ، وأطنـب ، وأسـرف ، وأغرق بمعنى واحد[1] .

ويعـدّ سـيبويه أول مـن أقـر هـذه الظـاهرة ، وذلـك مـن خـلال مـا جـاء فـي تقسـيماته للألفـاظ حـين قـال : " اعلـم أنَّ مـن كلامهـم اخـتلاف اللفظـين لاخـتلاف المعنيـين ، واخـتلاف اللفظـين والمعنـى واحـد ، واتفـاق اللفظـين واخـتلاف المعنيـين "[2] . والـذي يعنينـا فـي هـذا التقسـيم ، التقسـيم الثـاني الـذي أطلـق عليـه فيمـا بعـد مصـطلح (التـرادف) ، وقـد اختلـف علمـاء اللغـة فـي إمكان وقوع هذه الظاهرة ، فانقسموا على ثلاثة فرق .

1. ففرقـة أثبتـت وجـود هـذه الظـاهرة ، وأقرتهـا علـى نحـو مطلـق ، واحتجـت لـذلك بـأنّ التـرادف معلـوم بالضـرورة ، وقـد سُـمِع عـن العـرب ألفـاظ مختلفـة بمعنـى واحـد كالحنطـة والبُـرّ والقمـح[3] ، وزاد هـؤلاء علـى ذلـك فقـالوا : " لـو كـان لكـل لفظـة معنـى غيـر معنـى الأخـرى لمـا أمكـن أن يعبِّـر عـن شـيء بغيـر عبارتـه ، وذلـك أنّـا نقـول فـي : (لا ريـب فيـه : لا شـك فيـه) ، فلـو كـان الريـب غيـر الشـك لكانـت العبـارة عـن معنـى الريـب بالشـك خطـأ "[4] . ومـن العلمـاء الـذين مثلـوا هـذه الطائفـة ، سـيبويه ، وقطـرب (ت 210 هـ) ، والأصـمعي ، وابـن

---

(1) ينظـر التـرادف فـي اللغـة ، (حـاكم مالـك لعيبـي) : 32 ، دار الحريـة للطباعـة ، بغـداد ، 1980 م . فصـول فـي فقـه العربيـة (رمضـان عبـد التـواب) : 309 ، الطبعـة الثانيـة ، مكتبـة الخـانجي للطباعـة والنشـر ، القـاهرة ، 1983 م . فقـه اللغـة (المبارك) : 99 ، مطبعة جامعة البصرة ، بغداد ، 1986 م .

(2) الكتاب : 24/1.

(3) المزهر في علوم اللغة : 1 /403.

(4) الصـاحبي فـي فقـه اللغـة وسـنن العـرب فـي كلامهـا ، (ابـن فـارس) : 97 . تحقيـق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة ، بيروت ، 1382 هـ – 1963 م .

خالويه[1] (ت 370 هـ) ، وهذا الأخير غالى في إقراره بوجود الترادف ، حتَّى أدعى أنّه جمع للأسد خمسمئة اسم ، وللحيَّة مئتين[2] وكان يحفظ للسيف خمسين اسماً[3] .

2. وفرقة أنكرت وجود الترادف على نحو مطلق ، ومنهم ابن الإعرابي ، وابن فارس (ت 395 هـ) ، وأبو هلال العسكري (ت 395 هـ)[4] .

3. وفرقة أخرى اعتدلت فأقرَّت الترادف دون غلوٍ فيه ، وضيّقت من حدوثه ، وسنّت له شروطاً ، ودعت إلى التدقيق في معاني الألفاظ المترادفة ، ومن هؤلاء ، الإمام فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) ، الذي قَصَر الترادف على ما يتطابق منه المعنيان بدون أدنى تفاوت[5] ، وتبعه في ذلك ضياء الدين بن الأثير[6] .

ويبدو أنَّ الآمِديّ ممَّن اعترفوا بالفروق اللُّغويّة بين الألفاظ التي يُظنُ أنّها مترادفة ، وذهب إلى أنّ هذا الضرب لا يصلح لأنْ يُوضع بعضه موضع بعض ، فقد أشار إلى هذا النوع من الألفاظ حين تحدث عن بيت البحتري :

---

(1) ينظر الأضداد (ابن الأنباري) : 81 ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، 1960 م .

(2) ينظر الصاحبي في فقه اللغة : 44 .

(3) ينظر المزهر في علوم اللغة : 1 /405.

(4) ينظر الصاحبي في فقه اللغة : 96 –97. الفروق اللغويّة ، (العسكري) : 12، القاهرة ، 1353 هـ . المزهر في علوم اللغة : 1 /399 –400.

(5) ينظر المزهر في علوم اللغة : 1 /402.

(6) ينظر الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، (ابن الأثير) : 14 ، تحقيق : مصطفى جواد ، وجميل سعيد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1956م

فَمُجَبَّلٌ، وَمُرَمَّلٌ، وَمُوَسَّدٌ، وَمُضَرَّجٌ، وَمُضَمَّخٌ، وَمُخَضَّبُ[1]

لقد أنكر الآمِديّ على من عاب هذا البيت وظنَّ أنّ البحتري أراد بقوله (مُضَرّج ومُضَمَّخ ومُخضّب) معنىً واحداً ، فقد أوضَحَ أنَّ في كل لفظة ما ليس في الأخرى " لأنَّ المُضَرَّج من الضَّرَج وهي الحمرة المشرقة التي ليست بقانية ، والمُضَمّخ يريد غلظ الدم ، وأنّه قد صار في متانة الطِيْب الذي يتضمّخ به ، والمخضَّب أراد أنّ الدّم قد خضّبه كما يخضَّب بالحنّاء ، فعني كل لفظة ما ليس في الأخرى "[2] ، لكن الآمِديّ في الوقت نفسه لم ينكر هذه الظاهرة فقد ذكر في كتاب (الموازنة) ألفاظاً مختلفة لمعنى واحد ، ومنها ما ذكر من أسماء (الدَّاهية) ، فقال : الداهية ، والبُجريَّة ، والدَرْدَبِيْس ، والمَرْمَرِيس ، والقَنْطَر[3] . وما ذكره الآمِديّ من أسماء للداهية موجود وثابت في كلام العرب ، وقد ذكره مصنفو المعجمات العربية[4] .

ومن الألفاظ الأخرى التي ذكرها : الظمآن ، والعطشان بمعنى واحد[5] ، وهذا يدَلّ على أنّ الآمِديّ كان يميل إلى مذهب الفريق الثالث الذي يدعو إلى التدقيق في معاني الكلمات التي يظن أول وهلة أنها مترادفة ، ومراعاة الفروق اللُّغويّة فيما بينها .

2. المشترك اللفظي :

---

(1) ينظر ديوانه : 1/ 684 .

المجدل : الذي رمى بالأرض . والمرمل : من رمل الثوب بالدم ، أي : لطّخه ، أو من رشّ عليه الرمل .

(2) الموازنة : 1 /400 –401 .

(3) ينظر الموازنة : 1 /301 – 305 .

(4) ينظر لسان العرب : (بجر) 40/4. تاج العروس : (بجر) 106/10 .

(5) ينظر الموازنة : 1/ 310 .

ومـن الظَّـواهر الدَّلاليّـة الأخـرى التـي عَـرَضَ لهـا الآمِـديّ ظـاهرة (المشـترك اللَّفظـي) الـذي عرُفـه العلمـاء بأنّـه : " اللَّفـظ الواحـد الـدَّال علـى معنيـين مختلفـين فـأكثر دلالـة علـى السـواء عنـد أهـل تلـك اللّغـة "[1] ، وأطلـق عليه سيبويه : " اتفاق اللَّفظين والمعنى مختلف "[2] .

ولا تقتصـر هـذه الظـاهرة علـى اللّغـة العربيَّـة ، فقـد أشـار ابـنُ سـنان الخفـاجي (ت 466 هـ) إلـى أنّ اللُّغـة الروميـة يوجـد فيهـا للاسـم الواحـد مدلولات مختلفة[3] .

أمّـا الآمِـديّ فقـد أقـرّ وجـود هـذه الظـاهرة فـي كـلام العـرب وأطلـق علـى الألفـاظ التـي تمثلهـا اسـم " الألفـاظ المشـتركة "[4] ، فتـابع بـذلك الكثيـر مـن علماء اللُّغة ممَّن أقرّوا هذه الظاهرة ومنهم : الخليل[5] ، وسيبويه .

وبـيَّن السـيوطي أنّ مـن النـاس مـن أوجـب وقـوع هـذه الظـاهرة فـي الكـلام ، وحجـتهم فـي ذلـك أنّ " المعـاني غيـر متناهيـة والألفـاظ متناهيـة ، فـإذا وزع لزم الاشتراك "[6] .

ولقـد أنكـر آخـرون هـذه الظـاهرة ومـنهم ابـن درسـتويه (ت 347 هـ) وتبعـه أبـو هـلال العسـكري ، فقـال : " وكمـا لا يجـوز أن يـدَلّ اللفـظ الواحـد علـى معنيـين ، فكـذلك لا يجـوز أن يكـون اللفظـان يـدلان علـى معنـى واحـد لأن في ذلك تكثيراً للُّغة بما لا فائدة منه "[7] .

---

(1) المزهر في علوم اللغة : 1 /369 .

(2) الكتاب : 1 / 24 .

(3) ينظر سر الفصاحة : 49 –50.

(4) ينظر الموازنة : 2 /34 .

(5) ينظـر العـين ، (الفراهيـدي) : (لـدم) 8 /46 ، تحقيـق : د . مهـدي المخزومـي ، ورفيقه ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 . 1985 .

(6) المزهر في علوم اللغة : 1 /369 .

(7) ينظر المزهر في علوم اللغة : 1 /384 .

ومـن الألفـاظ التـي ذكرهـا الآمِـديّ لفظـة (الشَـطْر) ، فقـد أوضـح أنهـا تـأتي بمعنـى الجانـب ، أو الناحيـة تـارة ويـراد بهـا (نصـف) الشـيء تـارة أخـرى ، فقـال : " شـطر الشـيء جانبـه وناحيتـه ، قـال الله عـزّ وجـل : ﴿ **فَـوَلِّ وَجْهَـكَ شَـطْرَ الْمَسْـجِدِ** ﴾ [1] ، أي ناحيتـه ، وقـد يـراد بالشـطر نصـف الشـيء ، يقـال : شـاطرتك مـالي ، أي : ناصـفتك ، فهـذا الأكثـر والأعـمُّ فيمـا يسـتعملون "[2] .

والاسـتعمال الـذي ذكـره الآمِـديّ لهـذه اللَّفظـة هـو المتَّفـق عليـه عنـد أكثـر اللُّغـويّين ، فالشـطر نصـف الشـيء ، أو جـزؤه ، أو ناحيتـه وقصـده[3] أمّـا الآيـة التـي استشـهد بهـا الآمِـديّ ، فـلا خـلاف فـي أنّ المقصـود بهـا ناحيتـه أو جهته ، أو تلقاءه[4] .

ومـن هـذه الألفـاظ التـي ذكرهـا الآمِـديّ لفظـة (الشـجن) التـي قـال : إنهـا تُطلـق علـى الحاجـة ، وتطلـق علـى الهـم والحَـزَن وكـذلك لفظـة (الطلـل) التـي ذهـب إلـى أنهـا تـدلّ علـى أثـر الـدار ومـا شـخص منهـا ، وتـدلّ علـى شـخص الإنسـان وقامتـه[5] ، ويبـدو أنّ الآمِـديّ لـم يعتـرض علـى هـذه الظـاهرة ، فوافـق بـذلك أكثـر علمـاء اللغـة الـذين وافقـوا علـى وجـود هـذه الظـاهرة فـي اللَّغـة " لأنـه لا يَمتنـع عَقـلاً أن يضـع واحـد مـن أهـل اللغـة لفظـاً واحـداً علـى معنيـين مختلفين مـن خـلال الوضـع الأول علـى طريقـة البَـدَل ويوافقـه علـى ذلـك البـاقون ، أو أن يتفـق وضـع إحـدى القبيلتـين للاسـم علـى معنـى حقيقـة ، ووضـع

---

(1) البقرة : 150.

(2) الموازنة : 1 /252 .

(3) لسـان العـرب : (شـطر) 4 /406 – 408. تـاج العـروس : (شـطر) 12/ 168 – 169.

(4) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 1 /84. الكشاف : 1 / 322 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /548 .

الأخرى لـه بـازاء معنـى أخـر مـن غيـر شـعور لكـل واحـد بمـا وضـعته الأخـرى ، ثم يشتهر الوضعان ويخفى سببه "[1] .

3- الأضداد :

الأضـداد فـي المصـطلح اللُّغـويّ تعنـي : انصـراف الألفـاظ إلـى معنيـين ضدين نحو : الجون للأسود والأبيض ، والجلل للكبير والصغير[2] .

وعلى هذا يكون التضاد نوعاً خاصاً من المشترك اللفظي[3] .

وكـان حـال اللُّغـويّين فـي الأضـداد كحـالهم فـي التـرادف والمشـترك اللفظي ، فقد انقسموا أزاءه على فريقين :

1. الأول أثبـت هـذه الظـاهرة وأقـرَّ بوقوعهـا فـي كـلام العـرب ، ومـنهم الخليـل ، وسـيبويه ، وأبـو عبيـد القاسـم بـن سـلاّم ، وابـن قتيبـة ، والمبـرِّد ، وابـن دريـد ، وابـن فـارس ، والثعـالبي (ت 429 هـ) ، والسـيوطي ، وآخـرون[4] ، ولقـد علـل بعـض اللُّغـويّين هـذه الظـاهرة بـأنّ الواقـع علـى معنيـين متضـادين هـو لمعنـى واحـد فـي الأصـل ، وأنّ اجتماعـه علـى معنيـين متضـادين حاصـلاً نـن تـداخل اللغـات فيمـا بينهـا قـال أبـو بكـر الأنبـاري (ت 328 هـ) : " إذا وقـع الحـرف علـى معنيـين متضـادين ، فمحـال أن يكـون العربـي أوقعـه عليهمـا بمسـاواة منـه بينهمـا ، ولكـن أحـد المعنيـين لحـيّ مـن العـرب ، والمعنـى الأخـر لحـيُ غيـره ، ثـم سَـمِع

---

(1) رواية اللغة (عبد الحميد الشلقاني) : 232 .

(2) الصـاحبي فـي فقـه اللغـة : 97 –98. الأضـداد فـي كـلام العـرب ، أبـو الطيـب اللغـوي : 1 /1 ، تحقيـق : عـزة حسـن ، مطبوعـات المجمـع العلمـي ، دمشـق ، 1963 م : 99 . المزهر في علوم اللغة : 1/ 387 –388.

(3) ينظـر فصـول فـي فقـه العربيـة : 293. فقـه اللغـة (الضـامن) : 72 ، دار الحكمـة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 م .

(4) ينظـر المزهـر فـي علـوم اللغـة : 1 /387. فقـه اللغـة (الـوافي) : 187 الطبعـة الرابعـة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1956 م . فقه اللغة (الضامن) : 73.

بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء "[1] ، ويرى لغوي أخر أن سبب نشوء هذه الظاهرة هو الاستعارة ، أي أنّ اللفظة جاءت لمعنى ثم استعيدت بعد ذلك لمعنى أخر "[2] .

2. أما الفريق الثاني فلم يقر الأضداد ، ولم يعترف بوجودها في اللغة وعلى رأس هذا الفريق ، ابن درستويه[3] ، فقد أنكر هؤلاء أن يضع الواضع اللفظ للدلالة على المعنى وضدّه[4] ، ولقد ردّ ابن الأنباري على قولهم بأن كلام العرب يستوفي معناه من خلال سياق الكلام ، فلا ضرر من وقوع اللفظ على معنيين متضادين لأن السياق هو الذي يحكم المعنى المقصود ، فقال : " إنَّ كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوّلُه بآخِره ولا يُعرف معنى الخطاب إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظ على المعنيين المتضادين لأنهما يتقدمها ، ويأتي بعدها ما يدَلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلّم والإخبار إلا معنى واحد "[5] .

أما الآمِديّ فقد أقرّ بوجود هذه الظاهرة في كلام العرب ، وذكر لنا شواهدَ منها ، لكنّه لم يوسع في مفهومها بل ضيَّقه ، وتمثّل هذا برفضه لبعض الألفاظ التي حُملت على الأضداد ، وهذا هو الذي دفعه إلى أن يؤلف كتاباً خاصاً يوضح فيه الأحوال من الأضداد سمّاه (الحروف من الأصول في الأضداد)[6] ، ولكنه لم يصل إلينا ، وهو الذي جعل الكثير

---

(1)الأضداد (ابن الأنباري) : 11 –12 .

(2) المخصص ، (ابن سيده) : 13 /359 ، بولاق 1318 هـ . 1320 هـ .

(3) ينظر المزهر في علوم اللغة : 1 / 397 .

(4) ينظر المزهر في علوم اللغة : 1/ 401 .

(5) الأضداد (ابن الأنباري) : 2. ينظر المزهر في علوم اللغة : 1 /397 – 398 .

(6) ينظر مُعْجَمُ الأُدَباء : 8 /86 .

مـن الدارسـين والمحـدثين يظنَّـون أنّ الآمِـديّ كـان منكـراً للأضـداد ، والحـق أنّـه ممـن قـال بهـا ، ولكـن حكمهـم هـذا جـاء متسـرعاً ، أو حاصـلاً مـن عـدم الإحاطة بفكر الآمِديّ اللُّغويّ ولا سيما ما ضمّه كتابه (الموازنة) [1] .

ويتلخص موقف الآمِديّ من الأضداد باتجاهين :

1 . ألفاظ وصفها بأنها من الأضداد ومنها :

أ . الجَوْن : التـي عـدّها الآمِـديّ مـن الأضـداد فقـال : " والجـون الأسـود ، والجـون الأبـيض وهـو مـن الأسـماء المتضـادة "[2] ، ودليـل ذلـك أن الآمِـديّ فسرها فـي إحدى الأبيات بأنها السواد ، ثم عاد فـي غيـر موضـع آخـر ليفسـرها بالبياض[3] .

ب . عَفَـا : وعفـا عنـد الآمِـديّ مـن الأضـداد ، إذ يقـال : عفـا شـعره إذا أكثـر ، وعفـا إذا نقـص[4] . ويتفـق أكثـر اللُّغـويّين علـى أنهـا مـن الأضـداد[5] ، وعفـا بمعنـى كثـر هـو الأشـهر فـي الاسـتعمال لورودهـا فـي القـرآن الكـريم فـي قولـه تعـالى : ﴿ **حَتَّـــى عَفَـــوْا** ﴾ [6] ، أي : حتَّـى كثـروا[7] . ومنـه

---

(1) ينظـر الأضـداد فـي اللغـة ، (آل ياسـين) : 251 ، الدراسـات اللغويـة عنـد العـرب إلـى نهايـة القـرن الثالـث ، (آل ياسـين) : 421 – 422 ، الطبعـة الأولـى ، بيـروت لبنـان ، 1980 م . فقه اللغة (الضامن) : 73 –74 .

(2) الموازنـة : 1 / 485. وينظـر الأضـداد (الأصـمعي) : 36 الأضـداد ، الأصـمعي ، نشـر : د . أوغسـت همفـر ، المطبعـة الكاثوليكيـة للآبـاء اليسـوعيين ، بيـروت ، لبنـان . 1912 م . الأضداد (السجستاني) : 91 نشر مع كتاب الأضداد (الأصمعي)

(3) ينظر الموازنة : 1 /485 . و 206/2 .

(4) الموازنة : 1/ 536 .

(5) ينظر الأضداد (ابن الأنباري) : 86 .

(6) الأعراف : 95 .

(7) ينظر الأضداد (الأصمعي) : 8. الكشاف : 2 /98 .

حـديث الرسـول . صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ . فـي الحـث علـى إطـلاق اللحـى : « **اعْفُوا اللِّحَى** »[1] .

ج . القُرْحَـان : والقرحـان مـن الأضـداد . أيضـاً . قـال الآمِـديّ : " هـو الـذي لـم يخـرج بـه الجُـدري ولـيس بـه آثـاره ، ولا لآثـار غيـره مـن القـروح . وقيـل : لـه قُرْحَـان علـى العكـس ، كمـا قيـل للأسـود : أبـو البيضـاء ، والمَهْلكـة مفازة "[2] .

ويشـير اللُّغويّـون إلـى أن مـن أغـراض اسـتعمال الأضـداد فـي كـلام العـرب هـو (التفـاؤل) فهـم يفـرُّون مـن الألفـاظ ذوات المعنـى الـذي يبعـث التشـاؤم إلـى الألفـاظ التـي تبعـث التفـاؤل[3] ، ومـن هـذه الألفـاظ : القرحـان التي ذكرها الآمِديّ .

ج . تَشَـعَّب : أشـار الآمِـديّ إلـى أن (تَشَـعَّب) مـن الأضـداد ، وأوضـح فـي أثنـاء حديثـه عـن هـذه اللفظـة أثـر السـياق فـي تحديـد المعنـى المقصود .

أورد الآمِديّ قول أبي تمام :

تُصَدعُ شَمْلَ القَلْبِ مِن كل وِجْهَةٍ وَتَشْعَبُهُ بالبَث مِنْ كل مَشْعَب [4]

---

(1) متفـق عليـه ، صـحيح البخـاري : 5/ 2209 رقـم (5553) ، تحقيـق : د . مصـطفى ديـب البغـا ، دار ابـن كثيـر , اليمامـة ، بيـروت ، الطبعـة الثالثـة ، 1407هـ – 1987 م . صحيح مسلم : 1 /222 رقم (259) .

(2) الموازنة : 1 /543 .

(3) الأضـداد (الأصـمعي) : 57. الأضـداد (ابـن السـكيت) : 192 نشـر : د . أوغسـت هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، لبنان . 1912 م

(4) ينظر ديوانه : 25 .

فقال : " وقوله : (تُصَدعُ شَمْلَ القَلْبِ) ، (وَتَشْعَبُهُ) بمعنى واحد ولولا قوله (بالبثّ) لصلح أن يكون تشعبه : تضم أجزاءه وتلائم بينها ، لأن شَعَبَ من الأضداد يكون جمعت وفرَّقت "[1] .

ولا خلاف بين اللُّغويّين أنّ (شَعب) من الأضداد ، فقد تناولوا هذه اللفظة في أكثر الكتب التي تحدثت عن الأضداد . قال الأصمعي : " شَعَبتُ الشيء إذا أصلَحتهُ وجَمَعَتَهُ وشَعَّبْتُه إذا شَقَّقْتهُ وفرَّقته ، ومنه سميت المنيَّة شَعُوب لأنها تُفرِّق "[2] . ولا يخفى على أحد بعد ذلك أن الآمِديّ من المقرّين لهذه الظاهرة ، وليس كما زعم بعض الدارسين المحدثين من أنه منكر لها .

2 . ألفاظ أخرى أنكر الآمِديّ أن تكون من الأضداد ، وأوضح الأصل اللُّغويّ فيها ، ومنها :

أ . دون : إن لفظة دون من الألفاظ التي أنكر الآمِديّ أن تكون من الأضداد عند كلامه على قول أبي تمام :

الودُّ للقُرْبى، ولَكِنْ عُرْفُهُ للأَبعَدِ الأَوْطَانِ دُونَ الأَقْرَبِ [3]

فقد زعم بعض أنصار أبي تمام أن (دون) هنا بمعنى أمام ، وأنها تأتي بمعنى خلف ، فهي من الأضداد ، كأنَّ الشاعر أراد في قوله : (دون) الأقرب ، أي : أمام عرفه في الأقرب[4] ، فرفض الآمِديّ زعمهم هذا ، وأشار إلى المعنى الحقيقي لهذه اللفظة ، وما يلفها من إبهام لكثرة وجوه استعمالها وتأديتها لمعان مختلفة ، فقال : " وأن معناها عند أهل اللغة العربية التقصير عن الغاية ، وإذا كان الشيء وراء الشيء ، أو أمامه ، أو

---

(1) الموازنة : 2 /110 .

(2) الأضداد (الأصمعي) : 7. وينظر الأضداد (السجستاني) : 53.

(3) ينظر ديوانه : 14 .

(4) الموازنة : 1 /181 .

يَمْنَة منه ، أو شأمه ، صَلح في ذلك كلّه أن تقول : هو دونه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (بيوت بني فلان دون الحَرَّة) صلح أن تكون دونها إلى مهبِّ الشمال ، أو إلى مَهَبِّ الجنوب ، أو إلى غيرها من الجهات فلا يعلم المخاطب أي الجهات التي تعني ، فليس هذا من الأضداد في شيء ، وإنما جعلها قوم من الأضداد لَّما رأوها تُستعمل في هذه الوجوه لما فيها من الإبهام "[1] .

ويبدوا أن الآمِديّ على حقّ في إخراج هذه الكلمة من الأضداد ووصفه إياها بأنها مبهمة إذ إن لهذه اللفظة الكثير من المعاني . جاء في اللسان : " لـ(دون) تسعة معانٍ تكون بمعنى : قبل ، ومعنى أمام ، وبمعنى وراء ، وبمعنى تحت ، وبمعنى فوق ، وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم ، وبمعنى الشريف ، وبمعنى الأمر ، وبمعنى الوعيد ، وبمعنى الإغراء "[2] .

فهي بهذا أقرب إلى المشترك اللفظي منها إلى الأضداد ، لاحتمال إرادة عدة معان بها ، وقد زاد الرضي الاستربادي (ت 686 هـ) لـ(دون) معنيين آخرين :

أحدهما : أن تكون بمعنى (أسفل) وتكون حينئذٍ منصرفة .

والآخر : أن تكون بمعنى (غير) ولا تكون منصرفة بهذا المعنى[3] .

ب . وراء : تعدّ هذه الكلمة من الأضداد عند أكثر اللُّغويّين العرب فهي بمعنى (خلف) وبمعنى (أمام)[1] ، إلا أن الآمِديّ يرى أنها ليست

---

(1) الموازنة : 1/ 182.

(2) لسان العرب : (دون) 17 /69 .

(3) ينظر شرح الكافية : 1 /205.

مـن الأضـداد موضـحاً الأصـل اللُّغـويّ لاسـتعمال هـذه اللفظـة ، " فهـي مـن المُـواراة والاسـتتار ، اسـتتر عنـك فهـو وراء : خلفـك كـان ، أو قـدَّامك ، هـذا إذا لـم تـره ولـم تشـاهده ، فأمّـا إذا رأيتـه ، فـلا يكـون أمامـك وراء "[2] . واستشـهد على ذلك بقول لبيد بن ربيعة :

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي لُزُومُ العَصَا تُحْنَى عليها الأَصابِعُ[3]

فقـد أشـار الآمِـديّ إلـى أن (وَرَائِـي) فـي البيـت المـذكور بمعنـى (أمـامي) ، والـذي يوضـح ذلـك عجـز البيـت لأنّـه يـرى نفسـه وقـد لـزم العصـا[4] .

وحمـل قولـه تعـالى : ﴿ **وَكَـانَ وَرَاءَهُـمْ مَلِـكٌ يَأْخُـذُ كُـلَّ سَـفِينَةٍ غَصْـبًا** ﴾[5] علـى هـذا المعنـى ، وعلـل صـلاحية ذلـك " بـأنهم لـم يعـاينوه ولـم يشاهدوه "[6] فصلح أن تكون (وراء) في الآية بمعنى أمام .

ج . البَـيْن : وهـذه اللفظـة أيضـاً مـن الأضـداد عنـد اللُّغـويّين ، فهـو مصـدر مـن : بَـانَ يَبْـينُ بينـاً ، إذا فـارق ، ويكـون بمعنـى الاتصـال أيضاً[7] .

أمـا الآمِـديّ فقـد أنكـر أن تكـون مـن الأضـداد موضـحاً أنّ معناهـا فـي اللغـة الحـدُّ والقطـع بـين الشـيئين فقـال : " وبعـض أهـل اللغـة يقـول : (البـين)

---

(1) ينظـر الأضـداد (الأصـمعي) : 24. الأضـداد (السجسـتاني) : 82 –83 . الأضداد (ابن السكيت) : 175 . الأضداد (ابن الأنباري) : 68 .

(2) الموازنة : 1 /182 .

(3) ينظر ديوانه : 88 .

(4) الموازنة : 1 /183 .

(5) الكهف : 79 .

(6) الموازنة : 1 /183 .

(7) الأضـداد (الأصـمعي) : 52 . الأضـداد (ابـن السـكيت) : 175 . الأضـداد (ابـن الأنباري) : 68 .

مـن الأضـداد ، يكـون الاتصـال ويكـون الافتـراق . ولـيس الأمـر كـذلك ، بـل البـين : الحـدُّ ، والقطـع بـين الشـيئين ، والـذي يتميـزَّ بـه الحيّـزان أحـدهما عـن الآخـر يقـال : وصـلت بينهمـا وفرّقـت بينهمـا ، وبعّـدت بينهمـا ، فيصـلح ذلـك كلَّه منه ، لأنّه الحدُّ والبرزخُ لا أنَّه الاتصال والافتراقُ "[1] .

المبحث الثالث

التطوُّر الدَّلاليّ

التطـوُّر الـدَّلاليّ يعنـي : تغييـر الكلمـات عـن أصـل وضـعها اللُّغـويّ وضـروبها إلـى معـانٍ أُخـر . ولقـد نقلـت المعجمـات العربيَّـة بـين أيـدينا الكثيـر مـن مظـاهر هـذا التطـور ، وكشـفت عـن اهتمـام علمـاء اللَّغـة العربيَّـة بدراسـة دلالـة الألفـاظ ، فاللغـة كـائن حـيّ تخضـع لمـا يخضـع لـه الكـائن فـي نمـوه ونشـأته وتطـوّره . فهـي ظـاهرة اجتماعيَّـة ، تتطـور بتطـور المجتمـع[2] فيصـيبها التغييـر ، ويلحـق ألفاظهـا مـا يلحقهـا مـن هـذا التغييـر . والتطـور الـدَّلاليّ جانـب مـن جوانـب التطـور اللُّغـويّ إلـى جانـب تطـور أصـوات المفـردات ، وأبنيتها .

وهـذا التطـور لا سـلطة لأحـد فـي وجـوده ، أو عدمـه ، فهـو يجـري علـى وفـق قـوانين لغويَّـة تقـرَّره ، ولا يحـدث اعتباطـاً ، أو تَبَعَـاً للأهـواء والمصـادفات[3] .

---

(1) الموازنة : 2/ 35 .

(2) ينظـر لحـن العامـة والتطـور اللغـوي (د . رمضـان عبـد التـواب) : 30 ، الطبعـة الأولى ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1967 م .

(3) ينظـر لحـن العامـة والتطـور اللغـوي : 30. لحـن العامـة فـي ضـوء الدراسـات الحديثـة (عبـد العزيـز معـد) ، : 279 د ، الـدار القوميـة للطباعـة والنشـر ، القـاهرة ، (د . ت) . علـم اللغـة (الـوافي) : 313 الطبعـة السـابعة ، إدارة نهضـة مصـر للطباعة والنشر ، لقاهرة ، (د . ت) .

ويتمثل التطوُّر الدَّلاليّ في اتجاهين[1] :

أحدهما : لا شعوري ، وهو الذي ينشأ دونما تعمد ، أو قصد .

والآخر : مقصود تقوم به المجاميع اللُّغويّة والهيئات العلمَّية المعنيَّة باللّغة .

وأهم مظاهر التطور الدَّلاليّ التي ذكرها المحدثون هي[2] :

1. تخصيص الدَّلالة وتضييق المعنى : وهو أن تقتصر الدَّلالة العامة للمفردة على بعض أجزائها ، فيضيق مدلولها قياساً إلى ما سبق ، وهذا الضرب أكثر شيوعاً من التعميم في تطور الدَّلالة .
2. تعميم الدَّلالة وتوسيع المعنى : ويراد به أن تتوسع دلالة المفردة فتنتقل من دلالةٍ خاصةٍ إلى دلالةٍ عامة أشمل منها . وتعميم الدَّلالة أقل شيوعاً من تخصيصها في التطور الدَّلاليّ .
3. انتقال مجرى الدَّلالة : وهو أن تنتقل المفردة من مجال إلى مجال آخر لوجود مناسبة بين المجالين ، ويجري ذلك على سبيلين :

أ. الاستعارة : وذلك بأن ينتقل مجال الدَّلالة لعلاقة ، المشابهة بين المدلولين .

ب. المجاز المرسل : وذلك بانتقال مجال الدَّلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين .

ومن أهم علاقات المجاز المرسل : السببية ، والحالية ، والمحلية . ولقد التفت الآمِديّ كما التفت غيره من علماء اللّغة إلى ظاهرة التطور الدَّلاليّ التي تلحق بعض المفردات ، فاتسم موقفه منها بالتشدُّد والتدقيق

---

(1) ينظر دلالة الألفاظ (إبراهيم أنيس) : 134. لحن العامة والتطور اللغوي : 57 .

(2) ينظر دلالة الألفاظ : 152 –167. لحن العامة والتطور اللغوي : 58 . لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة : 281 – 288 . الترادف في اللغة : 21 –25 .

والـرفض فـي أغلـب الأوقـات ، وسـنعرض هاهنـا بعـض الأمثلـة التـي وردت عـن هذه الظاهرة التي عكست موقف الآمِديّ منها :

1 . توسيع الدَّلالة وتضييقها :

لقـد رفـض الآمِـديّ فـي كثيـر مـن المواضـع اسـتعمال بعـض الألفـاظ فـي غيـر المسـموع مـن معانيهـا ، ومنهـا مـا أخـذه علـى أبـي تمـام لاسـتعماله (الايّم) بمعنى (الثيِّب) في قوله :

وَصنيعةٍ لَكَ ثَيبٍ أَهَنْيَتَها وهْيَ الكَعابُ لِعَائذٍ بِكَ مُضْرمِ

حَلَّت مَحلَّ البكرِ مِنْ مُعْطىً وقَدْ زُفَّتْ مِن المُعطى زِفَافَ الأَيمِ[1]

فقـال : " الايّـم هـي التـي لا زوج لهـا ، بكـر أكانـت ، أو ثيِّبـاً ، قـال الله عـزّ وجـلّ : ﴿ **وَأَنكِحُـوا الأَيَـامَى مِـنْكُمْ وَالصَّـالِحِينَ مِـنْ عِبَـادِكُمْ وَإِمَـائِكُمْ** ﴾[2] ، أفتـراه أراد : أَنكحـوا الثيبـات مـن النسـاء دون الأبكـار ؟ إنمـا أراد تبـارك اسـمه أَنكحـوا النسـاء اللـواتي لا أزواج لهـنَّ ، فالثيِّـب والبكـر والصـغيرة والكبيـرة ممَّن لا زوج لها تدخل في الآية "[3] .

وقـد أشـار الآمِـديّ فـي موضـع آخـر إلـى أن البحتـري وقـع فـي الخطـأ نفسه بقوله :

تَشُقُّ عليه الريح كلَّ عشيَّةٍ جُيُوْب الغَمام بَيْن بِكرٍ وأيمِ[4]

فقـال : " وهـذا . أيضـاً . غلـط ، لأنّـه ظـن أنّ الأيـمَّ هـي الثيـب ، وقـد غلط في مثله أبو تمام "[5] .

---

(1) ينظر ديوانه : 313 .

(2) النور : 32 .

(3) الموازنة : 1/ 167 .

(4) ينظر ديوانه : 3/ 1945 .

(5) الموازنة : 1 /376 .

وقد علق الدكتور " إحسان عباس " على نقد الآمِديّ الأول لبيت أبي تمام قائلاً :

" إنّ الألفاظ تتزلق أحياناً انزلاقاً يسيراً عمّا وضعت له بمرور الزمن ، وهذا مبدأ لا يحترمه أمثال الآمِديّ القائلون بالتدقيق "[1] .

وقد ذهب اللُّغويّون إلى أنّ (الأيِّم) في أصل اللغة هي التي لا زوج لها ، بكراً كانت ، أو ثيباً[2] .

أما (الثَّيِّب) فهي المرأة التي تزوّجت وفارقت زوجها[3] .

وهذا الكلام يؤيد موقف الآمِديّ لأنّ الثيَّب تدخل في الأيَّم لمفارقتها زوجها . واللافت للنظر أن الآمِديّ أجاز إقامة (الكَعَاب) مقام (البكر) في البيت الأول من قول أبي تمام ، وعلل ذلك بأن " لفظة كَعَاب تدلّ بصيغتها على صغر السن . كما عرَّفتك . ، فهي في الأكثر تكون بكراً غير مفترعة ولذلك استحسنوا أن أقاموا الكعاب مقام البكر "[4] .

ومن الألفاظ الأخرى التي اعتراها بعض التطور الدَّلاليّ لفظة (الصَلَف) التي لم يرض الآمِديّ استعمالها بمعنى التَّيْه والكِبْر في قول أبي تمام :

ما مُقْرِبٌ يَخْتَالُ في أشطانهِ مَلأن من صَلَفٍ به وتَلَهْوُقِ[5]

قال الآمِديّ :

---

(1) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، (إحسان عباس) : 179 ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 1971 م . وينظر النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري :

(2) ينظر لسان العرب : (أيم) 12/ 39 .

(3) ينظر لسان العرب : (ثيب) 2 /295. تاج العروس : (ثيب) 4/ 95.

(4) الموازنة : 1 /169 .

(5) ينظر ديوانه : 211 .

" قولـه : (*مَـلأن مـن صَـلَفٍ بـه*) يريـد التِّيْـه والكِبْـر ، وهـذا مـذهب العامـة فـي هـذه اللفظـة ، فإنَّهـا لا تسـتعملها علـى هـذا المعنـى وإنمـا تقـول : قـد صَـلِفَت المـرأة عنـد زوجهـا ، إذا لـم تَحْـظَ عنـده ، وصَـلِفَ الرجـل كـذلك إذا كانت زوجته تكرهه "[1] .

وذكـر الـدكتور مُحَمَّـد علـي النجـار أن خـروج معنـى الصـلف إلـى معنـى الكِبَر من الأخطاء اللغوية الشائعة في ذلك العصر[2] .

2 . انتقال مجرى الدَّلالة :

ومـن مظـاهر التطـور الـدَّلاليّ انتقـال المفـردة مـن مجـال إلـى مجـال آخـر لعلاقـة المناسـبة بـين المجـالين ، وقـد ذكـر الآمِـديّ مـن ذلـك لفظـة (الالتـدام) ، فالالتـدام فـي أصـل الوضـع اللُّغـويّ هـو دق الشـيء علـى الشـيء ثـم انتقلـت هـذه اللفظـة لتـدل علـى ضـرب المـرأة لصـدرها[3] ، وتأسيسـاً علـى مـا تقـدم فقـد عـاب الآمِـديّ أبـا تمـام لاسـتعماله (اللَّـدم) للدَّلالـة علـى ضـرب الخدود في قوله :

لَهَا مِنْ لَوْعةِ البَيْنِ التدامُ يُعِيْدُ بنفسجاً وَرَدَ الخُدودِ[4]

فقـال : " والتـدام النسـاء فـي النياحـة ، إنمـا هـو ضـرب الصُّـدور ، واللّطـم هو ضرب الخدود ؛ هذا المستعمل المعروف في كلامهم .

فـاللطم هـو الـذي يعيـد بنفسـجاً وَرَدَ الخُـدود لا الالتـدام ، لأنّ الالتـدام : أن تأخـذ المـرأة جلـداً ، أو نَعـلاً فَتَـدُقُّ بـه صـدرها ... فجعـل أبـو تمـام لطـم الوجه لَدْماً "[1] .

---

(1) الموازنة : 1 /246 .

(2) الأخطـاء اللغويـة الشـائعة ، (النجـار) ، : 20 ، معهـد الدراسـات العربيـة العاليـة ، 1960 م .

(3) العين : (لدم) 8 /24 .

(4) ينظر ديوانه : 104 .

ولعل هذه اللفظة تغيّرت لتشمل معنى (اللطم) وكانت في أصل وضعها في اللغة تدلّ على ضرب الصدور ، وقد أشار بعض اللُّغويّين إلى أن اللطم واللّدم واحد لا فرق بينهما[2] .

ومن الألفاظ التي أشار الآمِديّ إلى انتقال مجرى دلالتها عن أصل وضعها اللُّغويّ لفظة (الثُّغرة) التي انتقلت دلالتها إلى معانٍ أخر فقال : " الثُّغرة هي الفُرجة والثُّلمة تكون في الشيء ، ولذلك سمّي كلّ بلدٍ جاور عدواً ثغراً ، كأن معناه أنه مكشوف للعدو ، فلذلك قيل : قد سدَّ الثَّغر بالرجال ... وأصله من ثغر الإنسان لأنّه أوّل ما يقابلك من أسنانه وأول ما يظهر عند الكلام "[3] .

المبحث الرابع
مسائل
دلالية أخرى

1. ملاءمة اللفظ للمعنى :

لقد عُني الآمِديّ في أثناء نقده ألفاظ الشاعرين ، وما تؤديه من معانٍ لغرض الوصول إلى فكرة الشاعر وما يقصد إليه ، فكان يحكم بالجودة والرداءة على الطائيين من خلال تتبعه للألفاظ وموافقتها للمعاني التي عبر بها عنها ، لذلك كان يصف أبا تمام بأن الله قد أغراه بوضع الألفاظ في غير مواضعها ، لأنه كان يعبر بها عن معان لم يعهد أن العرب عبرت بها عنها[4] .

---

(1) الموازنة : 2 /30.

(2) لسان العرب : (لدم) 12 /539 .

(3) الموازنة : 2 /214 .

(4) ينظر الموازنة : 1 /239 .

ومـن الـذين أشـاروا إلـى ضـرورة ملاءمـة اللفـظ للمعنـى الجـاحظ فقـال : " ولكـل ضـرب مـن الحـديث ضـرب مـن اللفـظ ، ولكـل نـوع مـن المعـاني نـوع مـن الأسـماء ، فالحـذف للحـذف ، والخفيـف للتخفيـف ، والجـزل للجـزل "[1] .

ومـن الأمثلـة علـى هـذا الضـرب مـا أخـذه الآمِـديّ علـى أبـي تمـام فـي قوله :

وقد ظُلِّلت أَعْنَاقُ أَعْلامِهِ ضُحَىً بِعُقْبَانِ طيرٍ في الدِّماءِ نواهل[2]

فلفظـة (نواهـل) لـم تكـن هـي الملائمـة للمعنـى ، فقـال : " نواهـل مـن النَّهـل وهـو الشُّـرب الأوّل . والعَلَـلُ : الشـرب بعـد الشـرب ، والعقبـان وسـائر جوارح الطير لا تشرب الدماء ، وإنما تأكل اللحوم "[3] .

وكـذلك مـا أخـذه علـى البحتـري مـن اسـتعماله لفظـة (التَّعنيـف) فـي سياق المدح في قوله :

لاَ العَذْلُ يَرْدَعُه ولاَ الـ تَّعنيفُ عن كَرَمٍ يَصُدُّه [4]

فقـال : " وهـذا عنـدي مـن أهجـى مـا مـدح بـه خليفـة وأقبحـه ، ومـن ذا يُعَنِّـف الخليفـة ، أو يَصُـدُّه ؟ أنّ هـذا بـالهجو أولـى منـه بالمـدح "[5] ، فجـاء اللفظ غير ملائم للغرض المقصود .

ويرى المرتضى أن العذر للبحتري في هذا البيت من وجهين[6] :

---

(1) الحيـوان (الجـاحظ) : 2 /30 ، تحقيـق : عبـد السـلام محمـد هـارون ، الطبعـة الأولـى ، القاهرة ، 1938م.

(2) ينظر ديوانه : 248 .

(3) الموازنة : 1 /255 .

(4) ينظر ديوانه : 611 .

(5) الموازنة : 1 /376 .

(6) أمالي الشريف المرتضى : 2 /93 –94 .

أحـدهما : أن يكـون الكـلام خـرج مخـرج التقـدير كأنّـه أراد : لـو عُنَّـف وعُذِل لَمَا صدةَ ذلك عن الكرم .

والآخـــر : أن العـــذل والتعنيـــف موجـــودان فـــي الجملـــة علـــى ســـبيل الإسـراف فـي البـذل والجـود بنفـائس الأمـوال ، كأنـه أخبـر أن مـا يسـمعه مـن عـذل علـى الكـرم وتعنيـف علـى الجـود ، وإن كـان متوجهـاً إلـى غيـره ، فهـو لا يهمه لقوة عزيمته .

وأخـذ علـى البحتـري أيضـاً . اسـتعماله لفظـة (الشـفق) فـي سـياق حديثـه عن الليل وانتظار الصباح قوله :

هُو الظّلام فَلاً صُبْحُ ولا شَفَقُ

هل يُطْلقُ اللّيْل عن عَيْني فأنطلق[1]

فقـال : " وقولـه (*هـو الظّـلام فَـلاً صُبـْحُ*) معنـى غيـر صـحيح لتوقّعـه الصُـبح ، وهـو مبطـئ متـأخر فمـا وجـه قولـه : (ولا شَـفَقُ) ؟ لأنّ مـن كـان فـي الليل فإنما يتوقع الصبح لا يتوقع الشفق "[2] .

وأخـذ علـى أبـي تمـام . أيضـاً . اسـتعماله لفظـة (ملطومـة) فـي سـياق وصفه حُسْنَ الوجوه قوله :

مَلطُومَةً بالوَردِ أُطلِقَ طَرفها في الخَلْقِ فهو مَعَ المَنُونِ مُحَكَّمُ[3]

فقـال : " وقولـه : (مَلطُومَـةً بـالوَردِ) يريـد حُمْـرةً خـدَّها . فَلِـمَ لـم يَقُـل مصـفوعة بالقـار ، ويريـد سـواد شـعرها ، ومخبوطـة بالشـحم يريـد امـتلاء جسـمها ومضـروبة بـالقطن ويريـد بياضـها . إنَّ هـذا لأحمـق مـا يكـون مـن اللفـظ وأسـخفه "[4] .

---

(1) ينظر ديوانه : 469 .

(2) الموازنة : 2 /69 .

(3) ينظر ديوانه : 283 .

(4) الموازنة : 2 /94 .

2- دقّة اللفظ :

ومن الشروط التي وضعها النقاد اللُّغويّون لجودة الكلمة (الدّقَّة) ، والمقصود بها أن يؤدي اللفظ المعنى المراد فلا يصلح غيره لأن يوضع موضعه ، وقد فطن اللُّغويّون منذ وقت مبكر إلى أن وقوع المنشئ على اللفظ الدقيق الذي ينقل ما في نفسه أمر صعب ويقتضي معرفة واسعة باللغة ، والفروق المعنويّة بين الألفاظ[1] .

ولقد أشار الآمِديّ إلى دقة استعمال الألفاظ في مواضع متفرقَّة من كتاب (الموازنة) ، ومنه ما أخذه على البحتري من استعمال الفعل (يجتاز) الذي لم يكن اللفظ الدقيق في قوله :

يجتازُ زَائِرُها بغير لُبانةٍ وُيردّ سائلها بغير جَوَابِ[2]

فقال : " أراد : ينصرف عنها زائرها بغير لبانة ، فجعل في موضع (ينصرف) ؛ (يجتاز) "[3] .

ولم تكن لفظة (أَلْفَتْهُ) دقيقة في قول أبي تمام :

مَلَّكته الصَّبا الوَلوع فَأَلْفَتْ قَعُودَ البِلى وسُدُّوَرَ الخُطُوبِ[4]

وقد علَّق الآمِديّ قائلاً : " وقوله (ألفَتْه) ليس هذا موضع ألفته لأن معنى ألفَتَهُ : صادفته ، وإذا كانت الريح هي التي فعلت بالرَّبْع ، فوجه الكلام : (جعلته) لو استوى له ، لا ألْفَتْه "[5] .

---

(1) النقد اللغوي عند العرب : 247 .

(2) ينظر ديوانه : 1 /294 .

(3) الموازنة : 1 /506 .

(4) ينظر ديوانه : 36 .

(5) الموازنة : 1 /494 .

كـذلك أنكـر عليـه اسـتعمال لفظـة (الخـد) التـي لـم تكـن دقيقـة فـي قوله :

لو صَحَّ الدَّمعُ أو ناصح الكَمَدُ لَقَلَّما صَحِباك الخدُّ والكبدَ (1)

فقـال : " ولـم يسـتو لـه أن يقـول : العـين والكبـد ، لأنهمـا مؤنثتـان فكـان يقـول : صَـحباك ، فجعـل مكـان العـين الخـدّ لأنّـه مـذكر ، ولأنّ كثـرة البكـاء تـؤثر فيـه وتـذهب بلحمـه ، وذهـاب العـين بالبكـاء أخـص مـن ذهـاب الخـدَّ ولـو قـال : (صـحباك العـين والكبـد) لكـان ذلـك سـائغاً وإن كانتـا مـؤنثتين ، لأنّ هذا يجوز فيما ليس لتأنيثه حقيقة "(2) .

3- الإفادة والحشو :

ومـن المسـائل اللُّغويّـة الأخـرى التـي عـرض لهـا الآمِـديّ فـي نقـد ألفـاظ أبـي تمـام ، والبحتـري : (الإفـادة) ، والمقصـود بهـا أن تفيـد الكلمـة معنـى جديـداً فـي سـياق الكـلام ، وألاّ تكـون مقحمـة فتصـبح ضـرباً مـن (الحشـو) غير المفيد .

أمـا الحشـو فهـو أن تكـون الكلمـة زائـدة فـلا تـؤثر فـي المعنـى ، فيكـون دخولهـا كخروجهـا ، وسـمّاه بعضـهم " الاتكـاء "(3) ، وأشـار ابـن سـنان الخفـاجي إلـى أنـه علـى ضـربين : مفيـد ، يفيـد إصـلاح الـوزن . وآخـر معيـب وهـو علـى قسـمين : قسـم يـؤثر فـي المعنـى نقصـاً وفـي الغـرض فسـاداً . والآخـر لا يؤثر في الكلام فيكون دخوله كخروجه(4) .

ولقـد تنبـه الآمِـديّ إلـى هـذا الضـرب مـن الألفـاظ وأشـار إليـه ، فالحشـو عند الآمِديّ على ضربين :

---

(1) ينظر ديوانه : 366 .

(2) الموازنة : 2 /66.

(3) ينظر العمدة في محاسن الشعر : 2 /66 .

(4) ينظر سر الفصاحة : 138 –143 .

قبيح لا يستفاد منه في الكلام ، وآخر ما لا يقبح[1] .

وهذا ما جعل الآمِديّ يأخذ على البحتري استعماله لفظة (آنفاً) في قوله :

سَعَى رِبْعُها سَحُّ السَّحاب وَهاطِلُهْ وإن لم يُخبِّر آنفاً مَنْ يُسائِلُهْ[2]

فقال : " وهذا بيت رديء العجز ، من أجل قوله (آنفاً) ، لأنّها حشو لا حاجة بالمعنى إليها "[3] .

وأنكر على أبي تمام استعماله لفظة " ولا شك " في قوله :

أتتهُ مُعِدًّا قَدْ أَتاها كأَنَّها ولا شكَّ كانت قبل ذَاك تُراسِلُهْ[4]

فقال : " وقوله : (ولا شك) من سخيف الألفاظ وسَفسَافها ، وهي حشو رديء وليس بالبيت إليه حاجة "[5] .

أما إفادة الألفاظ فقد عرض الآمِديّ لها في قول البحتري :

فكأن مَجلسه المُحَجَّب مَحْفِل وكأنّ خَلْوَتَهُ الخَفِيَّة مَشهَدُ[6]

فقد أنكر بعض اللُّغويّين على البحتري جمعه للفظتين (مَحْفِل) , (مَشْهَد) في بيتٍ واحد " وقالوا : إنه ليس في المصراع الثاني من الفائدة إلا ما في الأوّل ، لأن مجلسه المحجّب هي خلوته الخفيّة ، وقوله : (مَحْفِل) كقوله (مَشهد) "[7] .

---

(1) الموازنة : 1 /442.

(2) ينظر ديوانه : 225 .

(3) الموازنة : 1 /466 .

(4) ينظر ديوانه : 231 .

(5) الموازنة : 333/2 .

(6) ينظر ديوانه : 690 .

(7) الموازنة : 1 /393 .

أمـا الآمِـديّ فيـرى أن المعنـى صـحيح ، وأن قولـه : (مشـهد) فـي عجـز البيـت مفيـد " لأنّ المجلـس المحجّـب قـد يكـون فيـه الجماعـة الـذين يخصـهم ، وفـي الأكثر الأعـم لا يسـمى مجلسـاً إلا وفيـه قـوم ... والمحفـل : هـو الجمـع الكثيـر والخلـوة الخفيـة قـد يكـون فيهـا منفـرداً ، وقـد يكـون معـه محجـوب فيهـا ، فكأنـه إذا خـلا خلـوة خفيّـة ففيهـا معـه مـن يشـاهده . ومـن يشـاهده يجـوز أن يكـون واحـداً ، أو اثنـين . والمحفـل لا يكـون إلاَ عـدداً كثيـراً . فهذا أيضاً فرق صحيح بين المحفل والمشهد "[1] .

4- العامّيّة :

وكمـا أنكـر الآمِـديّ اللفظـة الغريبـة والحوشـيَّة ، فقـد أنكـر أيضـاً اللفظـة العاميـة المبتذلـة . فقـد أخـذ علـى أبـي تمـام اشـتقاقه فعـلاً مـن اسـم " فرعـون " في قوله :

جَلَّيتَ والموتُ مُبدٍ حُرَّ صَفْحتِهِ وقد تَفَرعَنَ في أَفْعَالِهِ الأَجَلُ[2]

فقـال : وقولـه : (وقـد تَفَـرعَنَ فـي أَفْعَالِـهِ الأَجَـلُ) معنـى فـي غايـة الركاكـة والسـخافة ، وهـو مـن ألفـاظ العامّـة، ومـا زال النـاس يعيبونـه بـه ، ويقولـون : اشـتقّ للأَجَـل الـذي هـو مطِّـل علـى كـلّ النُّفُـوسِ فعـلاً مـن اسـم فرعون "[3] .

ولقـد نبّـه علمـاء اللغـة علـى ضـرورة الابتعـاد عـن الألفـاظ العاميّـة فقـال الجـاحظ : " كمـا لا ينبغـي أن يكـون اللفـظ عاميـاً ، ولا سـاقطاً سـوقياً ، فكـذلك لا ينبغي أن يكون وحشياً "[4] .

---

(1) الموازنة : 1 /393 –394 .

(2) ينظر ديوانه : 228 .

(3) الموازنة : 239/1 .

(4) العمدة في محاسن الشعر : 133/1.

وكـان أبـو هـلال العسـكري يـرى أن " المختـار مـن الكـلام مـا كـان سـهلاً جزلاً لا يشوبه شيء من كلام العامة "[1] .

5- المجاز :

المجـاز مـن الموضـوعات المهمّـة التـي تناولهـا اللُّغويّـون لارتباطـه الوثيـق بالكشـف عـن دلالـة الألفـاظ ومعانيهـا . وقيـل فـي حـدّه : هـو " الكلمـة المسـتعملة فـي غيـر مـا هـي موضـوعة لـه بـالتحقيق اسـتعمالاً فـي الغيـر إلـى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع "[2] .

أمـا الآمِـديّ فقد وقـف موقفـاً معتـدلاً مـن هـذه الظـاهرة ، وعلـى الـرغم مـن إقـراره بـأن هـذا النـوع مـن الألفـاظ فـي كـلام العَـرَب الـذي " ينـوب فيـه الشـيء عـن الشـيء إذا كـان متصـلاً بـه ، أو سـبباً مـن أسـبابه ، أو مجـاوراً لـه كثيـر ، فمـن ذلـك قـولهم : للمطـر : سـماء . وقـولهم : (مازلنـا نطـأ السـماء حتـىَّ أتينـاكم) "[3] .

نجـد مـن جهـة أخـرى أن الآمِـديّ رفـض الكثيـر مـن الكلمـات التـي تُحَمـل علـى المجـاز ، ولـذلك رفـض الآمِـديّ أن يكـون للزمـان (عـرضٌ) علـى سـبيل المجاز في قول أبي تمام :

بَيومٍ كطول الدَّهر في عَرْضِ مِثْلِه وَوَجْدِيَ من هذا وهذاكَ أطَولُ[4]

فقـال الآمِـديّ : " هـذه الألفـاظ صـيغتها صـيغة الحقـائق ، وهـي بعيـدة مـن المجـاز ، لأنّ المجـاز فـي هـذا لـه صـورة معروفـة ، وألفـاظ مألوفـة معتـادة لا يُتجاوز في النطق بها إلى ما سواها "[1] .

---

(1) كتـاب الصـناعتين ، (أبـو هـلال العسـكري) : 149 ، تحقيـق : مُحَمَّـد علـي البجـاوي ورفيقه ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستانة ، 1952 م .

(2) مفتاح العلوم (السكاكي) : 92 ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، 1977م .

(3) الموازنة : 35/1.

(4) ينظر ديوانه : 244.

ويـرى الآمِـديّ أنّ لفظـة (العَـرْض) إذا جـاءت مفـردةً عـن الطـول فـإن العـرب تقصـد بهـا " السـعة " نحـو قولـه تعـالى : ﴿ **وَجَنَّـةٍ عَرْضُـهَا السَّـمَوَاتُ وَالأَرْضُ** ﴾[2] أي سعتها .

أمـا قـول أبـي تمـام : (*كطـول الـدَّهر فـي عَـرْضِ*) ، فغيـر جـائز لأنـه وصـف للأشـياء المجسّـمة ، فكأنّـه بهـذا اللفـظ يـذرع ثوبـاً ، أو يمسـح أرضـاً[3] .

وقـد أورد المرزوقـي قـول الآمِـديّ هـذا دون عـزو وعـدَّه ظلمـاً صـريحاً لأن أبا تمام سلك مسلك الشعراء في مثل هذا[4] . ومنه قول كثير :

بَطَاحِيّ لَه نَسبٌ مُصَفًّى وأخلاقٌ لها عَرْضٌ وطُول[5]

---

(1) الموازنة : 197/1.

(2) آل عمران : 133 .

(3) الموازنة : 1 /198 –199 .

(4) شرح ديوان الحماسة : 2 /745 .

(5) ينظر ديوانه : 245 .

المبحث الأول
موقف الآمدي من الأصول النحوية

تعرَّف أصول النحو بأنها : الأدلة التي يستنير بها الباحث في إثبات الحكم القائم على الحجَّة والتعليل[1] . أو هو " علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجماليّة من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل "[2] .

ويُعدُّ ابن جني من الذين اهتمّوا بتوضيح هذه الأصول فجعل أدلة النحو ثلاثة " السماع ، والقياس ، والإجماع "[3] . وعدّها أبو البركات الأنباري ثلاثة أيضاً : النقل " السماع " ، والقياس ، واستصحاب الحال[4] .

ومزج السيوطي بين أدلة ابن جنّي وأدلة أبي البركات الأنباري فذكر منها أربعة هي[5] : السماع ، والقياس . والإجماع . واستصحاب الحال .

أمّا الآمِديّ فقد استعان بهذه الأدلة في بيان الأحكام اللغوية والنحويّة في كتاب (الموازنة) ، وقد ظهر اعتماده على السماع والقياس خاصة وكان له موقف منهما :

أ . موقف الآمديّ من السماع :

---

(1) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو (أبو البركات الأنباري) : 80 ، تحقيق : عطية عامر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، لبنان ، 1963 م .

(2) الاقتراح (السيوطي) : 40 ، تحقيق : أحمد مُحَمَّد قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1976 م .

(3) الخصائص : 1 /189 .

(4) الإغراب في جدل الأعراب (أبو البركات الأنباري) : 45 ، تحقيق : مُحَمَّد سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م . لمع الأدلة : 81 .

(5) الاقتراح : 4 .

يُقصد بالسماع " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة "[1] . وقد أوضح السيوطي أركان السماع فقال : " واثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله ، وكلام نبيه . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً "[2] .

لقد اعتنى الآمِديّ بالسماع عناية فائقة فهو الأصل الأول الذي عوَّل عليه في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية ، والتدليل على صحتها .

1 . القرآن الكريم :

لقد اعتمد علماء اللغة العربيّة على القرآن الكريم في إرساء قواعد العربيّة ، إذ لا يخفى على أحد أن القرآن الكريم أبلغ أثر عرفته العربيّة فهو آية الفصاحة والبيان . فقد انصرف العلماء إلى العناية به وضبطه كما نطق به الرسول . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والصحابة والتابعون ، فهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف والبلاغة[3] .

قال السيوطي " أما القرآن ، فكل ما ورد أنه قُرِيء به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً "[4] .

فالنحوي يبني منه قواعد إعرابه ، ويعتمد عليه في معرفة خطأ القول من صوابه[5] .

---

(1) الإغراب في جدل الأعراب : 45. لمع الأدلة : 81.

(2) الاقتراح : 14.

(3) في أصول النحو (سعيد الأفغاني) : 25 ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة السورية ، 1376 هـ . 1957 م .

(4) الاقتراح : 14 .

(5) الإتقان في علوم القرآن : 1 / 4.

فهو إذن لبّ كلام العرب ، وعليه اعتمد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم ، وليس في العربيّة " ما يدنو من القرآن الكريم وفصاحته "[1] .

لذلك نجد الآمديّ قد عوَّل عليه في إثبات الأحكام النحوية والصرفية واللغوية ، فوصل عدد الآيات المستشهد بها إلى أربعين آية موزعة على أبواب الكتاب كافة .

أما طريقته في الاستشهاد فيمكن إجمالها بما يأتي :

أ. الاستشهاد بآيات القرآن لإثبات أحكام نحوية :

ومن ذلك حديثه عن إثبات قياسية حذف حرف الجر في كلام العرب . فقد استعان بقوله تعالى : ﴿ **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً** ﴾[2] ، أي : من قومه[3] .

وقد يورد الآمديّ أكثر من آية للاستشهاد على حكم نحوي ، ففي حديثه عن حذف الفعل في كلام العرب بدلالة جملة الكلام على ذلك المحذوف ، استشهد بقوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى** ﴾[4] .

فقال الآمديّ : " أراد تبارك اسمه : أو لم يتفكَّروا فيعلموا أنه ما خُلِقَ ذلك إلا بالحق أو لم يتفكّروا فيقولوا وأشباه هذا كثير "[5] .

---

(1) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (البغدادي) : 1 /4 ، مطبعة بولاق ، مصر ، 1299 هـ .

(2) الأعراف : 155 .

(3) الموازنة : 1 /554 .

(4) الروم : 8 .

(5) الموازنة : 1 /191 .

كـذلك استشـهد علـى هـذا الضـرب مـن حـذف الفعـل بقولـه تعـالى : ﴿ **فَأَمَّـا الَّـذِينَ اسْـوَدَّتْ وُجُـوهُهُمْ أَكَفَـرْتُمْ بَعْـدَ إِيمَـانِكُمْ** ﴾[1] ، فقـال : " كأنـه أراد : فيقـال لهـم أكفـرتم بعـد إيمـانكم "[2] ، فقـدر المحـذوف فـي هـذه الآيـة ، وهو فعل القول ، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحويين في هذه الآية [3] .

وفـي مناقشـته لموضـوع حـذف المضـاف وإقامـة المضـاف إليـه مقامـه ، أثبـت الآمِـديّ صـحة هـذا الحـذف مسـتدلاً عليـه بقولـه تعـالى : ﴿ **فَلْيَـدْعُ نَادِيَه**﴾ [4] ، أي : أهل ناديه[5] .

كـذلك استشـهد بقولـه تعـالى : ﴿ **وَاسْـأَلِ** للشـاعرين **الْقَرْيَـةَ الَّتِـي كُنَّـا فِيهَـا** ﴾[6] ، أي : أهل القرية[7] .

وقـد أشـار الآمـديّ إلـى أن مـا يؤكـد حـذف المضـاف فـي كـلام العـرب قولـه تعـالى : ﴿ **وَأُشْـرِبُوا فِـي قُلُـوبِهِمْ الْعِجْـلَ بِكُفْـرِهِمْ** ﴾ [8] ، أي : حـب العجل[9] .

وقد أشار النحاة إلى حذف المضاف وروده في القرآن الكريم[10]

ب . <u>الاستشهاد بآيات القرآن لإثبات أحكام صرفية :</u>

ومـن استشـهاده بآيـات القـرآن فـي المسـائل الصـرفية تفريقـه بـين صـيغتي (فعـل وأفعـل) ، وإنكـاره علـى البحتـري اسـتعمالها بصـورة مغـايرة لمـا فـي كـلام

---

(1) آل عمران : 106 .
(2) الموازنة : 1 /191 .
(3) معاني القرآن (الفرَّاء) : 1 /229. الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 /113 .
(4) العلق : 17 .
(5) الموازنة : 1 /555 .
(6) يوسف : 82 .
(7) الموازنة : 1 /555 .
(8) البقرة : 193 .
(9) الموازنة : 1 /555 .
(10) ينظر الخصائص : 2 /364. مغني اللبيب : 813 – 814 .

العرب ، فقد جاء بـ (قسط) بمعنى (أقسط) والآمديّ يرى أنّ (قسط) . بغير ألف . تعني (جار)[1] ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا** ﴾[2] ، أما (أقسط) فتعني عدل ، وذكر لنا شاهداً قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[3] .

كذلك ردّ على (ابن عمار) إنكاره على أبي تمام جمعه (غَرْض) وهو اسم صحيح العين على وزن (فَعْل) على (أغراض) زنة (أفعال)[4] ، واستدلّ على صحة هذا الجمع بورود نظير له في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾[5] ، فقد ذكر الصرفيون أن جمع (فَعْل) على (أفعال) من المسموع في هذا الباب[6] .

ج . <u>الاستشهاد بآيات القرآن لإثبات أحكام لغوية أخرى :</u>

ومن ذلك إنكاره على أبي تمام والبحتري جعلها (الأيّم) بمعنى (الثَّيِّب) ، أمّا الآمِديّ فيرى أن الأيّم في اللغة هي التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً ، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ** ﴾[7] ، فقد أوضح أنّ الثيّب والبكر والصغيرة والكبيرة ممَّن لا زوج لها تدخل في الآية الكريمة[8] .

ومن استشهاده بالقرآن الكريم أيضاً إنكاره أن تكون (وراء) من الأضداد ، لأنها مشتقة من المواراة والاستتار ، " فما استتر عنك فهو وراء

---

(1) الموازنة : 1 /377 .
(2) الجن : 15 .
(3) المائدة : 42 .
(4) الموازنة : 1 /807 .
(5) سورة مُحَمَّد : 18 .
(6) ينظر ص : 100 من هذا البحث .
(7) النور : 32 .
(8) ينظر الموازنة : 1 /167 –168 .

خلفك كان أو قدّامك ، هذا إذا لم تره ولم تشاهده "[1] . لذلك علل الآمديّ مجيئها بمعنى أمام في قوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾[2] لأنهم لم يعاينوه ولم يشاهدوه[3] .

وكان الآمدي يستشهد بآي الذكر الحكيم للرد على من يحاول أن ينتصر للطائيين إذا ما وقع خطأ في المعنى أو اللفظ في شعريهما ، ومن ذلك إنكاره على أبي تمام قوله :

الودُّ للقربى ولكن عُرفهُ للأبعد الأوطان دون الأقربِ[4]

إذ يرى الآمدي أن أبا تمام نَقَصَ الممدوح مرتبة من الفضل لأنه جعل ودّه لذوي قرابته ومنعهم عرفه حين جعله في الأبعدين دونهم ، وقد انتصر بعض شيوخ اللغة لأبي تمام فقالوا : " إن العرف هو ما يتبرع به الإنسان فلذلك جعله في الأباعد ، فأما الأقارب فإن برهم وصلتهم من الحقوق الواجبة اللازمة "[5] .

ويرى الآمدي أن الحقوق الواجبة للأنفاق على الأقارب من الآباء والأجداد والأمهات والأولاد والأخوة والأخوات والأعمام والأخوال إذا كانوا فقراء لا تخرج عن أن تسمّى معروفاً[6] ، مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ **وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾[7] ، فقال : " فقد صار الغرض ههنا معروفاً لأن المعروف ههنا هو الحسن الجميل من القول والفعل الذي

---

(1) الموازنة : 1 /183 .
(2) الكهف : 79 .
(3) الموازنة : 1 /183 .
(4) ينظر ديوانه : ص 14 .
(5) الموازنة : 1 175 .
(6) ينظر المصدر نفسه .
(7) البَقَرَةِ : الآية 233.

قد عُرفت به المصلحة فيه فصار معهوداً معتاداً إذا ورد لم تنفر منه النفوس "[1] .

هـ. الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

اكتفى الآمديّ بالاستشهاد بالقراءات المشهورة دون ذكر نسبة القراءة إلى من قرأ بها ، ومن ذلك اختياره قراءة (لتزول) بفتح اللام الأولى وضم الثانية في قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** ﴾[2] .

فمن قرأ بهذه القراءة[3] أراد الدلالة على تعظيم مكر الكفّار ، فاللام لام التوكيد ، و (إن) مخففة من الثقيلة ، واسمها الضمير وهو مضمر ، فيكون تقدير الكلام : " وإنّه كان مكرُهُمُ لَتَزُولُ منه الجبال "[4] .

وهذا الضرب من المبالغة هو الذي قصده الآمديّ ليستقيم له تقدير المحذوف ، وهو الفعل المضارع (تكاد) ، فتقدير الكلام عنده هو : " لتكاد تزول منه الجبال " على تعظيم مكر الكفار[5] .

---

(1) الموازنة : 175/1 – 176 .

(2) إبراهيم : 46 .

(3) قرأ بها عمر ، وعلي ، وأبي ، وعبد الله ، وابن عباس ، ومجاهد ، وزيد بن علي وابن وثاب ، وابن جريج ، وأبو سلمة بن عَبْد الرَّحْمَن ، وأبو إسْحَاق السبيعي ، الكسائي ، وابن محيصن . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَم . .
ينظر معاني القرآن (الفراء) : 79/2. النشر في القراءات العشر (ابن الجزري) : 300/2 ، الطبعة الثانية ، صححه وراجعه علي محمّد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1978 م . إتحاف فضلاء البشر (الدمياطي) : ص273، تحقيق : د. شعبان محمّد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، 1407 هـ ، 1987 م .

(4) مجاز القرآن : 1 /345 . جامع البيان : 13 /244 .

(5) في الآية قراءة أخرى ، وهي : النصب على إضمار (أن) بكسر اللام الأوَّلى وفتح الثانية (لِتَزول) ، فاللام لام الجحد ، والفعل (تَزُول) منصوب بـ(أن) مضمرة ، وتقدير الكلام : " وما كان مكرهم لتزول منه الجبال " على التصغير والتحقير لمكر الكفار ، و(إن) هنا بمعنى (ما) وعلى هذه القراءة أكثر القرّاء . ينظر مَجَاز

2 . الحديث الشريف :

يـراد بالحـديث الشـريف أقـوال الرسـول . صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ . ، وأفعالـه وتقريراته ، وأقوال الصحابة التي تروي سنّته وطريقته وما وقع في زمنه[1] .

ومـن المعـروف أن الرسـول . صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ . " كـان أفْصـح العـرب لسـاناً ، وأوْضـحهم بيانـاً ، وأعْـذبهم نطقـاً ، وأسـدَّهم لفظـاً ، وأبْيـنهم لهجـةً ، وأقْومهم حجةً "[2] .

فكـان الحـديث المصـدر الثـاني بعـد القـرآن فـي اسـتنباط الأحكـام الشـرعية والفقهية التي تخصّ المسلمين لأنّه يمثل الأفعال التقريرية لمنهج الرسول .

وقـد اختلـف النحـاة واللغويـون فـي جـواز الاستشـهاد بالحـديث النبـوي الشـريف ، فـذهب بعضـهم إلـى منعـه مطلقـاً ومـنهم ابـن الضـائع الأندلسـي (ت 680 هـ)[3] .

وقـد علّـل السـيوطي سـبب منـع الاستشـهاد بالأحـديث فقـال : " وأمّـا كلامـه . صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ . فيسـتدل بمـا ثبـت أنّـه علـى اللفـظ المـروي وذلـك نـادر جـداً ، وأنّمـا يوجـد فـي الأحاديـث القصـار علـى قلّـة أيضـاً ، فـإن غالـب الأحاديـث مـرويّ بـالمعنى ، وقـد تـداولتها الأعـاجم والمولـدون قبـل تـدوينها ، فرووهـا بمـا أدت إليـه عبـاراتهم ، فـزادوا ونقصـوا ، وقـدّموا وأخّـروا ، وأبـدلوا ألفاظـاً بألفـاظ ، ولهـذا تـرى الحـديث فـي القصـة الواحـدة مرويـاً علـى أوجـه شـتّىً بعبارات مختلفة "[4] .

القـرآن (أَبُـو عُبَيْـدَةَ) : 1 /345. معـاني القـرآن (الفـرَّاء) : 2 /79. جـامع البيـان : 13/ 244. مشـكل إعـراب القـرآن ، (القيسـي) : 1 /453 –454 تحقيـق : ياسـين مُحَمَّد السواس ، دمشق ، 1394 هـ . 1974 م .

(1) في أصول النحو : 41.

(2) النهايـة فـي غريـب الحـديث (الجـزري) : 1 /4 ، تحقيـق : طـاهر أحمـد الـزاوي – محمود مُحَمَّد الطناحي المكتبة العلمية ، بيروت ، 1399هـ – 1979م .

(3) خزانة الأدب : 1 /9 .

(4) الاقتراح : 40 .

وتتلخص حجة المانعين بما يأتي : .

1. إنّ الرواة جوّزوا نقل الحديث بالمعنى .
2. إنّ بعض الرواة كانوا من الأعاجم .
3. وأضاف بعض الدارسين المحدثين سبباً ثالثاً لمنع الاستشهاد بالحديث ، وهو أنّ اللغويين والنحويين القدماء لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف كالخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم[1] .

وقد ردّ بعض الدارسين المحدثين على هذه الطائفة من المانعين ، فأما حجتهم بأنّه منقول بالمعنى ، فإن المحدثين والفقهاء والأصوليين لم يرضوا عن الرواية بالمعنى ، ومنعوا تقديم كلمة على أخرى ، وحرف على حرف آخر ، بل لم يجوّزوا هذا الضرب من الرواية إلاَّ لمن أحاط بجميع دقائق العربية[2] .

وأمّا قولهم : إنّ بعض من روى الحديث من الأعاجم ، فقد رد بأن سيبويه وهو من كبار شيوخ اللغة والنحو كان أعجمياً ، فاللغة ملك لمن يتعلمها ، وما يقل في الحديث يصحّ على الشعر على حدّ زعمهم ، فكثيراً من الأشعار كانت عرضة لتغيير الرواة ، فكيف يحتج بها ولا يحتج بالحديث[3] ؟

أمّا عن قولهم إنّ علماء النحو لم يستشهدوا بالحديث ، فهو مردود أيضاً ، لأن النحاة القدماء احتجوا بها وجعلوها من أدلتهم في استنباط

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، (المخزومي) : 79 ، الطبعة الثانية ، دار الرائد ، بيروت ، لبنان ، 1986 م.

(2) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (خديجة الحديثي) : 24 ، دار الرشيد ، بغداد ، (د . ت)

(3) المدارس النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، (عبد العال سالم مكرم) : 24 ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، 1980م .

الأحكام النحوية[1] ، وقد جوز ابن مالك الاستشهاد بالحديث[2] ، وتوسط الشاطبي (ت 790 هـ) فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أعتُنِيَ بنقل ألفاظها[3] .

ويبدو أنّ الآمِديّ من مانعي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ودليل ذلك أن كتاب (الموازنة) لم يضم أكثر من ثلاثة أحاديث[4] ، لم يستشهد الآمِديّ بها في مسائل لغوية أو نحوية ، بل جعلها من أدلته في إثبات بعض الظواهر البلاغية ، ومن ذلك حديثه عن الجناس في قوله . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . : « عُصيّة عَصَتَ اللهَ ورسولَه ، وغِفَار غَفَر الله لها ، وأسلم سَالمها الله »[5] .

3 . الشعر :

اعتنى علماء العربيّة بالشعر عناية فائقة وكان ابن عباس (68 هـ) ـ رضي الله تعالى عنهما . أوّل من اتخذ من شعر العرب وسيلة لفهم ما في القرآن من غريب ، وتبعه عددٌ من المفسرين الأوائل[6] .

قال ابن عباس : " إذا سألتموني عن غريب القرآن فانظروا في الشعر ، فإنَّ الشعر ديوان العرب "[7] ، ثم استقصى النحويين كثيراً من شواهد

---

(1) ينظر العين : (ربد) 8 /31 ، و (ندى) 8/ 77 ، و (تم) 8/ 111 ، و (ورى) 8/ 300 . الكتاب : 1 /74 و 327 و 2 /32 و80 و 393 .

(2) ينظر خزانة الأدب : 1 /10.

(3) خزانة الأدب : 12/1.

(4) ينظر الموازنة : 1 /15 و 17 و 439.

(5) متفق عليه . صحيح البخاري : 3/ 1293 رقم (3322) . و صحيح مسلم : 1/ 470 رقم (678) .

(6) أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى أخر القرن الرابع الهجري (مُحَمَّد زغلول سلام) : 32 ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1961 م . وينظر الشواهد والاستشهاد في النحو (عبد الجبار النايلة) : 35 ، مطبعة الزهراء ، 1976 م .

(7) الإتقان في علوم القرآن : 1 /119.

الشعر واعتمدوا عليها في تقعيد اللغة العربيّة متأثرين بالمفسرين والفقهاء ، فهو " حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ، وحديث صحابته والتابعين . رضي الله تعالى عنهم . "[1] .

ومن الواضح في كتب النحو العربي الاعتماد على الشعر من بين مصادر الاستشهاد ، فهو الشاهد الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين[2] .

وقد قسّم علماء اللغة الشعراء من ناحية الاحتجاج بشعرهم على أربع طبقات هي[3] :

1. طبقة الشعراء الجاهليين : وهم من كانوا قبل الإسلام كامرئ القيس ، وطرفة ، والأعشى .
2. طبقة الشعراء المخضرمين : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد ، وحسّان بن ثابت .
3. طبقة الشعراء المتقدمين (الإسلاميين) : وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كالفرزدق ، وجرير .
4. طبقة الشعراء المولّدين (المحدثين) : كبشار بن برُد ، وأبي نواس .

ويُجمع اللغويين على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، أما الثالثة فالصحيح عند علماء اللغة الاستشهاد بكلامها ، أمّا الطبقة الرابعة

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة : 275 .

(2) الرواية والاستشهاد باللغة (مُحَمَّد عيد) : 138 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1976 م .

(3) ينظر خزانة الأدب : 3/1. المزهر في علوم اللغة : 2 /489.

فلا يستشهد بكلامها ، وأنّ أخر من يحتج بشعره إبراهيم بن هرمة (ت 176 هـ)[1] .

وقد عني الآمِديّ بالشعر العربي فكان من أبرز مصادره في الاحتجاج ، ولا يختلف منهج الآمِديّ بالاستشهاد بالشعر عن استشهاده بآي الذكر الحكيم ، إذ استعان بالشواهد الشعرية لإثبات أحكام لغوية أو نحوية أو صرفية ، وسأذكر أمثلة يسيرة من كل ضرب ، ثم أوضح أهم سمات منهج الآمِديّ في الاحتجاج بالشعر .

فمن الشواهد التي ساقها الآمِديّ لإثبات أحكام نحويّة حديثه عن الوصف بالمصدر ، فبعد أن ذكر أن المصدر يوصف به بتأويلين هما : تقدير مضاف محذوف ، أو أن يكون الوصف بالمصدر قصداً للمبالغة بجعل الموصوف متناهياً في ذلك الوصف[2] ، استشهد بقول الخنساء :

ترتع ما رتَعَت حتَّى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ[3]

ومن الشواهد التي ذكرها لإثبات أحكام صرفية تجويزه لجمع الاسم الصحيح العين على وزن (فَعْل) على (أفعال) لوروده سماعاً في كلام العرب[4] ، محتجاً بقول الأعشى :

** وَزَنْدُك أنعَبَ أزْنَادِهَا*[5] ***

ومن شواهد اللغة التي ذكرها الآمِديّ في أثناء حديثه عن إقامة بعض الألفاظ في المعنى مقام بعضها نتيجة لما يعرض لها من تطور دلالي قول جرير :

---

(1) ينظر الاقتراح : 26 –27 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /173.

(3) ينظر ديوانها : 78 .

(4) ينظر الموازنة : 2 /7 – 8 .

(5) ينظر ديوان الأعشى : 61 ، دار صادر ، بيروت ، (د . ت) . وصدر البيت :

وَجَدتُ إذا اصطَلَحوا خيرهم

وَقَدْ حَمَلتْ ثَمَانِيَةً وتَمَّت لِتَاسِعَةٍ وتَحْسَبُها كعَاباً (1)

فقد أوضح الآمِديّ أن الشاعر أقام لفظة (الكعاب) مقام البكر " وإنْ كانت الكَاعِب قد تكون بكراً وقد تكون ثيباً ، لأنّ أول أحوال الكواعب أن يكنَّ قد ناهزنّ حدّ البلوغ ، وبدأت ثُدُيُّهُنَّ بالتكعُّب ، فهنَّ في هذا الحال أكثر ما يكنَّ أبكاراً وغير ذوات أزواج "(2) .

أما أهم سمات منهج الآمِديّ في عرض الشواهد الشعرية فتتلخص فيما يأتي :

أ. نسبة الشاهد إلى قائله :

حرص الآمِديّ على نسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها ، فلا يكاد يذكر شاهداً دون نسبةٍ إلا في مواضع قليلة ، ومن ذلك حديثه عن التضمين الجاري في حروف الجر ، وإقامة بعضها مكان بعض ، فقد ذكر الآمِديّ أنّ (في) قد تكون بمعنى (مع) مستشهداً بقول النابغة الجعدي :

ولَوح ذِراعين في بركةٍ إلى جُؤجُؤٍ رَهِلِ المنْكبِ (3)

فقال : " أي مع بركة "(4) .

ب. إيراد أكثر من شاهد على المسألة الواحدة :

---

(1) ينظر ديوانه : 64.

(2) الموازنة : 1 /168 .

(3) ينظر ديوانه : 18.

(4) الموازنة : 1 /168.

قد يذكر الآمِديّ عدة شواهد على المسالة الواحدة ، كما في حديثه عن العطف بتقدير محذوف إذا كانت هناك قرينة معنوية نستطيع بها تقدير ذلك المحذوف ، ومن ذلك حذف الفعل في قول الشاعر :

* *وزَجَّجنَ الحوَاجبَ والعُيونَا* (1) *

أراد زجّجْنَ الحواجبَ وكحّلْنَ العيونا(2) ، وذكر أيضاً . أن من هذا الضرب حذف اسم الفاعل في قول الشاعر :

ورأيتُ زوجَكِ في الوغى مُتقلداً سيفاً ورمحاً (3)

إنّما أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً(4) .

وفي حديثه عن حذف حرف الجر في كلام العرب ، ذكر الآمِديّ الكثير من الشواهد على هذا الضرب من الحذف ، ومنه قول الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ(5)

أي أمرتك بالخير(6) .

وذكر أيضاً قول الفرزدق :

ومِنَّا الذي اختيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعَازِعُ(7)

أي : من الرجال(1) .

---

(1) تقدم تخريجه : ص 51

(2) الموازنة : 1 /248.

(3) تقدم تخريجه : ص 52 .

(4) الموازنة : 1 /248 .

(5) البيت لإعشى طِرَوَد ، واسمه إياس بن عامر ، ينظر الكامل : 1 /32. وروي بلفظ (أمرتك الرشد) ونسب للعباس بن مرداس ، ينظر ديوانه : 45 ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، 1968 م .

(6) الموازنة : 1 /554 .

(7) ينظر ديوانه : 1 /511. الكامل : 1 /32.

ج. إيراد الشاهد الواحد على مسائل متعدّدة :

وقد يستعمل الآمِديّ الشاهد الواحد في أكثر من مسألة كما في حديثه عن معاني (هل) وإفادتها معنى النفي إذا دخلت (الواو) عليها[2] ، مستشهداً بقول امرئ القيس :

ولَنِّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وهلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ من مُعَوَّلِ[3]

ثم استشهد بالشاهد نفسه على خطأ وقع فيه أبو تمام ، وهو قوله :

قد كنتُ مَعْهُوداً بأحسن ساكنٍ ثَاوٍ وَأحسن دِمْنَةٍ ورُسُومَا[4]

فقال الآمِديّ : " والربع لا يكون رسماً إلا إذا فارقه ساكنوه ، لأنّ الرسم هو الأثر الباقي بعد ساكنه ..... والصواب قول امرئ القيس : (وهل عند رسمٍ دَارسٍ من مُعَوَّلِ) قال ذلك : لأنّ الرسم يكون دارساً وغير دارس "[5] .

د. ذكر المصدر الذي ورد فيه الشاهد :

حرص الآمِديّ على ذكر المصدر الذي ورد فيه الشاهد ، ومثال ذلك حديثه عن الحذف في كلام العرب ، فقد استشهد على حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها بقول الشاعر :

لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيَسَمِ[6]

قال الآمِديّ : " يريد أحد يفضلها ، فحذف (أحد) لأن الكلام يدل عليه ، ذكر ذلك سيبويه "[1] ، والبيت المذكور هو من شواهد الكتاب[2]

---

(1) الموازنة : 1 /554 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /213 .

(3) ينظر ديوانه : 67 .

(4) ينظر ديوانه : 305 .

(5) الموازنة : 1 /216.

(6) البيت لحكيم بن معية ، كذا نسبه ابن جني في الخصائص : 2/ 370 ، وابن يعيش في شرح المفصل : 3 /59 ، والبغدادي في خزانة الأدب : 2 /311 .

كـذلك فـي حديثـه عـن حـذف حـرف الجـر ، ذكـر الآمِـديّ شـاهداً قـال : إنّ المبرّد ذكره في كتاب الكامل لأعرابي وهو :

تَحنّ فَتبدي ما بها من صَبَابَةٍ وأُخفي الذي لولا الأسَى لقضاني (3)

أراد لقضيَ عليَّ (4) .

هـ. التحقيق في رواية الشاهد وضبطها :

واهـتمَ الآمِـديّ بتحقيـق الشـواهد التـي يرويهـا وضـبطها ، ومثـال ذلـك إيراده قول الشاعر :

تَغَيَّبتُ كي لا تجتويني ديارُكُم ولوْ لمْ تَغِب شَمسُ النَّهارِ لَمُلَّتِ (5)

قـال الآمِـديّ : " وظننتـه مصـنوعاً حتَّـى وجـدت عبـد الله بـن المعتـز بـالله ذكره في كتابه المؤلف في سرقات الشعراء عجز هذا البيت وهو :

** ولوْ لمْ تَغِب شَمسُ النَّهارِ لَمُلَّتِ **

للكميت بن زيد "(6) .

ولـم يقـف الآمِـديّ فـي ضـبط روايـة الشـواهد الشـعرية عنـد الشـعراء الجـاهليين والمخضـرمين والإسـلاميين ، بـل تعـداه ليتنـاول شـعر الطـائيين ، كمـا في قول أبي تمام :

دارٌ أُجِلُّ الهَوَى مَنْ لَمْ أُلِمَّ بِهَا في الرَّكْبِ إلاَّ وعَيْنِي مِنْ مَنَائِحَها (7)

---

(1) الموازنة : 1 /216.

(2) ينظر الكتاب : 1 /345 .

(3) البيـت لعـروة بـن حـزام ، ينظـر شـعر عـروة بـن حـزام : ص 34 ، تحقيـق : د . إبْـرَاهِيمُ السامرائي ورفيقه ، بغداد ، 1961 م.

(4) الموازنة : 1 /377 .

(5) البيـت للكميـت ، ينظـر ديوانـه : 123 دار الكتـاب العربـي ، بيـروت ، لبنـان ، (د ، ت) .

(6) الموازنة : 1 /77.

(7) ينظر ديوانه : 72. ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) : 1 /347 .

فقال الآمِديّ : " وهذا لفظ مُحال عن وجهه : لأَنّ (إلاَّ) ههنا تحقيق وإيجاب ، فكيف يجوز أن يكون عينه من منائحها إذا لم يُلمَّ بها ؟ وإنّما وجه الكلام أنْ يقول : " دار أَجل الهوى عن أن أَلمَّ بها إلاَّ وعيني من منائحها ، أو أَجلُّ الهوى عن أن أَلم بها ، وليس عيني من منائحها . وقد كنت أظنُّ أن أبا تمام على هذا نظم الشعر ، وأن غلطاً وقع في نقل البيت ، حتَّى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد (الصولي) وأضرابه ، فوجدت البيت في غير نسخة مثبتاً على هذا الخطأ "[1] .

و. الاستشهاد بشعر المولدين :

ولم يقتصر الآمِديّ في الاستشهاد على طبقة الشعراء الذين يُحْتَج بشعرهم بل استشهد بشعر المولدين ، ومن ذلك حديثه عن حذف (تكاد) في الشعر ، فقد مثل لهذا الحذف بقول أبي نواس :

وأخفت أهل الشّرك حتَّى إنّه لَتَخَافُكَ النُّطَف التي لم تُخْلَق[2]

قال الآمِديّ : " قوله (لتخافك) يريد لتكاد تخافك ، والشعراء تُسْقِط (تكاد) في الشعر وهي تريدها "[3] .

وكذلك استشهد بقول بشار :

تُلاعب نينان البحور وربّما رأيتَ نُفُوس القَوْم من جَريها تَجري[4]

لإثبات جمع الاسم الثلاثي على وزن (فُعْل) واوي العين على (فِعلان) ، نحو : نُون ونينان ، وحوت وحيتان ، وغول وغيلان[5] .

ز . ذكر المناسبة التي قيل فيها الشاهد :

---

(1) الموازنة : 216/1.

(2) نقدم تخريجه : ص 55 .

(3) الموازنة : 40/1.

(4) تقدم تخريجه : ص 38 .

(5) ينظر الموازنة : 309/2.

وحـرص الآمِـديّ أيضـاً علـى ذكـر المناسـبة التـي قيـل فيهـا الشـاهد الشـعري ، ومـن ذلـك ذكـر فـي أثنـاء موازنتـه بـين أحـد معـاني أبـي تمـام والبحتري ، فاستشهد بقول قيس بن زُهَير العَبسي :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَير النَّاسِ مَيْتًا على جُفَر الهَبَاءَة مَا يَرِيمُ

ولَوْلا ظلمة مَا زِلتَ أبكِي عليه الدَّهر مَا طَلَعَ النّجوم[1]

فقـال : " فأمـا قـيس بـن زُهيـر العبسـي ، فـإنَّ بنـي بَـدر الفَـزَاريّين قَتلـوا أخـاه مالكـاً ، فنشـبت الحـرب بـين عَـبْس وذُبْيَـان ابنـي بغـيض ، وكـان سـبب ذلـك رهـان دَاحِـس والغبـراء ، فقتـل قـيس حُذَيفـة بـن بَـدر وحَمَـل ابـن بـدر وغيرهمـا ، ودامـت الحـرب بينهمـا دهـراً طـويلاً حتَّـى كـادوا يفنـون وتشـاءَمت العـرب بقـيس ، وكـان سـيداً حكيمـاً أريبـاً حليمـاً ، فقـال : لا أقسـم بـبلاد قَتَلْـتُ بهـا سـادات قـومي ولـم أَحلـم ولـم أُقـارب ، ولـم أَصـلح فقـال : (تَعَلَّـم أَنَّ خَيـرَ النـاس مَيتـاً) ... ثـم خـرج ضـارباً فـي البـلاد علـى وجهـه مُتَخَلِّيَـاً مـن كـل أهـل ومال ، وصار إلى بعض نواحي عمان فهلك هناك "[2] .

4. الشواهد النثرية :

ومثلمـا اعتمـد الآمِـديّ علـى شـواهد مـن القـرآن الكـريم والشـعر لإثبـات الأحكـام اللغويـة والنحويـة ، اعتمـد أيضـاً علـى شـواهد مـن الكـلام المنثـور الـذي يمثـل أقـوال الصـحابة . رضـي الله تعـالى عـنهم . ، وكـلام الفصـحاء مـن العـرب والأمثـال ، وسـأذكر أمثلـة يسـيرة مـن ذلـك أوضـح فيهـا موقـف الآمِـديّ مـن هـذا النوع من الشواهد ، وإن كان يُعدُّ قليلاً قياساً بشواهد القرآن والشعر .

أ. أقوال الصحابة وكلام الفصحاء :

---

(1) البيـت الأوَّل ذكـره يـاقوت فـي معجـم البلـدان : 2 /147. وشـرحه ، فقـال : " جُفَـرَةُ الهَبَـاءَة ، اسـم بئـر بـأرض الشَّـرَبَّة ، قُتِـلَ بهـا حذيفـة ، وحَمَـل ابنـا بـدر الفَزَارِيَّـان ، قـال قيس بن زهير وهو قتلهما " ، ثم ذكر البيت الأوَّل .

(2) الموازنة : 2 /289 .

ومن أقوال الصحابة التي أوردها الآمِديّ في توضيح بعض الألفاظ اللغوية قول الإمام علي . رضي الله تعالى عنه . حين شرح لفظة (بجر) الواردة في بعض كلامه : " أشكُو إلى الله عُجَري وبُجَرِي "(1) ، ثم شرحها فقال : " والبجاري جمع بجري وهو ما يمر بالإنسان من البجُر والمصائب من قوله . عليه السلام . : أشكو إلى الله عُجَري وبُجَري ، فالبُجَرُ جمع بجرة "(2) .

أما كلام الفصحاء فقد نقل الآمِديّ عن علماء اللغة المشهود لهم بالفصاحة ، كالأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، وابن الإعرابي ، وثعلب وغيرهم ، وقد مرّ ذكر الكثير من هذه الشواهد في فصول البحث السابقة وسأذكر هنا مثالاً للتوضيح ، ففي حديث الآمِديّ عن التفريق بين (الوقوف) في اللغة و(التعريج) ، قال : " أنّ العرب لا تقصد الديار للوقوف عليها وإنّما تجتاز بها فإن كانت واقعة على سَنَن طريقهم قال : الذي له أَرَبٌ في الوقوف لصاحبه أو أصحابه ، قِفْ وقِفاً ، وقِفُوا ، وإن لم تكن على سَنن الطريق قال : عُوْجَا وعَرِّجا ، وعُوْجُوا وعَرِّجوا "(3) .

وبعد أن فرق الآمِديّ بين التعريج والوقوف في أصل وضعهما في اللغة ، عاد ليوضّح انتقال مجرى دلالة (التّعْرِيْج) من معنى (العدول) إلى معنى (الوقوف) ، مستشهداً بكلام أبي حاتم السجستاني ، عن الأصمعي فقال : " فأمّا الأصمعي فإنّه يرى التَّعرِيْج أيضاً وقوفاً لا عدولاً قال أبو حاتم : قلت له : ما معنى (عَرَّجَ) ؟ قال ، أي : الأصمعي : وَقَفَ ، فقلت : يقال : عَرَّج إذا عدل فقال : لا ، وأنشد بيت ذي الرمة :

يَا حَادِيَيْ بنتِ فَضَاضٍ أَمَالَكُما حَتَّى نُكَلِّمَهَا هَمٌّ بَتَعْرِيجِ(4)

---

(1) غريب الحديث (الخطابي) : 2 /156 و 159 . النهاية في غريب الحديث : 3 /185 .

(2) الموازنة : 2 /269 .

(3) الموازنة : 1 /433 .

(4) ينظر ديوانه : 106 .

أي هَمٌ بوقوف "[1] .

ب. الأمثال :

هي أقوال سائرة مشهورة يتداولها العرب لإيجاز اللفظ وإصابة المعنى عن طريق التشبيه ، وأورد السيوطي عن أبي عبيدة إن " الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها ، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح ، فيجمع بذلك ثلاث خلال إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه وقد ضربها النبي . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وتمثل بها هو ومن بعده من السلف "[2] .

وقد استشهد الآمِديّ بهذا الضرب من الكلام للوصول إلى أوضح صورة لمعنى اللفظ عند العرب ومن ذلك توضيحه لمعنى لفظة (العَوَان) في اللغة فقال : " والعَوَان هي التي بين المُسنَّة والصغيرة السن ، وهي التي قد عَرَفت الأُمور ، وجرت عليها التجربة ولذلك قيل : (العَوَان لا تُعَلَّم الخِمْرَة[3])[4] ، ومنه قيل حرب عوان وهي التي قوتل فيها مرَّةً بعد مرَّة "[5] ، وهذا المثل الذي ذكره الآمِديّ يُضرب للعالم بالأمر المجرّب له[6] .

ب. موقفه من القياس .

القياس " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[7] أو " هو حمل فرع على أصل بعلّة ، وأجراء حكم الأصل على الفرع "[1] ،

---

(1) الموازنة : 1 /434 .

(2) المزهر في علوم اللغة : 1 /388 .

(3) الخمرة : مثل الجلسة والقعدة ، أي : هي عالمة بالاختمار ، ولا حاجة بها إلى تعلمه . جمهرة الأمثال (العسكري) : 139 ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1988 م .

(4) جمهرة الأمثال : 139 .

(5) الموازنة : 1 /170.

(6) ينظر جمهرة الأمثال : 139 .

(7) الاغراب في جدل الأعراب : 45. و ينظر الاقتراح : 38 .

، أي : هو استنباط مجهول من معلوم بمقارنة كلمات بكلمات ، أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال طلباً للتوسع في اللغة[2] .

وارتبط النحو بالقياس ارتباطاً وثيقاً حتَّى قال الزجاجي : في النحو أنه علم قياس[3] ، وحدّه ابن عصفور بقوله : " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "[4] ، وقد جعل النحويين أركان القياس أربعة هي[5] :

1. أصل وهو المقيس عليه .
2. فرع وهو المقيس .
3. حكم .
4. علّة جامعة .

وقد اختلف اللغويون العرب في إثبات القياس أو إنكاره ، فانقسموا إزاءه على قسمين :

الأول : دعا إلى التزام السماع ، والبقاء عليه ورفض القياس مطلقاً لأنّ في القياس منه فساداً للّغة ، ومنهم ابن قتيبة الذي رفض القياس في اشتقاق المتأخرين من الشعراء[6] ، وتبعه ابن فارس فقال : : " ليس لنا

---

(1) لمع الأدلة : 93 .

(2) من أسرار اللغة (إبراهيم أنيس) : 9 ، الطبعة الثالثة ، 1966 م .
و ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (خديجة الحديثي) : 221 ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 م .

(3) الإيضاح في علل النحو (الزجاجي) : 41 ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، 1986 م .

(4) المقرب (ابن عصفور) : 44 . تحقيق : د . أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه ، مطبعة العاني ، 1986 م .

(5) ينظر لمع الأدلة : 93. الاقتراح : 39 .

(6) ينظر الشعر والشعراء : 1 /77 ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، 1966 – 1967 . في أصول النحو : 71 .

اليـوم أن نختـرع ، ولا نقـول غيـر مـا قـالوه ، ، ولا أنْ نَقـيس قياسـاً لـم يقيسـوه لأنّ في ذلك فساد اللغة وبُطلان حقائقها "[1] .

الثـاني : يُقـرَّ القيـاس فـي اللغـة لأنـه عامـل أساسـيّ فـي تنميتهـا ، ومـنهم ابـن جنـي الـذي كـان يقـول : " مـا قـيس علـى كـلام العـرب فهـو مـن كـلام العـرب ألا تـرى انـك لـم تسـمع أنـت ولا غيـرك اسـم كـلِّ فاعـل ولا مفعـول وإنمـا سـمعت البعض فقست عليه غيره "[2] .

أمـا موقـف الآمِـديّ مـن القيـاس فقـد بـدا مضـطرباً غيـر مسـتقرٍ ، فهـو يـرفض القيـاس مطلقـاً تـارة ويجيـزه تـارة أخـرى ، شـريطة رد الفـروع إلـى الأصـل ، وحيناً ثالثاً يجيز وقوعه دون قيد أو شرط .

فمـن مظـاهر رفضـه للقيـاس قولـه : " وإنمـا ينبغـي أنْ يُنْتَهـى فـي اللغـة إلـى حيـث انتهـوا ولا يتعـدى إلـى غيـره ، فـإنَّ اللغّـة لا يقـاس عليهـا "[3] ، لـذلك رفـض القيـاس فـي خـروج معنـى اسـم الفاعـل لاسـم المفعـول ، وكـان فـي أكثـر مأخـذه علـى الشـاعرين يـورد عبـارة " وهـذا خطـأ فـي اللغـة علـى مـا اسـتعملته العـرب "[4] ، " وهـذا ضـد مـا نطقـت بـه العـرب "[5] ، ومـن هـذا البـاب إنكـاره على أبي تمام إظهار حركة الإعراب على الاسم المنقوص في قوله :

*َ *على الأعادِيّ مِيكالُ وجِبريلُ*[6] *

فقـال : " أوقـع الإعـراب علـى اليـاء مـن الأَعـادي ، وذلـك غيـر جـائز لمتأخر "[7] ، وكأنه يجيزه للمتقدمين دون المتأخرين .

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة : 67 .

(2) الخصائص : 1 /357 .

(3) الموازنة : 1 /227 .

(4) الموازنة : 1 /398 و 147/1 .

(5) الموازنة : 1 /147 .

(6) لم أقف عليه في ديوان أبي تمام .

(7) الموازنة : 1 /32 .

ومن إجازته للقياس شريطة ردّ الفرع إلى الأصل قوله : " ولا يقاس أصلٌ على أصلٍ ، وإنما يقاس على الأصل فروعه التي تتفرع منه وهذا الشرط في كل علم "[1] .

وقد وافق القاضي الجرجاني الآمِديّ في أنّ اللغة لا يقاس عليها ، وأنّ القياس يتم برد الفروع إلى الأصول ، ووافقه أيضاً في اتخاذ الشواذ أصولا يقاس عليها فقال : " ولا تكاد تجد باباً من العربيّة يخلوا من نوادر وشواذ ، ولو جُعِلت أصولاً وأُجريت على حكم القياس لبطلت الأصول واختلط الكلام "[2] ، ويضيف قائلاً " قد يجيءُ عن العرب شواذ لا تجعل أصولاً ، ولا يلزم لها قياس ، لأنّ ذلك لو ساغ واستمر لانقلبت اللغة وانتقضت الحقائق "[3] .

وقد ذهب ابن الأثير أيضاً إلى قريب مما ذهب إليه الآمِديّ فقال : " نحن لا نحكم على الشاذ النادر الخارج عن الاعتدال ، بل نحكم على الكثير الغالب "[4] ، إلا أن الآمِديّ لم يلتزم رأيه هذا في القياس بل كان مواضع مختلفة من كتاب الموازنة لا يصرّح بالقياس دون قيد أو شرط ويردد عبارة القياس كذا[5] في بعض المسائل النحوية ، كذلك أجازته قياسية حذف الجر للبحتري وخروج حروف الجر إلى معانٍ أَخر[6] ، وتخطئة أبي تمام لأنه لم يحتكم للقياس .

المبحث الثاني

---

(1) الموازنة : 438/1 .

(2) الوساطة : 446 .

(3) الوساطة : 453.

(4) المثل السائر : 1 /494 .

(5) ينظر الموازنة : 1 /494 .

(6) ينظر الموازنة : 1 /555 و 59/2 .

موقف الآمديّ
من الخلاف في المصطلح والمسائل النحوية

أ. موقفه من المصطلح النحوي :

المصطلح النحوي :

يُعَـرّف المصـطلح النحـوي بأنّـه " الاتفـاق بـين النحـاة علـى اسـتعمال ألفـاظ فنيّـة معينـة فـي التعبيـر عـن الأفكـار والمعـاني النحويـة "[1] ، وقـد مـرّ المصـطلح النحـوي بالمراحـل التـي مـرّت بهـا المسـائل النحويـة فلـم يصـل إلينـا متكـاملاً منـذ أول ظهـوره فكانـت المصـطلحات عرضـة للتغيـر والتبـديل ، ومـع ظهـور الكوفيـون بمـذهب مغـاير للبصـريين اسـتعملوا بعـض المصـطلحات التـي خالفوا منها البصريين بوجه من الوجوه .

ولتقـدّم النحـويين واللغـويين البصـريين علـيهم فـي علمـي اللغـة والنحـو " لأن علـم العربيّـة عـنهم أخـذ ولأن البصـرة أقـدم بنـاء مـن الكوفـة "[2] ، اشـتد الخـلاف عنـد النحـاة المتـأخرين فـي نسـبة المصـطلحات النحويـة إلـى هـذا المـذهب أو ذاك ، ومـمـا لا شـك فيـه أن الخليـل هـو أول واضـع لكثيـر مـن المصـطلحات النحويـة ، ثـم نقلهـا عنـه سـيبويه فـي الكتـاب ، فأصـبحت دسـتوراً لنحـاة البصـرة والكوفـة فيمـا بعـد[3] ، أمـا الآمِـديّ فقـد أورد بعـض المصـطلحات النحويـة فـي كتـاب (الموازنـة) دون نسـبتها إلـى البصـريين ، أو الكوفيين .

1. اسم الفاعل :

---

(1) المصـلح النحـوي نشـأته وتطـوره حتـى أواخـر القـرن الثالـث الهجـري (عـوض حمـد القوزي) : 22 /23 ، الطبعة الأولى ، نشر جامعة الرياض ، 1401 هـ .

(2) الفِهْرِسْت : 46 .

(3) المصطلح النحوي (عوض القوزي) : 154 .

وهـو اسـم عنـد البصـريين[1] ، أمـا الكوفيـون فـأطلقوا عليـه (الفعـل الـدائم)[2] ، غيـر أن الآمِـديّ إثـر اسـتعمال مصـطلح البصـريين فـأطلق علـى هذا الضرب من المشتقات (اسم الفاعل)[3] .

2. الصفة والنعت :

الصـفة مـن التوابـع ، وهـي اسـم دال علـى بعـض أحـوال الـذات ، نحـو طويـل وقصـير وعاقـل ، وقيـل إنّهـا للتخصـيص فـي النكـرات والتوضـيح فـي المعـارف[4] ، والصـفة مصـطلح بصـريّ[5] ، يقابلـه عنـد الكـوفيين مصـطلح النعت[6] .

قيـل : أنَّ الصـفة والنعـت واحـد لا فـرق بينهمـا[7] ، وقيـل : أنهمـا مختلفـان فالنعـت لا يكـون إلا فـي الصـفات المحمـودة ، أمّـا الوصـف فيكـون فـي المحمود وغيره[8] .

أمـا الآمِـديّ فقـد أطلـق علـى هـذا الضـرب مـن الأسـماء كـلا المصـطلحين (النعـت والصـفة) دون التفريـق بينهمـا[9] ، وقـد ورد اسـتعمال كـلا المصـطلحين عنـد البصـريين ، فقـد ذكـر سـيبويه مصـطلح (النعـت) فـي أثنـاء حديثـه عـن مطابقـة الصـفة للموصـوف فقـال : " هـذا بـاب مجـرى نعـت

---

(1) ينظر الكتاب : 1 / 33 و 2 /121 .

(2) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 1 /165 .

(3) ينظر الموازنة : 1 /172 و 227 .

(4) ينظر شرح المفصل : 3 /46 .

(5) ينظـر المـدارس النحويـة (شـوقي ضـيف) : 224 مطبعـة دار المعـارف بمصـر 1968 م . المـدارس النحويـة أسـطورة وواقـع ، (إبـراهيم السـامرائي) : 133 ، الطبعـة الأولـى ، دار الفكر ، عمان ، 1987 م .

(6) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 1 /7 و 61 .

(7) ينظر شرح المفصل : 3 /47 .

(8) الصاحبي في فقه اللغة : 88 .

(9) ينظر الموازنة : 1 /173 و 174 و 228 و 296 .

المعرفة عليه "[1] ، وأشار السيوطي نقلاً عن أبي حيان أنّ البصريين ربما استعملوا مصطلح النعت فقال : " والتعبير به . أي : النعت . من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة "[2] ، وهذا يدل على أنّ كلا المصطلحين بصريّ في أصل الوضع ، ثم شاع التعبير بالنعت عند الكوفيين لتخصصهم بذكره أكثر من البصريين .

3. **الكناية :**

الكناية والمكنَّى مصطلح كوفي[3] ، يقابله عند البصريين مصطلح الضمير[4] ، والضمير اسم جامد يدل على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وهو فعيل بمعنى اسم المفعول ، من أضمرت الشيء إذا أخفيته ، فهو مضمر كالحكيم بمعنى المُحْكَم[5] ، ويرى النحاة أنّ إطلاق هذه التسمية جاء عن طريق كثرة الاستتار فإطلاقه على البارز توسع ، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة[6] ، وقد أشار ابن يعيش إلى اختلاف الكوفيين والبصريين في استعمال المصطلحين فقال : " ولا فرق بين المضمر والمكنّى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المرادفة فمعناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنَّيات فكل مضمر مكنّى ، وليس كل مكنّى مضمر "[7] .

أما الآمِديّ فقد أطلق على هذا الضرب من الألفاظ مصطلح الكناية ولم يذكر مصطلح الضمير ، ويرى بعض الدارسين المحدثين أن مصطلح

---

(1) الكتاب : 2 /5 .

(2) همع الهوامع : 116/2 .

(3) ينظر شرح المفصل : 3 /84. شرح التصريح على التوضيح : 1 /95 . همع الهوامع : 1 /194. المدارس النحوية (شوقي ضيف) : 166. المدارس النحوية أسطورة وواقع : 107. المصطلح النحوي : 174 .

(4) ينظر الكتاب : 2 /5 و6 و 204/3.

(5) ينظر شرح المفصل : 3 / 84. حاشية الصبان : 1 /109. النحو الوافي : 196/1.

(6) شرح التصريح : 1 /95.

(7) شرح المفصل : 84/3 .

الكناية[1] مصطلح بصري ابتكره الخليل بن أحمد[2] ، وهو أول من استعمله في كتابه (العين)[3] ، وعلى هذا فإن الضمير والكناية مصطلحان مشتركان بين الفريقين .

4. **العطف والنسق :**

العطف بالحروف من مصطلحات البصريين[4] ، وهو مصدر عطف الشيء إذا أملته إليه وسمي هذا الباب عطفاً ، لأنّ الثاني مَثنِيّ إلى الأول ومحمول عليه في إعرابه[5] ، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين قال ابن يعيش : " ويسمَّى عطفاً بحرف ، ويسمّى نسقاً ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين "[6] .

وقد صرح الخليل بن أحمد بكلا المصطلحين في كتابه (العين) ، فذكر مصطلح العطف فقال : " أو : حرف عطف يعطف ما بعده على ما قبله "[7] ، ثم عاد في موضع أخر من الكتاب نفسه ليذكر مصطلح النسق فقال : " ثم : من حروف النسق لإشراك ما قبلها بما بعدها "[8] ، وقد استعمل الآمِديّ أيضاً كلا المصطلحين فذكر العطف والنسق في كتاب (الموازنة)[9] .

5. **حروف الصفات :**

---

(1) ينظر الموازنة : 1 /404 و 2 /17 .

(2) مصطلحات ليست كوفية ، (سعيد جاسم الزبيدي) : 71 ، الطبعة الثانية ، دار أسامة للنشر ، عمان ، 1998 م

(3) ينظر العين : (عرب) 138/2 .

(4) ينظر الكتاب : 192/2 .

(5) ينظر شرح المفصل : 8 /88 .

(6) ينظر المصدر نفسه .

(7) العين : (أو) 8 /438 .

(8) العين : (ثم) 8 /218 .

(9) ينظر الموازنة : 1 /227 – 228 .

وقصد بها الآمِديّ حروف الجر ، وهي حروف تصل ما قبلها بما بعدها ، فتوصل الاسم بالاسم نحو (الدار لعمرٍو) ، أو الفعل بالاسم نحو (مررت بزيد) ، وتسمَّى أيضاً . حروف الإضافة ، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها[1] ، وقيل : سميت بحروف الجر ، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، ، أي : تقوم بخفضها[2] ، والجر مصطلح أطلقه البصريون على هذه الحروف ، يقابله عند الكوفيين مصطلح الخفض[3] ، وقيل: إن الخفض مصطلح بصري في الأصل ، وإن أول من وضعه الخليل[4] ، فقد أطلق المبرد على هذه الحروف مصطلح الخفض[5] .

وكذلك ابن السراج[6] .

وتسمَّى أيضاً بـ (حروف الصفات) لأنها تُحْدِث صفة في الاسم كالظرفية[7] والبعضية ، والاستعلاء ونحوها من الصفات الأُخَر ، وهذا المصطلح الأخير هو الذي أطلقه الآمِديّ على هذه الحروف[8] ، وهو مصطلح بصري أول من وضعه الخليل[9] ، ثم استعمله الكوفيون وشاع عندهم حتَّى نَسبه بعض النحويين المتأخرين إليهم[10] .

6 **الفعل المستقبل :**

---

(1) ينظر الأصول في النحو : 1 /418. شرح الكافية : 2 /354 .

(2) ينظر الأصول في النحو : 2 /497. شرح الكافية : 2 /354 .

(3) ينظر شرح المفصل : 2 /117 .

(4) المدارس النحوية أسطورة وواقع : 132 .

(5) ينظر المقتضب : 2 /38 و 57/3 .

(6) ينظر الأصول في النحو : 40/1 و 42 و 46 .

(7) ينظر شرح المفصل : 7/8. شرح الكافية : 354/2 . همع الهوامع : 153/4.

(8) ينظر الموازنة : 1 /555 .

(9) ينظر العين : 356/8 و 409 .

(10) شرح المفصل : 47/4. همع الهوامع : 19/2.

وقصد به الآمِديّ (الفعل المضارع) [1] ، والفعل المستقبل من تعبيرات الكوفيين[2] ، يقابله مصطلح الفعل المضارع عند البصريين[3] .

ب. موقفه من الخلاف النحوي :

وقبل الدخول في موقف الآمِديّ من الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، يجب أنْ نقف عند خصائص كل من المذهبين ، فالبصرة مدينة تقع على أطراف الجزيرة ، وأكثر عربها من قيس وتميم ، وهذا الأمر سوّغ لها مخالطة قبائل العرب المشهود لهم بالفصاحة ، وسلامة اللغة لسهولة تنقلهم إلى بادية الجزيرة ، والأخذ من اعرابها ، وضبط الرواية بالمشافهة ، أما الكوفة فتقع داخل العراق وبينها وبين الجزيرة صحراء واسعة ، جعلت رحلة أهلها إلى بادية الجزيرة صعباً قياساً إلى البصريين[4] ، وكذلك قربهم من بلاد فارس ، ومخالطتهم للأعاجم جعل تدوينهم للغة يمتاز بالسهولة ، ومن أهم سمات النحو البصري أن نحاته اعتمدوا على السماع من العرب الثقات في أثناء تدوينهم للّغة ثم وضعوا الأقيسة على الكثير المطّرد من كلام العرب[5] .

---

(1) ينظر الموازنة : 1/ 214 – 215 .

(2) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 1 /24 و 28. مجالس ثعلب : 213/1 ، تحقيق : عبد السلام مُحَمَّد هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف بمصر 1960م .

(3) ينظر الكتاب : 1 /14 و 16. المقتضب : 3/1 و 104 .

(4) ينظر من تاريخ النحو (سعيد الأفغاني) : 64 –64 ، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ، (د . ت) . ونشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة (مُحَمَّد الطنطاوي) : 124 –135. الطبعة الخامسة ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1973 م .

(5) المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : 95 –96 ، مطبعة جامعة بغداد ، 1406 هـ 1986 م .

أمـا الكوفيـون فقـد وضـعوا قواعـدهم علـى كـل مـا سـمعوه وأن كـان قلـيلاً فهـم " يعتـدّون بالمثـال الواحـد أو يُعَمِّمـون الظـاهرة الفرديـة ويقيسـون عليهـا "[1] .

وسأشـير إلـى موقـف الآمـديّ مـن هـذا الخـلاف بشـكل مـوز فضـلاً عمـا ذكـرت مـن مسـائل خلافيـة وردت فـي فصـول البحـث السـابقة مقسـماً ذلـك علـى قسمين :

القسم الأول : مسائل وافق فيها البصريين ، ومنها :

1 . منع الاسم المصروف من الصرف :

مـن المسـائل التـي وافـق فيهـا الآمـديّ البصـريين عـدم جـواز منـع الأسـم المصـروف مـن الصـرف[2] ، فقـد دار خـلاف بـين البصـريين والكـوفيين فـي هـذه المسـألة ، فقـد أجـاز الكوفيـون منـع المصـروف مـن الصـرف فـي ضـرورة الشـعر ، وتـبعهم فـي ذلـك بعـض البصـريين كـالأخفش الأوسـط ، وأبـي علـي الفارسي[3] .

أمـا البصـريون فيـرون منـع المصـروف مـن الصـرف غيـر جـائز إذ عـدّه المبـرد لحنـاً فقـال : " واعلـم أنّ الشـاعر إذا أضـطر إلـى صـرف مـا لا ينصـرف جـاز لـه ذلـك ، لأنّـه إنمـا يـردَّ الأسـماء إلـى أصـولها وإن أضـطر إلـى تـرك صـرف مـا لا ينصـرف لـم يجـز لـه ذلـك لأنّ الضـرورة لا تُجـوَّز اللَّحـن ، وإنّمـا يجوز فيها أنْ تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلَّة "[4] .

---

(1) مدرسـة الكوفـة ومنهجهـا فـي دراسـة اللغـو والنحـو (مهـدي المخزومـي) : 376 ، الطبعـة الثالثـة ، دار الرائـد العربـي ، بيـروت ، 1986م . وينظـر فـي أصـول النحـو : 197 –206 .

(2) ينظر الموازنة : 1 /28 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 /493 .

(4) المقتضب : 3 /354 .

ووافقهم في ذلك من الكوفيين أبو موسى الحامض[1] .

2 . الوصف بالمصدر :

ومن مسائل الخلاف الأخرى التي وافق فيها الآمديّ البصريين مسألة الوصف بالمصدر ، فالكوفيون يرون أن الوصف بالمصدر يتم بتأويل مشتق كأسم الفاعل أو المفعول[2] ، ويرى البصريون أن ذلك مؤول عندهم على حذف مضاف أو على سبيل المبالغة بجعل الموصوف متناهياً في ذلك الوصف[3] ، أما الآمديّ فقد رفض تأويل الوصف بالمصدر بمشتق وأخذ برأي البصريين[4] .

القسم الثاني : مسائل وافق فيها الآمديّ الكوفيين ، ومنها :

1 . نيابة حروف الجر بعضها عن بعض :

ومن مسائل الخلاف التي نشأت بين الكوفيين والبصريين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، فالبصريون يرون أنّ حروف الجر لا يوضع بعضها مكان بعض ، فقد كان سيبويه يردد . في حديثه عن حروف الجر . عبارة " فهذا أصله وإن اتسعت "[5] .

وما ورد من ذلك فهو عندهم أما شاذ أو مؤول تأويلاً يقبله اللفظ[6] .

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب : 1 /448. همع الهوامع : 120/1.

(2) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : 1 /443.

(3) ينظر الأصول في النحو : 2 /31. الخصائص : 2 /259 – 260 . شرح المفصل : 3 /50.

(4) ينظر الموازنة : 1 /172 –173 .

(5) الكتاب : 4 /217 و 226 .

(6) شرح المفصل : 15/8. مغني اللبيب : 150 –151. ارتشاف الضرب : 447/2. الجنى الداني : 47 .

كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ [1] إذ أنّ (في) في الآية ليست بمعنى (على) " ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحال في الشيء "[2] .

غير أن بعض البصريين توسطوا هذا الأمر ومنهم ابن السراج الذي وجد أن العرب تتسع في معاني الحروف فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فإن لم يتقارب المعنى لم تجز إقامة بعضها مقام بعض[3] .

وأوضح ابن جني ذلك في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض بقوله : " هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقعه دونه وذلك أنهم يقولون أنّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه : ﴿ **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ [4] ، أي : مع الله "[5] .

وأشار . أيضاً إلى أنَّ الإنابة لا تقع في كل موضع بل تختلف مناسبتها من موضع إلى آخر ، فقال : " ولسنا ندفع أنْ يكون كما قالوا لكنَّا نقول : أنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوَّغة له ، فأمَّا في كل موضع وعلى كلّ حال فلا "[6] .

أما الكوفيون فيجوّزون إنابة بعض حروف الجر مكان بعض[7] ، وقد تبعهم في ذلك الآمديّ[1] .

---

(1) طه : 71.

(2) مغني اللبيب : 151 .

(3) ينظر الأصول في النحو : 1 /414 –415 .

(4) الصف : 14.

(5) الخصائص : 2 /308 –309.

(6) ينظر الخصائص : 2 /310.

(7) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 1 /395 . شواهد التوضيح : 252 –526 (جمال الدين بن مالك) تحقيق : طه محسن ، بغداد ، 1985م .

2 . حذف حروف الجر :

ومن مسائل الخلاف الأخرى التي وافق فيها الآمديّ الكوفيين جواز حذف حروف الجر ونصب الاسم بعده ، فقد اختلف النحويون في قياسية حذف حرف الجر ، فمذهب أكثر البصريين الاقتصار فيه على السماع ولا يجوز القياس عليه ، ومن هؤلاء سيبويه الذي ذهب إلى أنّ الأفعال التي يُحذَفُ معها حروف الجر الأصل فيها أن توصل بتلك الحروف ، فليس كل فعل يصلح لأن يُحذَف معه حرف الجر[2] ، فيعمل على نصب الاسم بعده على المفعولية .

وعدَّ المبرد حذف حرف الجر من المسموع الذي لا يقاس عليه[3] وذكر السيوطي أنه سُمِع من العرب أفعال تأتي معها حروف الخفض مرَّة وتترك مرَّة أخرى نحو (اختار واستغفر ، وأمر ... وغيرها)[4].

وقد قصره ابن عصفور على الشعر فجعله من الضرائر[5] .

أما الكوفيون فيجيزون قياسية حذف حرف الجر في الكلام بشرط تعيين الحرف وتعيين مكانه[6] وهذا ما اختاره الآمديّ ، ودليل ذلك قبوله لبيت البحتري الذي جرى فيه على حذف حرف الجر[7] على الرغم من تأخره عن عصور النقاء اللغوي .

وبعد عرض موقف الآمديّ من المصطلح النحوي والمسائل الخلافية في النحو تبين لنا أنه أخذ من كلتا المدرستين البصرية والكوفية فكما اعتمد في عرض آرائه النحوية على شيوخ مدرسة البصرة كسيبويه والمبرد ،

---

(1) ينظر الموازنة : 1 /247 . و 59/2.

(2) ينظر الكتاب : 39/1 .

(3) المقتضب : 4 /330.

(4) همع الهوامع : 17/5 .

(5) ضرائر الشعر : 24 .

(6) ينظر معاني القرآن (الفرّاء) : 395/1 . حاشية الصبان : 91/2 .

(7) ينظر الموازنة : 554/1 .

والزجـاج . كـذلك اخـذ بـرأي شـيوخ مدرسـة الكوفـة كاالكسـائي ، والفـراء ، وثعلـب ، وغيرهم .

وينطبـق هـذا الأمـر علـى أخـذه المـادة اللغويـة مـن رواة اللغـة ، فقـد أخـذ مـــن رواة البصـــرة كخلـــف الأحمـــر (ت 180 هـــ) ، والنضـــر بـــن شـــميل (ت 203 هـــ) ، وأبـــي عبيـــدة (ت 210 هـــ) ، وأبـــي زيـــد (215 هـــ) ، والأصـــمعي (ت 2161 هـ) ، وأبـــي حـــاتم السجســـتاني (ت 255هـ) ، وغيـــرهم[1] ، كمـــا أخـــذ مـــن رواة الكوفـــة كحمّـــاد الراويـــة (ت 155 هـــ) ، والمفضـــل الضّبي (ت 167 هـ) ، وابن الأعرابي (ت 231 هـ)[2] .

وهـذا مـا جعـل السـمة العامـة لمـنهج الآمـديّ فـي اللغـة والنحـو تتمثـل بأخـذه الـرأي المشـهور والتزامـه إقامـة الحجـج والبـراهين عليـه سـواء أكـان بصـرياً أم كوفياً ويبقى هاهنا سؤال ، إلى ، أي : مذهب ينتمي الآمديّ ؟

الأرجح أنّه بصري وذلك لأسباب منها : .

1. نشـأته فـي البصـرة وعودتـه إليهـا . بعـد رحلتـه لطلـب العلـم فـي بغـداد . ولزومـه إياهـا حتَّـى وفاتـه كـل ذلـك جعلـه يتـأثر بالثقافـة والفكـر البصـريين .
2. إن رحلتـه إلـى بغـداد لطلـب العلـم لـم تـؤثر فـي بصـريته فقـد تلمـذ لـه أكـابر شـيوخ المدرسـة البصـرية فـي عصـره كالحـامض والزجـاج وابـن السراج ممّا جعله على صِلَةٍ دائمةٍ بالثقافة البصريّة .
3. موقفـه المتشـدد فـي اللغـة والمتمثـل بقولـه : " أن اللغـة لا يقـاس عليهـا "[3] ، ورفضـه الكثيـر مـن مظـاهر التطـور اللغـوي وانتقـال مجـرى دلالـة الألفـاظ ، ومراعـاة الفـروق اللغويـة فـي معـاني الألفـاظ[4] ، والتشـدد

---

(1) ينظر الموازنة على التوالي : 1/ 414 و 1/ 164 و 1/ 191 و 494/1 .

(2) ينظر الموازنة على التوالي : 2/ 120 و418/1 و 1/ 24 .

(3) الموازنة : 1 /227 .

(4) ينظر ص : 136 –141 من هذا البحث .

في الرواية[1] كل ذلك دلائل على أنَّ الآمديّ كان أميل إلى المدرسة البصرية .

4. ذكره البصريين في كتاب الموازنة في بعض المواضع والإحجام عن ذكر الكوفيين[2] .

المبحث الثالث
تأثر الآمديّ وتأثيره

أ- تأثره بسابقيه :

إن المطلع على كتاب الموازنة يجد تأثر الآمديّ الواضح بمن سبقوه من شيوخ اللغة والنحو والبلاغة ، ففي عرضه لمسائل النحوية يظهر أثر كتاب (سيبويه) الذي ذكره في أغلب هذه المسائل[3] ، وفي مسائل اللغة والأدب يتجلى تأثره بكتاب (الكامل في اللغة) للمبرد ، إذ كان له موقع خاص في نفسه ، فقد ذكر أنّه قرأه على شيخه الأخفش الصغير ونقل منه في مواضع كثيرة نقلاً حرفياً[4] .

أما في عرضه للمسائل البلاغية فقد اعتمد الآمديّ في أكثر تعريفاته على كتاب (البديع) لعبد الله بن المعتز[5] ، فضلاً عن تأثره بالكثير من شيوخ اللغة والنحو والبلاغة الذين مرّ ذكرهم في فصول البحث السابقة .

ب- تأثيره في اللاحقين :

---

(1) الموازنة : 1/ 24 .
(2) ينظر الموازنة : 1 /404 .
(3) ينظر الموازنة : 1 /191 و 215 .
(4) ينظر الموازنة : 21/1 و 182 و 553 و 27/2 .
(5) ينظر الموازنة : 16/1 و 18.

يعد الآمديّ من النقاد البلاغيين الذين أثروا في النقد العربي وكان لكتابه ، الموازنة تأثيراً واضحاً في نقاد عصره ولاحقيهم ، وسأحاول أن أوضح أثر كتاب الموازنة في النقد العربي وتاثر النقاد بشخصية الآمديّ وآرائه النقدية والبلاغية ، حتَّى أن بعض ما أخذوه عن كتاب الموازنة يكاد يكون تكراراً تاماً لآراء الآمديّ ومن هؤلاء :

1 . القاضي الجرجاني (ت 392 هـ) :

لم يصرَّح القاضي الجرجاني في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه) بذكر الآمديّ أو كتابه الموازنة ، إلاّ أنّ من الواضح أن فكر الجرجاني في النقد اللغوي هو فكر الآمِديّ ويَتَجَّلى هذا الأمر في مناقشة الجرجاني لأخطاء أبي تمام في المعاني ومن ذلك مناقشته لقوله : .

وَرُحبَ صدرٍ لو أنَّ الأرضَ واسعةٌ كوسعه لم يضق عن أهله بَلَدُ (1)

قال الجرجاني : " وهذا المعنى فاسد ، لأنه جعل البلاد إنما تضيق بأهلها لضيق الأرض ، وأنها لو اتسعت اتساع صدره لم تضق البلاد .

ونحن نعلم أنّ البلاد لم تخطط في الأصل على قدر سعة الأرض وضيقها ، وأنَّ تتسع لبلاد كثيرة ولاتساع ما فيها من المدن أيضاً ، وهب على حالها وإنما تؤسس وتبتدئ على قدر الحاجة إليها فإذا استقر بها الزمان وكثرت العمارة وظهر فيها ما يستدعي الناس إليها ضاقت "(2) . وقوله هذا تلخيص لمناقشة الآمِديّ للبيت(3) .

ويتابع الجرجاني الآمِديّ في موقفه من اللَّحن عند الشعراء العرب فالآمِديّ يرى أنَّ " اللَّحن لا يكاد يعرى منه أحد من الشعراء المحدثين ولا سلم منه شاعر من شعراء الإسلاميين وقد جاء في أشعار المتقدَّمين ما

---

(1) ينظر ديوانه : 97 .

(2) الوساطة : 77 .

(3) ينظر الموازنة : 1 /203.

علمتم من الاقواء وغير الاقواء ممّا لا يَقُوم العُذر فيه إلاَّ بالتأويلات البعيدة "[1] .

وإلى مثل هذا الرأي ذهب الجرجاني فقال : " ودونك هذه الدواوين الجاهليَّة والإسلاميَّة ، فانظر هل تجد فيها قصيدة تَسْلَم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب[2] القدح فيه ، أما في لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه أو إعرابه .

ولولا أنَّ أهل الجاهلية جُدَّوا بالتقدّم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحُجَّة لوجدت كثيراً من أشعارهم مُعيبة مُسْترذَلة ، ومردودة منفيّة ولكن هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ، ستر عليهم "[3] .

وفي مسألة القياس في اللغة نجد أنَّ الجرجاني يوافق الآمِديّ في أنّ اللغة لا يقاس عليها وأنّ القياس يتم بردّ الفروع على الأصول ، وإنكار الشواذ وعدم جعلها أصلاً يقاس عليه[4] إضافة إلى موافقته للآمِديّ في الكثير من مسائل اللغة والنحو والأدب وهذا يدل على تأثر الجرجاني بكتاب الموازنة وآراء الآمِديّ في النقد اللغوي .

2 . أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) :

والعسكري كالجرجاني لم يصّرح بأخذه عن كتاب الموازنة وقد أشار الدكتور بدوي طبانة إلى أنّ كتاب الموازنة من المصادر التي اعتمد عليها أبو هلال العسكري في تأليف (كتاب الصناعتين)[5] وسأذكر هنا أمثلة يسيرة لتوضيح ذلك .

---

(1) الموازنة : 29/1.

(2) هكذا ورد في الأصل ، والصواب (يمكنه) .

(3) الوساطة : 4 .

(4) الوساطة : 446 و 453. و ينظر الموازنة : 1 / 227.

(5) ينظر أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية (د. بدوي طبانة) : 73 ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1952 م .

فقد أخذ على أبي تمام قوله :

رَقيقُ حَوَاشِي الْحِلمَ لوْ أنَّ حِلْمَه بكَفَّيكَ ما ماريت في أنَه بُرْدُ (1)

لأنّه وصف الحلم بالرَّقَّةِ والعرب أبداً تصفه بالثقل والرجحان والرزانة ، فذكر مناقشة الآمِديّ لهذا البيت ، وجاء بشواهد للنابغة ، والأخطل ، وأبي ذؤيب ، وعدي بن الرقاع ، والفرزدق(2) على النحو الذي ذكره الآمِديّ(3) .

ومن أخطاء المعاني الأخرى التي ذكرها العسكري آخذاً إياها أبي تمام قوله :

سأحمد نصراً ما حييتُ وأنَّني لأعْلَمُ أنْ قَدْ جَلَّ نَصْرٌ عن الحَمْدِ (4)

فقد نقل مناقشة الآمِديّ لهذا البيت وأتى بشواهد لزهير ، والأعشى والحطيئة ، وغيرهم(5) على الترتيب نفسه الذي ذكره الآمِديّ في موازنته .

وملخص رأي الآمِديّ في هذا البيت " أن أبا تمام رفع المدوح عن الحمد الذي ندب الله عباده إليه بأن يذكروه به وينسبوه إليه وافتتح فرقانه في أول سورة بذكره وحثّ عليه "(6) .

وهذا خطأ في المعنى عنده .

3 . أبو علي المرزوقي (ت 421 هـ) :

لقد نقل المرزوقي من آراء الآمِديّ في كتابه (شرح ديوان الحماسة) وبدا واضحاً تأثره بهذه الآراء فتناولها بالنقد لها والاعتراض عليها بعض

---

(1) ينظر ديوانه : 136 .

(2) كتاب الصناعتين (أبو هلال العسكري) : 120.

(3) ينظر الموازنة : 1 /43.

(4) ينظر ديوانه : 116 .

(5) كتاب الصناعتين : 124 –125 .

(6) الموازنة : 1 /207 .

الأحيان وقد مرّ ذكر بعض هذه الاعتراضات في فصول البحث السابقة ، وسأذكر هنا مثالاً للتوضيح .

نقل المرزوقي رأي الآمِديّ في استعمال كلمة (العَرض) بمعنى (السعة) إذا جاءت منفردة عن (الطول) وذكر شواهد من القرآن الكريم لإثبات هذا المعنى وهذا تكرار لرأي الآمِديّ في الموازنة[1] .

فقال : " وقد استعمل العَرض مفرداً عن الطول والمراد به السعة ... وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ** ﴾[2] وكذلك قوله تعالى في مواضع آخر : ﴿ **وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ** ﴾[3] ، أي : سعتها "[4] .

4 . الشريف المرتضى (ت 436 هـ) :

والشريف المرتضى من أكثر النقاد الذين أخذوا عن الآمِديّ ، فقد نقل الكثير من آرائه في مؤلفاته ، وكان أسلوب المرتضى في النقل من كتاب (الموازنة) مضطرباً فما يوافق هواه من آراء الآمِديّ يذكره دون عزو ، وما بدا له فيه اعتراض عليه يذكر نصه ثم يبدأ بالتعليق على هذا النص وأكثر اعتراضات المرتضى على الآمِديّ يسودها طابع القوة والافتعال ، وقد لاحظ ابن سنان الخفاجي ذلك الأمر فأشار إليه في كتابه (سر الفصاحة)[5] .

من ردود المرتضى على الآمِديّ ما تعلق بقول أبي تمام : .

لَعِبَ الشَّيْبُ بالمَفَارِقِ بلْ جـ دَّ فأَبْكَى تُماضِراً وَلَعُوبَا[6]

---

(1) ينظر الموازنة : 1 /198 .

(2) فصلت : 51 .

(3) آل عمران : 133 .

(4) شرح ديوان الحماسة : 4 /1829.

(5) ينظر سر الفصاحة : 229 .

(6) ينظر ديوانه : 25 .

فقد بسط المرتضى نقد الآمِديّ لهذا البيت[1] في أماليه وعلّق عليه قائلاً :

" وليس يحتاج في الاعتذار لأبي تمام إلى ما تكلَّفه الآمِديّ بل المناقضة زائلة عنه على كل حال ... لأنّه لا يبكي الشيب ويجزع من حلوله وفراق الشباب إلا من رآه منكراً أو مَعِيباً "[2] .

وقد يقتبس المرتضى من آراء الآمِديّ دون عزو ، ومن ذلك شرحه للفظة (الثُغرة) في اصل وضعها اللغوي فقال : " أن الثُغرة هي الفُرجة أو الثُلمة تكون في الشيء ، ولذلك سمّي كلَّ بلد جاور عدواً ثغراً ، كانّ معناه مكشوفٌ للعدو ويجوز أن يكون أصله من ثغَر الإنسان لأنه أول ما يقابلك من أسنانه ، وأول ما يظهر عند الكلام "[3] .

وهذا الكلام هو تكرار حرفي لشرح الآمِديّ لهذه المفردة[4] ، وأمالي المرتضى فيها الكثير من أراء الآمِديّ غير الذي ذكرناه[5] .

كذلك اهتم المرتضى في كتابه (الشهاب في الشيب والشباب) ، بتعقب أراء الآمِديّ ونقدها ، ومن ذلك تعليقه على بيت البحتري :

وأخو الغَبيئَةِ تاجرٌ في لِمّةٍ يَشْرِي جَديدَ بَيَاضِهَا بسَوَادِ [6]

فقد أخذ المرتضى على الآمِديّ تفسيره كلمة (يشري) بمعنى (يبيع)[7] ، فقال : " معنى يشري هاهنا يبتاع ، لأنّ قولهم شَرَيتُ يستعمل في البائع والمبتاع جميعاً وهذا من الأضداد ، نص أهل اللغة على

---

(1) ينظر الموازنة : 2 /203.

(2) أمالي المرتضى : 1 /611 .

(3) أمالي المرتضى : 1 /612 . وينظر ص : 141 من هذا البحث .

(4) ينظر الموازنة : 2 /214 .

(5) ينظر أمالي المرتضى : 610/1 و 613 و 623 و626 و 2/ 91 –95 و 230

(6) ينظر ديوانه : 731/2 .

(7) ينظر الموازنة : 217/2 .

هـذا فـي كتـبهم ، فكأنّـه شـهد بـالغبن لمـن يبتـاع الشـيب بالشـباب ويتعـوض عنـه[1] ، وإنمـا ذهـب علـى الآمِـديّ أنّ لفظـة (يشـري) تقـع علـى الأمـرين المتضادين "[2] .

ونقـل المرتضـى أيضـاً فـي كتابـه (طيـف الخيـال) الكثيـر مـن أراء الآمِـديّ وتناولهـا بالتوضـيح تـارةً والاعتـراض عليهـا تـارةً أخـرى[3] ، وهـذا يـدل بوضـوح علـى إعجـاب المرتضـى بـآراء الآمِـديّ النقديـة والأدبيـة واطلاعـه بإمعان على كتبه ، ومنها كتاب (الموازنة) .

5. ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) :

يتـابع ابـن سـنان الآمِـديّ فـي كثيـر مـن آرائـه النقديّـة والبلاغيـة ويكـاد يتفـق معـه فـي أكثـر هـذه الآراء ولا يخالفـه إلا فـي القليـل النـادر منهـا ، ومـن ذلـك حديثـه عـن قلّـة العـارفين بالفصـاحة والبيـان ، فقـد أشـار إلـى أنّ الآمِـديّ قـد أعيـاه هـذا الأمـر مـن قبـل فقـال : " وأقـول قبـل كلامـي فـي الفصـاحة وبيانهـا : إنّنـي لـم أرَ أقـلَّ مـن العـارفين بهـذه الصـناعة ، المطبـوعين علـى فهمهـا ونقـدها مـع كثـرة مـن يـدعي ذلـك ويَتَحلَّـى بـه ، ويَنْتَسِـبُ إلـى أهلـه ويُمـارِي أصـحابه فـي المجـالس ويُجـارِي أربابـه فـي المحافـل ، وقـد كُنـتُ أظـنَّ أنَّ هـذا شـيء مقصـورٌ علـى زماننـا اليـوم ، ومعـروف فـي بلادنـا هـذّه ، حتَّـى وجـدتُ هـذا الـداء قـد أعيـا أبـا القاسـم الحسـن بـن بشـير الآمِـديّ ،وأبـا عثمـان عمـرو بـن بحـر الجـاحظ قبلـه واشـكاهما حتَّـى ذكـراه فـي كتبهمـا ، فعلمـت أنَّ العـادة بـه جاريـة ، والرَّزيّـة فيـه قديمـة "[4] ، ويوافـق ابـن سـنان الآمِـديّ فـي الكثيـر مـن تعليقاتـه علـى أغـاليط أبـي تمـام فـي المعـاني والألفـاظ ، ومـن ذلـك شـرحه للفظـة (الأيّـم) وإنكـاره علـى أبـي تمـام والبحتـري اسـتعمالهما لهـا مكـان (الثيـب) ، ثـم ذكـر شـواهد

---

(1) هكذا ورد في الأصل ، والصواب يتعوض منه .

(2) الشهاب في الشيب والشباب : 20 – 21 .

(3) ينظـر طيـف الخيـال (الشـريف المرتضـى) : 9 – 13 و 17 – 21 ، دار إحيـاء الكتب العربية ، مصر ، (د . ت) .

(4) سر الفصاحة : 53 .

الآمِـديّ مـن شـرح هـذه اللفظـة[1] ، كـذلك وافـق الآمِـديّ فـي إنكـاره علـى أبـي تمـام اسـتعماله كلمـة (الصـلف) بمعنـى الكبـر والتيـه ،وسـاق شـواهد الآمِـديّ علـى أنّ العـرب تسـتعملها فـي غيـر هـذا المعنـى[2] ، ويوافـق الآمِـديّ أيضـاً . فـي إنكـاره علـى البحتـري اسـتعمال (قسـط) بمعنـى (عـدل) ، ويـرى أنّ الصـواب اسـتعمال (أقسـط) ويستشـهد بالشـواهد التـي ذكرهـا الآمِـديّ مـن القرآن الكريم[3] .

ويوافـق ابـن سـنان الآمِـديّ فـي تعريفـه المعاظلـة فـي الكـلام وعيبـه علـى قدامـة بـن جعفـر تفسـيره لهـا فقـال : " ومـن وضـع الألفـاظ موضـعها الائـق ألاّ يكـون الكـلام شـديد المداخلـةِ يركـب بعضـه بعضـاً ، وهـذا هـو المعاظلـة التـي وصـف عمـر بـن الخطـاب . رضـي الله تعـالى عنـه . ، زهيـر بـن أبـي سـلمى بتجنُّبهـا فقـال : إن لا يعاظـل فـي الكـلام ..... وقـد غلـط فـي تمثيـل هـذا أبـو الفـرج قدامـة بـن جعفـر الكاتـب ، وبـيَّن خطـأه أبـو القاسـم الحسـن بـن بشـر الآمِديّ "[4] ، ثم ذكر أن الآمِديّ عاب على أبي تمام قوله :

خانَ الصَّفَاءَ أَخٌ كانَ الزمانُ له أخاً فلم يتَخَوَّنْ جسمَه الكَمَدُ[5]

لأنّ ألفـاظ هـذا البيـت متشـبثة بعضـها بـبعض[6] ، وآراء الآمِـديّ المبثوثـة فـي كتـاب (سـر الفصـاحة) تؤلـف أكثـر مـن نصـف الكتـاب فهـي كثيرة ، ويصرح ابن سنان بنسبتها إلى الآمِديّ في أكثر المواضع .

6. عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) :

---

(1) سر الفصاحة : 68. و ينظر الموازنة : 1 /168 – 172 .

(2) سر الفصاحة : 68 . و ينظر الموازنة : 1 /246 .

(3) سر الفصاحة : 69. و ينظر الموازنة : 1 /377 .

(4) سر الفصاحة : 148 . و ينظر الموازنة : 1 /300.

(5) ينظر ديوانه : 215 .

(6) سر الفصاحة : 149 .و ينظر الموازنة : 294/1 .

لقد أبدى الجرجاني إعجابه واحترامه للآمِديّ ونقل من آرائه في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الأعجاز) ، ومن ذلك حديثه عن التفريق بين الحقيقة والاستعارة في اللغة الذي عرض له الآمِديّ في تعليقه على قول البحتري :

فَصَاغَ ما صَاغَ مِنْ تِبرٍ وَمن وَرَقٍ وَحَاكَ ما حَاكَ من وَشيٍ وَدِيبَاجِ[1]

فقال : " قال أبو القاسم الآمِديّ في قول البحتري : فصاغ ما صاغ من تبر ومن وَرَق ... ، صوغ الغيث وحوكه النبات ليس بالاستعارة بل هو حقيقة ولذلك لا يقال هو صائغ ولا كأنّه صائغ ، وكذلك لا يقال : حائك وكأنّه حائك "[2] .

وفي المصطلحات البلاغية يأخذ الجرجاني لتعريفات الآمِديّ منهجاً يعتد بها كحديثه عن أقسام البديع حين قال : " قال الآمِديّ نفسه : ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع أخر يكتسي المعنى العام بها بهاءً وحسناً حتَّى يخرج بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً ، ثم قال : وهذه الأنواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والطباق والتجنيس فهذا نص صريح في موضع القوانين على أنّ الاستعارة من أقسام البديع "[3] .

7. ابن الأثير (ت 637 هـ) :

ويُبدي ابن الأثير في مقدّمة كتابه (المثل السائر) إعجابه بالآمِديّ وكتابه (الموازنة) ويراه من الكتب النقدية البيانية المهمة فيقول : " فإنَّ علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام ، وقد ألف الناس منه كتباً وجلبوا ذهباً وحطباً ، وما من تأليف إلاّ وقد تصفحت شِيْنَه وسِيْنَه ، وعلمت غثَّه وسمينه فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب (

---

(1) ينظر ديوانه : 387 .

(2) أسرار البلاغة : 352 . ينظر دلائل الإعجاز : 2/ 196. و ينظر تعليق الآمِديّ على هذا البيت في الموازنة : 1 /527 .

(3) أسرار البلاغة : 370 .

الموازنة) لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمِديّ ، وكتاب (سر الفصاحة) لأبي مُحَمَّد عبد الله بن سنان الخفاجي ، غير أن كتاب (الموازنة) أجمع أصولاً وأجدى محصولاً "[1] ، ويوافق ابن الأثير الآمِديّ في الكثير من آرائه ، ومن ذلك حديثه عن الحذف فهو يتفق مع الآمِديّ في أنّ الأصل في المحذوفات على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف فإن لم يكن هناك دليل يصبح الحذف لغواً من الحديث ولا يجوز بوجهٍ ولا سبب[2] ، وفي مسألة القياس في اللغة ، يذهب ابن الأثير إلى رأي الآمِديّ في ضرورة التمسك بالأصول اللغوية وإهمال الشاذ والنادر الخارج عن الاعتدال والحكم بالكثير الغالب[3] .

ويشهد ابن الأثير للآمِديّ بقوة الفصاحة والبلاغة ويظهر إعجابه بكتاب (الموازنة) الذي عكس ثقافته العميقة فقال : كان أثبت القوم قدماً . أي الآمِديّ . في فنّ الفصاحة والبلاغة وكتابه المسمى بـ (الموازنة بين الطائيين) يشهد بذلك "[4] .

8. ابن المستوفي الأربلّي (ت 637 هـ) :

وكان ابن المستوفي يقسو على الآمِديّ ويتهمه بالتعصب على أبي تمام[5] ، لكنه في الوقت نفسه لم يستطع أنْ يخفي إعجابه به ، فنقل منه الكثير من شروح المفردات والأبيات والتراكيب ، ولم يقتصر على النقل من كتاب (الموازنة) وحده بل نقل من كتبه الأخرى[6] ، وسأذكر بعض آراء الآمِديّ التي عوَّل عليها ابن المستوفي في كتابه (النظام) ومنها شرحه لبيت أبي تمام :

---

(1) المثل السائر : 1 / 4.

(2) ينظر المثل السائر : 2 /268. الموازنة : 1 /191 .

(3) ينظر المثل السائر : 150/1. الموازنة : 1 /553 .

(4) المثل السائر : 384/1 .

(5) ينظر النظام : 3 /108 .

(6) ينظر النظام : 1 /142 و 245 .

لَقَدْ أَخَذَتْ مِن دَارِ مَاوِيَّةَ الْحُقْبُ أُنْحُلُ المَغَانِي لِلْبِلَى هِيَ أَمْ نَهْبُ ! [1]

فقد نقل ابن المستوفي شرح الآمِديّ لهذا البيت فقال : " قال الآمِديّ أراد (أنُمْلٌ للمغاني هي البلى) فحذف التنوين : والحُقْبُ الدَّهر ، وجمعه أحقاب ، والحِقَب : السنون ، واحدتها حِقْبَة ، وقال : لقد أَخَذَتْ ، والحُقْبُ مذكر ، وأظنّه أراد أيام الدّهر ولياليه ، ويقال : الحُقْبُ ثمانون سنة فعلى هذا قال أخذت وأنّث "[2] .

ونقل ابن المستوفي عن الآمِديّ هنا في كتاب (الموازنة) نقل يتسم بالدقة[3] ، وكذلك أخذ ابن المستوفي برأي الآمِديّ من عدّه (شَعَبَ) من الأضداد عند تعليقه على قول أبي تمام :

تَصَدَّعَ شَملُ القلبِ منْ كُلّ وجهةٍ وَتَشّعبه بالبثّ منْ كلّ مَشعَبِ[4]

فقال : " قال الآمِديّ : قوله : تُصَدَّع شمل القلب وتَشْعَبُهُ معنى واحد ، لولا قوله (بالبث) لصلح أن يكون تَشْعَبُهُ : تضم أجزاءه وتلائم بينها لأنّ شعب من الأضداد "[5] ، ولا يكاد يذكر ابن المستوفي بيتاً لأبي تمام إلا وشفعه بتعليق عليه للآمِديّ وهذا يدل على تأثره بالآمِديّ والسير في ركابه .

9 . ابن منظور (ت 711 هـ) :

ولم يقتصر تأثير الآمدي على طائفة النقاد والبيانيين العرب ، بل شمل فئة من جامعي اللغة ومدونيها ، ومنهم ابن منظور الذي اعتمد في كثير من مواد (لسان العرب) على كتب الآمدي لضبط بعض المفردات[6] ، وأسماء[1] الشعراء[2] ، وضبط الشواهد الشعرية ، ومن ذلك قال ابن

---

(1) ينظر ديوانه : 114 .

(2) النظام : 2 /203 . وينظر شرح الآمِديّ لهذا البيت في الموازنة : 110/2.

(3) النظام : 5 /138 .

(4) ينظر ديوانه : 98 .

(5) النظام : 5 /183 .

(6) لسان العرب : (فرطح) 2 / 542 .

منظـور : " وقـال الآمـدي : المُـمَزَّق ، بالفتـح ، هـو شَـأْس بـن نَهـارٍ العبـدي ، سمي بذلك لقوله :

فإن كُنْتُ مَأْكولاً فكُنْ خير آكِلٍ وإلا فأدركني ولما أمزق

وأَمـا المُـمَزِّق ، بكسـر الـزاي ، فهـو المُـمَزِّقُ الـحَضْرمي ، وهـو متـأَخر ... و المُـمَزَّقُ أَيضـاً : مصـدر كـ(التَّمْزِيـق) ، ومنـه قولـه تعالـى: ﴿ **ومَزَّقْنـاهم كـل مُـمَزَّقٍ** ﴾[3] "[4] . ومـن الواضـح تـأثر ابـن منظـور فـي كتـاب (المؤتلـف والمختلـف) ، وأنـه مـن بـين المصـادر المهمـة التـي اعتمـد عليهـا في تأليف معجم لسان العرب .

10. الزَّبِيْدِي (ت 1205 هـ) :

ومـن الواضـح تـأثر الزبيـدي بفكـر الآمـدي اللغـوي فقـد نقـل مـن كتابيـه (الموازنـة) و (المؤتلـف والمختلـف) مـا يزيـد علـى ثمـانين رأيـاً موزعـة علـى مـواد التـاج ، وسـأذكر فـي هـذا المقـام بعضـها علـى سـبيل الاستشـهاد ، ومـن ذلك ما أخذه الآمدي على أبي تمام في قوله :

كالأَرْحبيّ المُذَكَّى سَيْرُهُ المَرَطَى والوخذ والمَلع والتقريب والخبب[5]

إذ يـرى الآمـدي أن أبـا تمـام أخطـأ فـي المعنـى لأنـه جعـل التقريـب وهـو ضـرب مـن عـدو الخيـل للإبـل[6] ، وقـد نقـل الزبيـدي رأي الآمـدي هـذا فـي أثنـاء حديثـه عـن التقريـب فـي أصـل الوضـع اللغـوي فقـال : " ونقـل شـيخنا عـن الآمـدي فـي كتـاب (الموازنـة) التقريـب مـن عـدو الخيـل معـروف ، والخبـب دونـه ، قـال . أي الآمـدي . ولـيس التقريـب مـن وصـف الإبـل ، وخطـأ أبـا تمـام

---

(1) لسان العرب : (حجل) 11 /143 .

(2) لسان العرب : (سوك) 10/ 446 و (عصا) 15 /65.

(3) سبأ : 19 .

(4) لسان العرب : (مزق) 10 / 343 .

(5) تقدم تخريجه : ص 113 .

(6) ينظر الموازنة : 1 /238 .

فـي جعلـه مـن وصـفها ، قـال : وقـد يكـون لأجنـاس مـن الحيـوان ولا يكـون للإبـل ، قال : وإنا ما رأينا بعيراً قط يقرب تقريب الفرس "[1] .

كـذلك نقـل الزبيـدي رأي الآمـدي مـن أن الكعـاب هـي البكـر[2] ، فقـال : " وفي موازنة الآمدي جارية كعاب ، أي : بكر "[3] .

(1) تاج العروس : (قرب) 4/ 22 .

(2) الموازنة : 1/ 168 .

(3) تاج العروس : (كعب) 4/ 193 .

الخاتمة

بعد أَنْ تمت بعون الله دراسة كتاب الموازنة للآمِديّ دراسة لغوية نحوية صرفية ، لا بدّ لي أن أوجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

1. لا يوجد أي خلاف في تسمية الآمِديّ ونسبته ، ولكن هناك خلاف في سنة وفاته ، فقد ذهب قوم إلى أنها كانت سنة (370 هـ) ، وذهب آخرون إلى أنها سنة (371 هـ) .
2. لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن ولادة الآمِديّ ونشأته في المرحلة الأولى من حياته في البصرة حتى رحيله إلى بغداد لطلب العلم .
3. لقد أسهم الآمِديّ في مجال التأليف اللغوي بكتبه (معاني هل وقد) ، و (فعلت وأفعلت) ، و (الأصول من الأضداد) ، ولم يكن كغيره من النقاد الذين سبقوه ، والذين أتوا بعده ، ولو أردنا الاطلاع على الدرس اللغوي عند النقاد العرب ، فنحن واجدوه في كتبهم النقدية بشكل متناثر دون أن يفردوا له مؤلفاً مستقلاً كما فعل الآمِديّ .
4. أولى الآمِديّ الجانب الدلالي للمفردات والتراكيب أهمية واضحة فقد عالج من موضوعات النحو ما يتصل بأحوال الجملة وما تؤديه من تعبير عن غرض المتكلم ، ذلك لأن الذي كان يهمه من هذه الموضوعات ما يساعده على فهم المعنى الذي ترمي إليه الجملة ، وفهم الأسرار التي دفعت المنشئ إلى التمسك بهذا الضرب من الصياغة أو ذاك .
5. لقد أثبت البحث أن الآمِديّ كان مدركاً كغيره من علماء المعاني . الذين تقدموه أو تأخروا عنه . أهمية مراعاة علاقة علم المعنى بعلم النحو ، ودعا إلى الربط بينهما فيما يتعلق بتأليف الجملة وأحوال هذا

التـأليف ، ومـا تؤديـه المفـردة ، وأصـل التراكيـب مـن وظيفـة ، وتفصـح عنه من معنى .

6. إنَّ الأسـاس الـذي اسـتند إليـه الآمِـديّ فـي نقـده اللغـوي هـو : اعتمـاده علـى مقياسـين همـا : مقيـاس الجـودة والـرداءة ، ومقيـاس الخطـأ والصواب .

7. اعتنـى الآمِـديّ كغيـره مـن النقـاد والبيـانيين بظـاهرة الحـذف فـي كـلام العـرب ، فجـاء الحـذف فـي صـدر الموضـوعات النحويـة التـي تناولهـا الآمِديّ لما فيه من سحر البيان ، وحذف فضول الكلام .

8. كـان لعنايـة الآمِـديّ بالمسـائل الدلاليـة أثـر واضـح فـي نقـده للشـاعرين ، ولا سـيما المسـائل التـي تتعلـق بـالظواهر الدلاليـة كالمشـترك اللفظـي ، والأضـداد ، والتـرادف ، إذ كـان مـن المعتـرفين بهـا والمقـرين بوجودهـا فـي اللغـة العربيـة ، والتفـت أيضـاً إلـى ظـاهرة التطـور الـدلالي الـذي يعتـري بعـض الألفـاظ ولـم يجـزه مطلقـاً ، ودعـا إلـى التشـدد فـي مسـألة انزلاق بعض الألفاظ عما وضعت له في أصلها اللغوي .

9. دعـا الآمِـديّ إلـى تلمـس الفـروق اللغويـة بـين الكثيـر مـن الألفـاظ التـي يُظـن أول وهلـة أنهـا مترادفـة مـع إقـراره بهـذه الظـاهرة إلا أنـه لـم يبـالغ فـي وجودها .

10. أثبـت البحـث أن الآمِـديّ مـن المعتـرفين والمقـرين بوجـود الأضـداد فـي اللغـة ولـيس كمـا زعـم جميـع الدارسـين المحـدثين علـى أنـه مـن منكريها .

11. تمتـع الآمِـديّ بثقافـة واسـعة تمثلـت بمـا استشـهد بـه فـي تعزيـز أقوالـه وتوثيقهـا ، فقـد شـغل الشـعر حيـزاً واسـعاً مـن استشـهاده ، وكـذلك القـرآن الكـريم ، فقـد عـوّل عليهمـا واتخـذهما مقياسـاً يحـتكم إليـه ، ولـم يتحـرز مـن الاستشـهاد بشـعر المولـدين فـي بعـض المواضـع ، ولـم يحتـل

الحديث النبوي الشريف مكانة متميزة لديه في الاستشهاد ، وهذا ما جعل الباحث يميل إلى أنه من غير المقرين بالاستشهاد بالحديث .

12. لم يكن الآمِديّ ذا اتجاه واضح في مسائل النحو والصرف إلا أنه تابع غالباً آراء البصريين ، ورجح بعض آراء الكوفيين .

13. كان الآمِديّ متشدداً في مسألة رفضه للقياس في اللغة ، ويمثل ذلك بوضوح قوله : " إن اللغة لا يقاس عليها " ، وكان يؤثر السماع على القياس في توثيق مادته اللغوية ، إلا أن الآمِديّ لم يلتزم بهذا الرأي ، وعاد في مواضع كثيرة ليأخذ بالقياس ويلتزمه .

14. بدا واضحاً تأثر الكثير من النقاد والبيانيين واللغويين على مرّ السنين بشخصية الآمِديّ العلمية ، وفكره النقدي واللغوي .

15. على الرغم مما تميز به الآمِديّ من سعة في الآداب وعلوم اللغة لم يسلم من بعض المآخذ عليه ، ولعل أهمها تعصبه لآرائه ونقده اللاذع لأبي تمام وميله لنصرة البحتري .

ثبت المصادر والمراجع

القُرْآن الكَرِيم .

1. أبـو القاسـم الآمِـديّ وكتابـه الموازنـة ، مُحَمَّـد أبـو حمـدة ، نشـر الـدار العربية ، بيروت ، لبنان ، 1969 م .
2. أبـو هـلال العسـكري ومقاييسـه البلاغيـة والنقديـة ، د. بـدوي طبانـة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1952 م .
3. اتجاهـات النقـد الأدبـي فـي القـرن الرابـع الهجـري ، أحمـد مطلـوب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1973 م .
4. إتحـاف فضـلاء البشـر فـي قـراءات القـراء الأربعـة عشـر المسـمى (منتهـى الأمـاني والمسـرات فـي علـوم القـراءات) ، أحمـد بـن محمـد بـن أحمـد بـن محمـد بـن عبـد الغنـي الـدمياطي الشـافعي ، الشـهير بالبنـاء ت 1117 هـ الطبعـة الأولـى ، تحقيـق : د. شـعبان محمّـد إسـماعيل ، عـالم الكتـب ، بيروت ، 1407 هـ ، 1987 م .
5. الإتقـان فـي علـوم القـرآن ، السـيوطي ، جـلال الـدين بـن عبـد الـرحمن ، ت 911 هـ ، الطبعـة الثالثـة ، مكتبـة مصـطفى البـابي الحلبـي وأولاده مصر ، 1951 م .
6. أثـر القـرآن فـي تطـور النقـد العربـي إلـى اخـر القـرن الرابـع الهجـري ، مُحَمَّـد زغلـول سـلام ، الطبعـة الثانيـة ، مطبعـة دار المعـارف بمصـر ، 1961 م .
7. إحيـاء النحـو ، إبـراهيم مصـطفى ، مطبعـة لجنـة التـأليف والنشـر ، القاهرة ، 1951 م .

8. أخبار أبي تمام ، الصولي ، أبو بكر محمّد بن يحيى ، ت 335 هـ تحقيق : خليل محمود عساكر ، و مُحَمَّد عبدة عزام ، ونظير الإسلام الهندي ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

9. أخبار البحتري ، الصولي ، أبو بكر محمّد بن يحيى ، ت 335 هـ تحقيق : صالح الأشتر ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، 1378 هـ . 1958 م .

10. الأخطاء اللغوية الشائعة ، د . مُحَمَّد علي النجار ، القسم الثاني ، معهد الدراسات العربية العالية ، 1960 م .

11. أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي المروزي الدينوري ، ت 276 هـ ، تحقيق : محمّد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1958م .

12. أدب المرتضى من سيرته وآثاره ، عبد الرزاق محيي الدين ، الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1957 م .

13. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، ت 745 هـ ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ط1 1989 م .

14. أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، ت 577 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1418 هـ . 1997 م .

15. الأشْبَاه والنَّظائر ، السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911 هـ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1403 هـ .

16. الأصول في النحو ، (ابن السراج) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت ، 1987 م

17. الأضداد ، ابن الأنباري ، أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم ، ت 328 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، 1960 م .

18. الأضداد ، ابن السكيت ، طبع ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها : د . أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، لبنان . 1912 م .

19. الأضداد ، الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، طبع ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها : د . أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، لبنان . 1912 م .

20. الأضداد ، السجستاني ، طبع ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها : د . أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، لبنان . 1912 م .

21. الأضداد في كلام العرب ، أبو الطيب اللغوي ، ت 351 هـ ، تحقيق : عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق ، 1963 م .

22. الأضداد في اللغة ، مُحَمَّد حسن آل ياسين ، بغداد ، 1974 .

23. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، الشنقيطي ،محمد الأمين محمد المختار الجكني ت 1393 هـ ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت (د . ت) .

24. إعجاز القرآن ، الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، ت 403 هـ ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963م .

25. إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، ت 311 هـ ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب اللبنانية ، 1406 هـ . 1986 م .

26. الاغـراب فـي جـدل الإعـراب ، أبـو البركـات الأنبـاري ، ت 577 هـ تحقيق : مُحَمَّد سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م .

27. الاقتـراح ، السـيوطي ، جـلال الـدين بـن عبـد الـرحمن ، ت 911 هـ تحقيـق : أحمـد مُحَمَّـد قاسـم ، الطبعـة الأولـى ، مطبعـة السـعادة ، مصـر ، 1976 م .

28. أمـالي الشـريف المرتضـى (غـرر الفوائـد ودرر القلائـد) ، للشـريف المرتضـى علـي بـن الحسـين الموسـوي العلـوي ، ت 436 هـ ، الطبعـة الأولـى ، تحقيـق : مُحَمَّـد أبـو الفضـل إبـراهيم ، الطبعـة الأولـى ، مطبعـة عيسى البابي الحَلَبي وشركاءه بمصر 1373 هـ . 1954 م .

29. إنبـاه الـرواة علـى أنبـاه النحـاة ، القفطـي ، جمـال الـدين أبـو الحسـن علـي ابـن يوسـف ، ت 646 هـ ، تحقيـق : مُحَمَّـد أبـو الفضـل إبـراهيم ، الطبعـة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1365 هـ ، 1950م .

30. الأنسـاب ، السـمعاني ، أبـو سـعيد عبـد الكـريم بـن محمّـد التميمـي ، ت 562 هـ ، مطبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيـة ، بحيـدر آبـاد ، الدكن ، الهند ، 1382 هـ . 1962 م .

31. الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكـوفيين ، أبـو البركـات الأنبـاري ، ت 577 هـ ، تحقيـق : مُحَمَّـد مُحيـي الـدين عبـد الحميد ، الطبعة الرابعة مصر ، 1961 م .

32. أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة ابـن مالـك ، ابـن هشـام ، أبـو محمّـد جمـال الـدين عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله الأنصـاري المصـري ، ت 761 هـ ، تحقيـق : مُحَمَّـد محيـي الـدين عبـد الحميـد ، الطبعـة السادسة ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1394 هـ .

33. الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمر عثمان بن الحاجب ، ت 646هـ ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1982 م .

34. الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت 340 هـ ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، مصر ، 1986 م .

35. الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني ، أبو عبد الله جلال الدين بن سعد الدين أبي محمّد بن عبد الرحمن الخطيب ، ت 739 هـ ، تحقيق مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي ، بيروت ، 1983 م .

36. البُرْهان في علوم القرآن ، الزَّرْكَشي ، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد ابن عبد الله بن بهادُر الشافعي ، (745 . 794 هـ) ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفَضْل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391 هـ .

37. بُغْيَة الوُعَاة في طبقات اللغويين والنُّحَاة ، السُّيُوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، ت 911 هـ ، تحقيق : محمّد أبو الفَضْل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، سنة 1964 م .

38. البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، (159 . 255) ، تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1968م .

39. تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ت 276 ، تحقيق : أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، 1981 م .

40. تاج العروس من جواهر القاموس ، الزَّبَيْدِيّ ، محيي الدين أبو الفضل محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي ، نزيل مصر ، ت 1205 هـ ، ج2 تحقيق : علي هلالي 1386 هـ ، ج4 تحقيق : عبد

العلـيم الطحـاوي 1395 هـ ، ج10 تحقيـق : إِبْـرَاهِيمُ التـرزي 1387 هـ ، ج 12 تحقيــق : مصــطفى حجــازي 1392 هــ ، ج 16 تحقيــق : محمــود مُحَمَّد الطناحي 1396 هـ ، مطبعة حكومة الكويت .

41. تـاريخ الأدب العربــي ، كـارل بروكلمـان ، ت 1956 م ، ترجمــة الـدكتور عبـد الحلـيم النَّجَّـار ، والـدكتور يعقـوب بَكْـر ، والـدكتور رمضـان عبـد التـواب ، دار العارف بمصر ، (د . ت) .

42. تـاريخ النقـد العربــي عنـد العـرب ، د . إحسـان عبـاس ، الطبعـة الأولـى بيروت ، لبنان . 1971م .

43. التـرادف فــي اللغــة ، حـاكم مالـك لعيبــي ، دار الحريــة للطباعــة ، بغـداد 1980 م .

44. التركيـب اللغـوي لـلأدب ، لطفـي عبـد البـديع ، الطبعـة الأولـى ، القـاهرة ، 1970 م

45. جـامع البيــان عــن تأويــل آي القـرآن المعـروف بتفسـير الطَّبَـري ، محمـد ابـن جريـر بـن يزيـد بـن خالـد الطَّبَـري أبـو جعفـر ، (224 . 310) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، 1408 هـ . 1988 م .

46. الجـامع الكبيـر فـي صـناعة المنظـوم مـن الكـلام والمنثـور ، ابـن الأثيـر ، ضـياء الـدين نصـر الله بـن محمّـد بـن محمّـد بـن عبـد الكـريم الموصـلي أبـو الفـتح ، ت 637 هـ ، تحقيـق : مصـطفى جـواد ، وجميـل سـعيد ، مطبعـة المجمع العلمي العراقي ، 1956 م .

47. جمهــرة الأمثــال ، العســكري ، أبــو هــلال بــن عبــد الله بــن ســهل ، ت 395 هـ ، تحقيـق : محمّـد أبـو الفضـل إبـراهيم و عبـد المجيـد قطـامش ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1988 م .

48. جمـوع التصـحيح والتكسـير فــي اللغــة العربيــة ، عبـد المـنعم عبـد العـال مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د . ت) .

49. الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي ، ت 749 هـ ، تحقيق : د. طه محسن ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1396 هـ ، 1976 م .

50. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو عرفان محمد بن علي الصبان ، 1205 هـ ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، (د . ت) .

51. الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام ، محمود الربداوي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان . 1968 م .

52. حروف المعاني ، الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت 340 هـ ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ، بيروت ، 1984 م .

53. الحيوان ، الجاحظ ، أبو عمرو عثمان بن بحر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1938م .

54. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البَغْدادي ت 1093 هـ ، مطبعة بولاق ، مصر ، 1299 هـ .

55. الخصائص ، ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، ت 392 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الرابعة ، مصورة عن الهيئة المصرية للكتب العامة ، 1990 م

56. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه ، د . مهدي المخزومي الطبعة الثانية ، دار الرائد ، بيروت ، لبنان ، 1986 م .

57. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، مُحَمَّد حسين آل ياسين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1980 م .

58. درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري ، أبو مُحَمَّد القاسم بن علي ، ت 516 هـ ، مطبعة الجوائب . القسطنطينية ، 1929 هـ .

59. دلائل الإعجاز ، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، ت 451 هـ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1989 م .

60. دلالة الألفاظ ، د . إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مطبعة الأنجلو المصرية ، 1963 م .

61. ديوان ابن مقبل ، تحقيق : د . عزة حسن ، دمشق ، 1963 م .

62. ديوان أبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، ت 232 هـ ، قدم له : عبد الحميد يونس ، وعبد الفتاح مصطفى ، مطبعة حجازي ، مصر ، 1361 هـ – 1942 م .

63. ديوان أبي تمام ت (232) هـ ، شرح الخطيب التبريزي ، تحقيق : محمّد عبدة عزام ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1951 – 1957 م .

64. ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ ، تحقيق : إيفالد فاغنر ، 1378 هـ . 1958 م .

65. ديوان الأخطل ، تحقيق : صالحاني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت لبنان ، 1891 م .

66. ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت ، (د . ت) .

67. ديوان البحتري ، تحقيق وشرح وتعليق : حسن كامل الصيرفي ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1964 م .

68. ديوان البحتري ، ضبط وتعليق ، عَبْد الرَّحْمَن البرقوقي ، مطبعة هندية ، 1911 م .

69. ديوان بشار بن برد ، الناشر العلامة محمّد الطاهر بن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، تونس ، 1386 هـ – 1966 م .

70. ديوان الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث الشيباني ، مطبعة التقدم التجارية بدرب العنبة ، شارع محمّد علي ، مصر ، 1348 هـ

71. ديوان ذي الرّمة ، تصحيح كارل هنري جيمس ، نشر كلية كمبريج 1337 هـ . 1919 م .

72. ديوان عباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، 1968 م .

73. ديوان عنترة بن شداد العبسي ، تحقيق : محمّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، (د . ت .) .

74. ديوان الفرزدق ، نشر دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 1386 هـ . 1966 م .

75. ديوان كثير عزة ، تحقيق : فخر الدين قبادة ورفيقه ، الطبعة الثانية بيروت ، لبنان ، 1983 .

76. ديوان الكميت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (د ، ت) .

77. ديوان لبيد العامري ، تحقيق : د. إحسان عباس ، الكويت ، 1962م

78. ديوان المعاني ، العسكري ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله ، ت 382 هـ ، القاهرة ، 1352 هـ .

79. ديوان المهلهل بن ربيعة ، دار الأندلس ، (د . ت) .

80. ديوان النابغة الجعدي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان (د . ت .) .

81. ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، 1945 م .

82. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي ، ت 702 هـ ، تحقيق : أحمد محمّد الخراط ، مطبعة زيد ابن ثابت ، دمشق ، 1395 هـ – 1975م .

83. رواية اللغة ، عبد الحميد الشلقاني ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1971 م .

84. الرواية والاستشهاد باللغة ، مُحَمَّد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1976 م .

85. سر الفصاحة ، ابن سنان ، ت 466 هـ ، شرح وتصحيح : عبد المتعال الصعيدي مصر ، 1389 هـ . 1969 م .

86. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د . خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 م .

87. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

88. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، (600 . 672) ، تحقيق : مُحَمَّد مُحيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

89. شَرْحُ الأَشْمُونِي على ألفية ابن مالك ، علي بن محمّد ، ت 929 هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر . القاهرة ، 1939 م .

90. شرح التصريح على التوضيح ،على ألفية ابن مالك في النحو ، الأزهري ، خالد بن عبد الله ، ت 905 هـ ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، (د . ت .) .

91. شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، أحمد بن محمّد ، ت 421 هـ تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، القاهرة ، 1951 . 1953 م .

92. شرح الرضي على الكافية ، الاستراباذي ، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن ، ت 686 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د . ت .) .

93. شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ محمّد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، ت 686 هـ ، مع شرح شواهده : لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، المتوفى سنة 1093 ، حققها وضبط عربيتها وشرح مبهمها : محمّد نور الحسن ، محمّد الزفزاف ، محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، البنان ، 1975 م .

94. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام ، أبو محمّد عبد الله ابن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري ، ت 761 هـ ، تحقيق : محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر .1957 م .

95. شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي ، ت 911 هـ ، المطبعة البهّية المِصْرية ، 1322 هـ .

96. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله ابن مالك الطائي الجياني ، ت 672 هـ ، تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، السعودية ، 1982 م .

97. شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، عبد الواحد بن علي ، ت 456هـ ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، المطابع التجارية ، الكويت ، 1984 م .

98. شرح المعلقات السبع ، الزوزني ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، دار البيان ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

99. شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، المتوفى سنة 643هـ ، صححه وعلق عليه الحواشي : مشيخة الأزهر المعمور ، إدارة المطبعة المنيرية ، مصر ، (د . ت) .

100. شعر الراعي النميري ، د. ناصر الحاني ، دمشق ، 1964 .

101. شعر عروة بن حزام ، تحقيق : د . إِبْرَاهِيمُ السامرائي ، وأحمد مطلوب ، بغداد ، 1961 م.

102. الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم ، ت 276 هـ ، تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، 1966 – 1967 .

103. الشهاب في الشيب والشباب ، الشريف المرتضى . مطبعة الجوانب القاهرة ، 1302 هـ .

104. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين ابن مالك ، تحقيق : طه محسن ، بغداد ، 1985م .

105. الشواهد والاستشهاد باللغة ، عبد الجبرا النايلة ، مطبعة الزهراء ، 1976 .

106. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس ، أبو الحسن أحمد ، ت 395 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، 1960 م .

107. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ، إسماعيل بن حماد ت 393 هـ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر (د . ت) . .

108. صحيح البُخاري ، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، (194 . 256) ، تحقيق : د . مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير , اليمامة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1407هـ – 1987 م .

109. صحيح مُسلم ، مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري النَّيْسابوري أبو الحسين ، (206 . 261) ، تحقيق : مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بَيْرُوت ، (د . ت) .

110. ضرائر الشعر ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي ، ت 669 هـ ، تحقيق : إبراهيم مُحَمَّد ، بيروت ، دار الأندلس ، 1980 .

111. طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، ت 231 هـ ، تحقيق : محمود مُحَمَّد شاكر ، مطبعة دار المعارف بمصر ، (د . ت) .

112. طبقات النحويين واللغويين ، الزُّبَيْدِيّ ، محمّد بن الحسن أبو بكر ، ت 379هـ تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، مصر ، 1954م .

113. طيف الخيال ، علي بن الحسين الموسوي العلوي الشريف المرتضى ت 436 هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، (د . ت) .

114. عبث الوليد ، أبو العلاء المعري ، ت 449 هـ ، تصحيح : مُحَمَّد عبد الله المدني ، الطبعة الثالثة ، ، الرياض ، 1405 هـ . 1985 م

115. علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، الطبعة السابعة ، إدارة نهضة مصر للطباعة والنشر ، لقاهرة ، (د . ت) .

116. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق ، أبو الحسن القيرواني الأزدي ، ت 456 هـ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1955م .

117. العين ، الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، ت 175 هـ ، تحقيق : د . مهدي المخزومي ، و د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ، 1980 . 1985 .

118. غريب الحديث ، حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان ، 388 هـ ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1402 هـ .

119. الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، (293 . 395) ، القاهرة ، 1353 هـ .

120. فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1983 م .

121. فضائل الصحابة ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، ت 241 هـ ، تحقيق : د. وصي الله مُحَمَّد عباس ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1403 هـ . 1983 م .

122. فقه اللغة ، د . حاتم الضامن ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 م .

123. فقه اللغة ، د . عبد الحسين المبارك ، مطبعة جامعة البصرة ، بغداد ، 1986 م .

124. فقه اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1956 م .

125. الفِهْرِسْت ، ابن النديم ، مُحَمَّد بن أبي إسحاق البغدادي أبو الفَرَج ، ت 385 هـ ، تحقيق : رضا . تجدد ، مطبعة دنكشاه ، طهران ، 1971 م .

126. في أصول النحو ، مُحَمَّد سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة السورية ، 1376 هـ . 1957م .

127. في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د . إبراهيم المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، 1964 م .

128. الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد النحوي ، ت 285 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ، (د . ت) .

129. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180 هـ ، تحقيق وشرح : عبد السلام مُحَمَّد هارون ، الطبعة الثالثة ، الناشر مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1988م .

130. كتاب الصناعتين : النظم والشعر ، العسكري ، أبو هلال الحسن ابن عبد الله بن سهل ، ت 395 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد علي البجاوي ، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستانة ، 1952م .

131. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت 538 هـ ، نشر دار المعرفة للكتاب بيروت . (د . ت) .

132. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مصطفى ابن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ، ت 1067 هـ ، تشر وكالة التعارف استنبول 1941 .

133. لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة ، د . عبد العزيز معد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د . ت) .

134. لحن العامة والتطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى مطبعة دار المعارف بمصر ، 1967 م .

135. لسان العرب ، ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري أبو الفضل ، ت 711 هـ ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، 1968 م .

136. اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973 م .

137. لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، ت 577 هـ تحقيق : عطية عامر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، لبنان ، 1963

138. المؤتلف والمختلف ، الآمِديّ ، أبو القاسم الحسن بن بشر ، ت 370 هـ ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة البابي الحلبي مصر ، 1381 هـ . 1961 م . 1965م .

139. ما ينصرف وما لا ينصرف ، إِبْرَاهِيمُ بن السري الزجاج ، ت 311 هـ ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1971 م.

140. المباحث اللغوية في العراق ، مصطفى جواد ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1955 .

141. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ابن الأثير ، ضياء الدين نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الموصلي أبو الفتح ، ت 637 هـ ، تحقيق : بدوي طبانة ، وأحمد الحوفي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1959 م .

142. مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التميمي ، ت 210 هـ تحقيق : مُحَمَّد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1390 هـ . 1970م .

143. مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى بن ثعلب ، ت 291 هـ ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، 1960 م .

144. مجمع الأمثال ، الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري ، ت 518 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1987 م .

145. المخصص ، ابن سيده ، علي بن إسماعيل ، ت 458 هـ ، بولاق 1318 هـ . 1320 هـ .

146. المدارس النحوية ، د . خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1406 هـ . 1986 م .

147. المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف بمصر 1968 م .

148. المدارس النحوية أسطورة وواقع ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، 1987 م .

149. المدارس النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، 1980 م.

150. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغو والنحو ، د. مهدي المخزومي ، الطبعة الثالثة ، دار الرائد العربي ، بيروت ، 1986م .

151. مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، 1955 م .

152. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911 هـ ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه : مُحَمَّد أحمد جاد المولى ، وعلي مُحَمَّد البجاوي ، و مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، (د . ت) .

153. مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ت 437 هـ ، تحقيق : ياسين مُحَمَّد السواس ، دمشق ، 1394 هـ . 1974 م .

154. مصطلحات ليست كوفية ، د . سعيد جاسم الزبيدي ، الطبعة الثانية ، دار أسامة للنشر ، عمان ، 1998 م .

155. المصطلح النحوي . نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، الطبعة الأولى ، جامعة الرياض ، 1401 هـ .

156. المصون في الأدب ، العسكري ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله ، ت 382 هـ ، طبع الكويت ، 1960 م .

157. معاني الأبنية في العربية ، د . فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1981 م .

158. معاني القرآن ، الفَرَّاء ، أبو زَكَرِّيا يحْيى بن زِياد ، ت 207 هـ ، ج 1 تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النَّجّار. ج2 – 3 تحقيق : مُحَمَّد علي النَّجّار . مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1374 هـ . 1955 م .

159. معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي ، ج 1 – 2 مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ج 3 –4 دار الحكمة 1991 م .

160. معترك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن الشافعي ، ت 911 هـ ، تحقيق : علي مُحَمَّد البجاوي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1970 م .

161. معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله الرومي البغدادي ، ت 626 هـ ، الطبعة الأخيرة ، من مطبوعات دار المأمون ، مصر 1938م .

162. معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت ، (د . ت) .

163. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، ت 395 هـ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية (د . ت) .

164. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري ، ت 761 هـ ، تحقيق : د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ، 1979 م .

165. مفتاح العلوم ، السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر مُحَمَّد بن علي ، ت 626 هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1937 م .

166. المفصل في علم العربية ، الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر ، ت 538 هـ ، عني بنشره محمود توفيق ، مطبعة حجازي القاهرة ، مصر ، (د . ت) .

167. المقتضب ، المبرد ، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد ، ت 285 هـ ، تحقيق : مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1963 م .

168. المقرب ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت 669 هـ ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1986 م .

169. الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي ، ت 669 هـ ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة الدار العربية للكتب ، ليبيا ، 1983 م .

170. من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، الطبعة الثالثة ، ، القاهرة ، 1966 م .

171. من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، (د . ت) .

172. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد ، ت 597 هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند ، 1358 هـ .

173. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1957 م .

174. المهذب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش ، و د . صلاح مهدي الفرطوسي ، و د . عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، 1989 م .

175. الموازنة بين أبي تمام والبحتري ، الآمِديّ ، أبو القاسم الحسن بن بشر ، ت 370 هـ ، تحقيق : السيد أحمد الصقر ، الطبعة الرابعة ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1982 م .

176. الموشح ، مآخذ العلماء على الشعراء ، المرزباني ، تحقيق : مُحَمَّد علي البجاوي ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1965 م.

177. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د . خديجة الحديثي دار الرشيد ، بغداد ، (د . ت) .

178. النحو الوافي ، د . عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1966

179. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ت 577 هـ تحقيق : عطية عامر ، الطبعة الثانية ،استوكهولم ، 1962 م .

180. نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ، مُحَمَّد الطنطاوي ، الطبعة الخامسة ، مطبعة دار المعارف بمصر ، 1973 م .

181. النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير ابن الجزري ، ت 606هـ ، الطبعة الثانية ، صححه وراجعه علي محمّد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1978 م.

182. النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام ، ابن المستوفي ، ت 637 هـ ، تحقيق : خلف رشيد نعمان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1989 م . 2001 م .

183. النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د . نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1398 هـ . 1978 م .

184. النقد المنهجي عند العرب ، د . مُحَمَّد مندور ، مطبعة نهضة مصر 1984 م .

185. النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، أبو السعادات مجد الدين بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ، ت 606 هـ ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي – محمود مُحَمَّد الطناحي المكتبة العلمية ، بيروت ، 1399هـ – 1979م .

186. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، ت 1920 م ، المطبعة البهّية ، استنبول ، سنة 1951 م .

187. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن الشافعي ، ت 911هـ ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1975 م .

188. الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي الجرجاني ، ت 392 هـ تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، و مُحَمَّد علي البجاوي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر 1386 . 1966 م .